الاستراتيجية النووية

بعد انتهاء الحرب الباردة



الأستاذ الدكتور
سعد حقي توفيق

أستاذ العلاقات الدولية





الإستراتيجية النووية
بعد انتهاء الحرب الباردة

الإستراتيجية النووية
بعد انتهاءِ الحرب الباردة

الأستاذ الدكتور

سعد حقي توفيق

أستاذ العلاقات الدولية في كلية

العلوم السياسية

جامعة بغداد

الطبعة الأولى

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2008/4/1329)

341.63
توفيق، سعد
الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة/ سعد حقي توفيق.- دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
(   ) ص.
ر.أ. : (2008/4/1329)
الواصفات: /الحرب الباردة//فترة ما بعد الحرب الباردة//النظام العالمي الجديد//الحرب النووية// الإستراتيجية/

V أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.
V يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي
دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 – 6 – 962+، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن
E-mail : Zahran.publishers@gmail.com
www.darzahran.net


@Ahmedyassin90

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ

صدق الله العظيم
سورة الانفال (60)

المحتويات


@Ahmedyassin90

المقدمة

لقد ادخل السلاح النووي العالم عصراً جديداً في تاريخ الأمم. فامتلاك السلاح النووي، مع ظهور الصراع العقائدي بين الشرق والغرب، قد أدى الى ظهور الاستراتيجية النووية التي جسدت تأطير الأسلحة النووية في ظل استراتيجيات لغرض تحديد دورها ووظائفها في العلاقات الدولية. وتعرضت هذه الاستراتيجيات النووية الى التعديل والتغيير في ضوء التطورات والتحولات التي انتابت العلاقات الدولية سواء خلال او بعد الحرب الباردة.

ان السلاح النووي الذي أقام سلاماً قائماً على الخوف من خطر اندلاع حرب نووية تحول الى وسيلة ناجعة للردع تحول دون اعتداء القوي على الضعيف لان الخسارة اكبر من المغانم التي تتحقق مما يعني اضفاء صفة العقل والمنطق وهذا ما يجعل المعتدي المحتمل يعدل عن عدوانه خوفاً من اثار الحرب النووية.

لقد ساهم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى إلى دول جديدة واحتمال انتشارها الى بعض الدول في زيادة المخاطر على السلم الدولي. فضلاً عن ذلك ان التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لم يعد يعني الحفاظ على التزام الدول بنصوصها والتمسك بحالة عدم الانتشار. فمن مظاهر العلاقات الدولية الجديدة عدم التزام دول حائزة ببنود المعاهدة مما زاد من شكوك المجتمع الدولي حول جدوى سياسة عدم الانتشار النووي.

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على كل ما يتعلق بالاستراتيجية النووية وأبعادها في فترة ما بعد الحرب الباردة من تطورات وعقائد جديدة والاطلاع على سياسة الردع النووي وتأثيرها وسياسة عدم الانتشار ومخاطر عدم نجاحها وما يتعلق بسياسة نزع السلاح من خلال المتغيرات الدولية الجديدة.

الفصل الاول

الاستراتيجيات النووية للدول الكبرى

بعد انتهاء الحرب الباردة

المبحث الاول

الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة الامريكية

انتهت الحرب الباردة بدون حرب عامة. وهذا الانجاز الهام مرده الى فعالية استراتيجية الردع. فقد انتهت لعبة الصراع الدولي بدون حرب بسبب فعالية والقوة المرعبة لاسلحة الطرفين. ان تهديد البقاء قد تراجع وان البيئة الامنية الجديدة قد بعثت امالاً للتعاون بين القوى الكبرى التي واصلت سياسة خفض التسلح. وخضعت الستراتيجيات الدولية لاعادة تقويم ولاعادة نظر وتم تحديد بعض الاولويات عند القادة في العالم والتي منها ان منع اندلاع حرب شاملة هو اولوية بسبب مصالح الامن القومي مثل الرفاهية والسلام[1].

ان سياسة الامن القومي الامريكي في عهد كلنتون كانت قد عبرت عن تدهور امريكا اقتصادياً مع صعود الصين واليابان والمانيا. واخذت الولايات المتحدة تواجه منافسة تجارية حادة من منافسيها الاقتصاديين الذين ينمون بشكل اسرع منها. وعلى المدى البعيد فان هذه الاتجاهات سوف تقلل من قدرة امريكا على قيادة شؤون العالم وسوف يصبح اقتصادها من اهم اولوياتها. ولم يعن ذلك بان المنافسة العسكرية والتهديد سوف يتراجع بالضرورة. وقد قالت مادلين اولبرايت عندما كانت سفيرة للولايات المتحدة في الامم المتحدة "اين ما نتجه فان احد يقاتل او يهدد بالقتال احد اخر".

---

(1) Charles W. Kegley, Jr and Eugene R. Wittkopf "World Politics: Trend and Transformation" New York, Fifth Edition, St martin's Press, 1995, P.409.

لقد حددت ادارة كلنتون الاولويات في استراتيجية الولايات المتحدة في ايلول 1993:-

1. منع استخدام الاسلحة النووية والبايولوجية والكيميائية ضد الولايات المتحدة وقواتها وحلفائها.
2. ايقاف او في الاقل ابطاء انتشار مثل هذه الاسلحة.
3. منع واحباط أي عدوان على الولايات المتحدة.
4. الاستعداد للقتال وربح معركتين اقليميتين كبيرتين في ان واحد مع احتمالية عالية للنجاح والعمل على تقليل الكوارث الامريكية.
5. اعداد القوات الامريكية للمشاركة بفعالية في عمليات سلام متعددة الجنسيات وعمليات التدخل المنفرد والتي تتضمن حفظ السلام والمساعدة الانسانية ومحاربة المخدرات ومواجهة نشاطات الارهاب.
6. الاحتفاظ بالتفوق التكنولوجي[1].

ان الاستراتيجية الامريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تتضمن:-

1. ان تحرك الاستراتيجية الامريكية من الاعداد للحرب مع الاتحاد السوفيتي واستخدام الاسلحة النووية الى الاعداد لحروب لا تهدد باستخدام الاسلحة النووية ولكن مع بقاء انفاق دفاعي عالي. وان الثلاثي الاستراتيجي النووي الامريكي، البري، البحري، الجوي اذا ما دمر واحد منها بواسطة الضربة الاولى فان الولايات المتحدة ستقوم باستخدام العمودين الباقيين من اجل تدمير العدو[2].
2. ان عقيدة الولايات المتحدة تلزمها الاستمرار في الاستعداد للقتال وربح حربين رئيستين في ان واحد. وفي مطلع 1993 فان مخططي البنتاغون قد تأملوا في الاستراتيجية القائمة على اندلاع هاتين الحربين في ان واحد على اساس استخدام القوات المسلحة بشكل فعال لربح حرب واحدة في حين تستخدم القوات الجوية وقوة محدودة من القوات البرية للصمود في

---

[1] Ibid, p. 415 .
[2] Ibid, p.416.

الاخرى. وان هذه الاستراتيجية الثانية تم التخلي عنها وعوضاً عن ذلك فان سياسة الدفاع الامريكية تعد لشن حربين في ان واحد[1].

3. ان عقيدة الولايات المتحدة سوف تعبئ بنية متوازنة من اجل مواجهة أي تحد يمكن ان يظهر. وان الولايات المتحدة تستمر في الاستعداد من اجل ان تكون قادرة على التدخل عسكرياً حول العالم. وقد اعلن كلنتون في شباط 1993 بان امن الولايات المتحدة مرتبط بالمساعدة على منع او حل الصراعات حول العالم.
4. ان العقيدة العسكرية الجديدة تهيئ الجيش للعمليات المتعددة الجوانب التي تتراوح بين عمليات مضادة للمخدرات في امريكا اللاتينية الى الحروب مثل الحرب في الخليج العربي وبنما، ان هذه العقيدة تركز على الاستعدادات لمثل هذه العمليات مثل مهمات حفظ السلام، المساعدة الانسانية، انقاذ الكوارث، السيطرة على الشغب ومساعدة البلدان نحو الديمقراطية. ان الهدف من ذلك هو توسيع منطقة السلام في العالم وتشجيع ديمقراطيات السوق.

ان هذه الاولويات الاستراتيجية تحافظ على الردع بوصفه حجر الزاوية الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة. ان العدو قد تغير وان تهديدات جديدة قد تم تحديدها وان تعريف الامن القومي قد توسع. ان الاساس في هذه الاستراتيجية هو افضلية الولايات المتحدة في تقاسم الاعباء وفي حماية الامن الدولي مع الاخرين كلما كان ذلك ممكناً. وبدلاً من ممارسة دور شرطي العالم لوحدها، فان الاستراتيجية الامريكية تبحث عن ضمانات سلام من خلال الاستخدام الفعال لقوات حفظ السلام[2].

الاستراتيجية الامريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش

ما ان وصل بوش الابن للسلطة حتى سارع الى الكشف عن حقيقة ان الادارة الجديدة لن تكون اقل نزوعاً من سابقاتها الى اعتبار الولايات المتحدة مضطرة لكونها "القوة العظمى الوحيدة" الباقية، الى الاضطلاع بدور قيادي في مجابهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن الدوليين. وكان واضحاً ان

---

(1) Ibid, p.416.
(2) Ibid, p. 418.

الادارة الجديدة تميل الى استخدام القوة العسكرية، عند الضرورة لتأمين مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية العائدة للبلاد من الهجمات والتهديدات الارهابيـــة. وفي تقرير المراجعة الرباعية لسنة 2001 الخاصة بالدفاع اكد وزيــر الــدفاع رامسفيلد "ان الولايات المتحدة قوة عالمية ذات مسؤوليات والتزامــات تغطــي العالم". وبالتالي فقد اصبح واجباً على القوات الامريكية ان تكون مهيأة للتعامــل مع طيف اوسع من الاحتمالات والمتمايزة جغرافياً ووظيفياً في ســائر ارجــاء العالم[1].

وكان ذلك يعني كما قال رامسفيلد امام لجنة القوات المسلحة في مجلــس الشيوخ،" ان الولايات المتحدة ستكون اضافة الى الحفاظ علــى القــدرة علــى الانتصار الحاسم على خصم يهدد مصالح الولايات المتحدة الحيوية، في أي مكان من العالم" بحاجة في بيئة امنية حافلة بقدر كبير من عدم الاستقرار الى طمأنــة الاصدقاء والحلفاء والى مواصلة التعاون الامني والى ردع الصراع والى امتلاك القدرة على هزيمة محاولات أي خصم لبلوغ اهدافه بالقوة او الاجبــار، وعلــى دحر الهجمات في عدد من المناطق الحاسمة وعلى امتلاك قابليــة ادارة عــدد محدود من الاحتمالات ذات المستويات الادنى[2].

لقد انطوى ذلك على تغييرات اساسية في اســتراتيجية الدولــة او فــي منطلقات التخطيط العسكري في تلك الاستراتيجية في الاقل[3].

وعندما نشر تقرير المراجعة الدفاعية الرباعية فــي 3/ايلــول/ســبتمبر 2001/ كانت الامة الامريكية اسيرة التهديد الارهابي. وكان ثمة تأييد من جانب الجمهور لتصميم الرئيس على اعطاء الحملة العالمية ضد الارهاب اعلى درجات الاولوية في السياسة الخارجية الامريكيــة. اضــف الــى ذلــك ان منظمــات استطلاعات الرأي الرئيسية كانت تتحدث عن مستويات عالية جداً مــن التأييــد

---

(1) سيوم براون "وهم التحكم: القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين" تعريب فاضل جتكر، بيروت، الحوار الثقافي، 2004، ص62-63.

(2) المصدر السابق، ص64.

(3) المصدر السابق، ص64.

الشعبي لاستخدام القوة العسكرية سلاحاً مركزياً من اسلحة مكافحة الارهاب. لقد كان هناك قدرة صاعدة لتأييد العمل العسكري[1].

استراتيجية الامن القومي الجديدة لدى ادارة بوش:

لقد طرح الرئيس جورج ديليو بوش استراتيجية للامن القومي في خطاب له في 1حزيران 2002 في كلية ويست بوينت العسكرية مركزاً على مهام ثلاث:-

1. حماية السلام بمحاربة الارهابيين والطغاة.
2. الحفاظ على السلام عن طريق بناء علاقات جيدة بين القوى الكبرى.
3. توسيع السلام عن طريق تشجيع مجتمعات حرة ومفتوحة في كل قارة.

في حين كان الرئيس كلنتون قد حدد استراتيجية للامن القومي في ديسمبر 1999 تقوم على:-

1. تعزيز امن امريكا.
2. تقوية الرفاهية الاقتصادية لامريكا.
3. تطوير الديمقراطية وحقوق الانسان في الخارج.

ان اعلان كلنتون يبدو مجرد التزام بالسلام بينما يدعو بوش للتعاون بين القوى الكبرى المصطلح الذي لم يستخدمه كلنتون، بوش يخصص تشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة في حين يكتفي كلنتون بتطوير الديمقراطية وحقوق الانسان في الخارج[2].

ان التجديد الاول لبوش هو مساواة الارهابيين بالطغاة كمصدر من مصادر الخطر، وهذا ناجم عن احداث ايلول/ سبتمبر. ان استراتيجية امريكا في الماضي قد ركزت على الدفاع ضد الطغاة فهؤلاء الاعداء يحتاجون الى جيوش كبيرة وقدرات صناعية كبيرة وموارد لتهديد مصالح الولايات المتحدة. ويرى البعض بان الاستراتيجيات المتعلقة بالحرب الباردة-الاحتواء والردع- لا يمكن ان تعمل ضد مثل هذه التهديدات لان تلك الاستراتيجيات تتعلق بوجود انظمة

---

(1) المصدر السابق، ص65-66.

(2) **John lewis Gaddis "A Grand stategy of Transformation" Foreign Policy, November- December 2002, p. 51.**

محددة يقودها عدد من القادة يعملون بوسائل محددة من ارهابيين محدودين. وان هناك دوماً فوضويون ومخربون يعملون بدون راعي. ان احداث 11/ايلول قد برهنت بان الارهابيين يمكن ان يكبلوا مستويات عالية من التدمير ضد الدول الكبرى[1].

ان اسلحة الدمار الشامل هي الملجأ الاخير لاولئك الذين يملكونها خلال الحرب الباردة. ان استراتيجية الامن القومي قد اشارت اليوم الى ان الاعداء يرون في اسلحة الدمار الشامل كأسلحة خيار ذلك الذي يضع الارهابيين بمستوى الطغاة في فكر بوش. لذلك فانهم يصرون على ان الوقاية يجب ان تضاف -ليس بالضرورة في كل المواقف- الى مهام الاحتواء والردع "نحن لا نستطيع ان نسمح لاعدائنا بالبدء بالضربة" يقول بوش. ان استراتيجية الامن القومي هي دقيقة لتحديد اسس قانونية للوقاية. والقانون الدولي يعترف بان" الامم لا تحتاج الى معاناة هجوم قبل اتخاذ فعل قانوني للدفاع عن انفسهم ضد القوى التي تمثل خطراً وشيك الوقوع، هناك افضلية للوقاية جماعياً. فالولايات المتحدة سوف تكافح لتجنيد مساندة المجتمع الدولي. ولكن سوف لن تتوانى للعمل بشكل منفرد اذا كان ضرورياً لممارسة حقنا للدفاع عن النفس عن طريق العمل وقائياً ضد هؤلاء الارهابيين لمنعهم من الحاق الاذى ضد شعبنا وبلادنا "كما قال جورج بوش"[2].

ان الوقاية بدورها تتطلب التهيئة لخلق توازن قوى من اجل حرية الانسان. فبوش يرى بان" قواتنا ستكون قوية بما فيه الكفاية لردع اعداء محتملين من اتباع بناء عسكري من اجل التفوق او مساواة قوة الولايات المتحدة". اما كيف يتم ذلك فان هذا يقودنا الى التجديد في الاستراتيجية الامريكية التي تؤكد على التعاون بين القوى الكبرى[3].

لقد اقترح بوش تفسيرين في خطابه:

الاول: ان القوى الكبرى الاخرى تفضل ادارة النظام الدولي من قبل قطب مهيمن واحد طالما توجد قوة واحدة. فحينما توجد قوة عظمى احادية فلا يوجد

---

(1) Ibid, p. 52.
(2) Ibid, p. 52.
(3) Ibid, p.52.

عندئذ تطلع لدى احد للقيام بالمنافسة معها في القـدرات العـسكرية. وان الصراعات ستتحول الى المنافسات التجارية والى النزاعـات الـصغرى الاخرى. ان الهيمنة الامريكية وفقاً لهذا الرأي هي مقبولة لانها مرتبطـة مع بعض القيم التي تشاركها فيها الدول والثقافات[1].

الثاني: يتعلق باسباب الارهاب والطغيان. اذ يرى بوش بان الهدف الملح ينبغي ان يكون نشر الديمقراطية وذلك عن طريق تهيئة العالم للديمقراطية. ولهذا يستخلص بان استراتيجية بوش للامن القومي هي فعالـة لانهـا تـربط الولايات المتحدة مع بقية اجزاء العالم. وان بوش على النقيض من اسلافه يرى بعدم وجود تناقض بين القوة والمبادى[2].

ان الهيمنة الامريكية لا تزول في المستقبل المنظور ليس بـسبب عـدم قدرة الدول الكبرى الموجودة على معارضتها ولكن ايضاً بسبب صعوبة اعـادة تعددية الاقطاب. كما لن يؤدي ذلك الى سلطة مهيمنة اخرى تحل محل الولايات المتحدة بحيازتها على تفوق عسكري واقتصادي وتكنولوجي وثقافي واجتمـاعي مشابه على الصعيد العالمي. فالقوى المألوفة التي سادت في القـرن الماضـي اضعف واكثر اعباء من ان تتولى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة حالياً. ولا يمكن في العقدين التاليين الاستغناء عن التأثير التوازني للقـوة الامريكيـة علـى الاستقرار العالمي. في حين ان التحدي الرئيسي للقوة الامريكية لا يمكن ان ينبع الا من الداخل بسبب نبذ الديمقراطية الامريكية نفسها للقوة، واما بـسبب سـوء استخدام امريكا لقوتها في العالم. لقد استطاع المجتمع الامريكي ان يثبـت فـي صراع شامل ومطول في مواجهة خطر الشيوعية وهو معبأ حالياً ضد الارهاب الدولي. وطالما استمر ذلك الالتزام، سيستمر معه دور امريكا كعامل اسـتقرار عالمي، اما اذا ضعف ذلك الالتزام لان الارهاب قد تلاشى او لان الامـريكيين اصابهم التعب او فقدوا الاحساس بهدف مشترك فقد ينتهي دور امريكا العـالمي بسرعة[3].

---

(1) **Ibid, p. 52.**

(2) **Ibid, p. 54.**

(3) **زبغنيو بريجنسكي "الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم" ترجمة عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص13-15.**

ان زوال التحدي السوفيتي الذي تزامن مع عـرض كاسـح للقـدرات العسكرية الخارقة للولايات المتحدة من الناحية التكنولوجية في حرب الخليج ادى بطبيعة الحال الى تجديد ثقة الشعب بالقوة الفريدة لامريكا. وهكـذا فـان ثـورة الشوون العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة وحركتها التكنولوجية لم تؤد فقط الى تطوير اسلحة وتكتيكات حديثة، املت النتـائج احاديـة الجانـب للحـربين القصيرتين في عام 1991 و2003 ضد العراق، بل اثمرت ايضاً عن احـساس جديد بالتفوق العسكري العالمي الامريكي[1].

ستصبح معضلات الامن الامريكي في القرن الحادي والعشرين مشابهة للتحديات التي تواجهها المراكز الحضارية الكبيرة منذ سنوات، حيـث العنـف الاجرامي متفش واعتيادي. غير ان الخطر الكامن في هـذه الحالـة تـضخمه الامكانات التكنولوجية التي قد تجعل العنف الفتاك يخرج فجأة عـن الـسيطرة ليتفاقم على نطاق واسع. يضاف الى ذلك، ان قدرة امريكا في القرن التاسع عشر والذي اصبح دفاعاً من خلال التحالفات الخارجية اثناء النصف الثاني من القرن العشرين اخذ يتحول من حيث الجوهر اليوم الى لا منعة عالمية مشتركة[2].

في مثل هذه الظروف وبخاصة في اعقاب 11 ايلول/سبتمبر يمكن تفهم الرغبة المتزايدة الامريكية في السعي الى امن قومي قوي والسعي الى الحمايـة الذاتية من التهديدات القائمة والمتوقعة او المشتبه بها او حتى المتـصورة امـر مبرر، لا بسبب الدور الامني العالمي الفريد الذي تولته الولايات المتحـدة منـذ انتهاء الحرب الباردة وحسب، بل ايضاً لان شهرتها الاجتماعية والثقافية العالمية تجعلها محط انظار العالم. وهذا ما يبرر لامريكا السعي الى تحقيق امن لنفـسها اكثر مما تتطلبه معظم الدول الاخرى[3].

الحرب الاستباقية:

ان عقيدة الحرب الاستباقية عبارة عن جمع لخطابات ومقـالات القاهـا الرئيس بوش ووزير دفاعه رامسفيلد في مناسبات عدة. وترجع كذلك الى عـدة وثائق صدرت في مناسبات عديدة منذ نهاية الحرب الباردة. ولكن ابرزها تلـك

---

(1) المصدر السابق، ص20.
(2) المصدر السابق، ص26.
(3) المصدر السابق، ص27.

التي صدرت بعد عام واحد على احداث 11 ايلول/سبتمبر وذلك في ايلول 2002، حيث اصدرت الادارة الامريكية وثيقة هامة تحمل عنوان" استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة" موقعة من قبل الرئيس بوش تؤكد فيها:

1. ان الولايات المتحدة تتمتع بقوة عسكرية لا تبارى ونفوذ اقتصادي وسياسي.
2. ان الاعداء في الامس كانوا يحتاجون الى جيوش عظيمة وامكانات صناعية ضخمة لتعريض امريكا للخطر. اما الان فان الشبكات المخيفة من الافراد تستطيع ان تأتي بالكثير من الفوضى باقل ما يمكن من الكلف.
3. لدحر هذا التهديد علينا ان نستخدم كل وسيلة في ترساناتنا والقدرة العسكرية والدفاع الداخلي. وان الحرب على الارهاب ذات الامتدادات الدولية هي مبادرة كونية ذات فترة غير محدودة.
4. ان امريكا ستساعد الدول التي تحتاج الى مساعدة في مكافحة الارهاب وان امريكا ستحاسب الدول التي اذعنت للارهاب وبضمنها تلك التي تؤوي الارهابيين.
5. ان الخطر الاكبر الذي تواجهه امريكا يتمثل في سعي الارهابيين في امتلاك اسلحة الدمار الشامل[1].

انه من الخطأ التصور بان هذه الاستراتيجية وليدة احداث 11 ايلول اذ لم تكن هذه الرؤية تحتاج لتلك الاحداث لتتبلور. فقد تكونت ملامحها منذ الاشهر الاولى لنهاية الحرب الباردة وصاغ المؤمنون بها تقارير وقع تبنيها رسمياً منذ عام 1992، لقد روج لها كراو ثامر من ايلول/سبتمبر 1990 أي اشهر قليلة قبل الحرب الامريكية الاولى على العراق. وان المؤلف تسائل هل ان سقوط الاتحاد السوفيتي يعني نهاية تهديدات جدية للولايات المتحدة؟. ورأى الكاتب ان هناك تغييراً اساسياً طرأ على العالم مع بداية انهيار الكتلة الشرقية يتميز بحيازة دول صغيرة ومغامرة على اخطر الاسلحة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مع ظهور بيئة استراتيجية جديدة تتميز برواج اسلحة الدمار الشامل. كذلك نشير الى تقرير ولفو وتيز في جريدة النيويورك تايمز في عددها الصادر يوم 8 اذار 1992 والذي قال فيه "ان التركيز الكبير في هذه الوثيقة وغيرها من وثائق

---

(1) استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة-البيت الابيض- واشنطن 2002، ترجمة عبد الوهاب القصاب، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص9-10.

التخطيط العسكري التابعة لوزارة الدفاع يقع على استعمال القوة اذا دعت الضرورة لاستباق انتشار الاسلحة النووية واسلحة اخرى للدمار الشامل في دول مثل كوريا الشمالية والعراق وغيرها".

ودار جدل حول هذه الاستراتيجية في صيف عام 2002 "الحرب الاستباقية" في سلسلة المقالات خلال النقاش الساخن الذي جرى حول ضرب العراق. بدون شك بدأ تيار المحافظين الجدد-الداعين لهذه الاستراتيجية-يتصاعد منذ اواسط التسعينات. ونشر مقال في مجلة فورين افيرز الدورية 1996 لروبرت كاغان ووليم كريستول بعنوان "من اجل سياسة خارجية نيوريغنية" يدعوان فيه الى تغيير جذري واضح في السياسة الخارجية الامريكية ويقولان في المقدمة "ان المسألة الدائمة لما بعد الحرب الباردة والمتمثلة في تساؤل اين التهديد؟ هو مطروح بشكل خاطئ. ففي عالم يعتمد السلام والامن الامريكيين فيه على القوة الامريكية وارادة استعمالها يتمثل التهديد الاساسي الذي تواجهه الولايات المتحدة الان وفي المستقبل هو ضعفها وان الهيمنة الامريكية هي خط الدفاع الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في وجه انهيار السلام والامن الدوليين وبالتالي فان الهدف المناسب للسياسة الخارجية الامريكية هو المحافظة على هذه الهيمنة ما امكن ذلك في المستقبل. وتحتاج الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف الى سياسة خارجية نيوريغنية تؤمن بالهيمنة العسكرية والثقة الاخلاقية وخاصة ميزانية عسكرية كبيرة وان ميزانية الدفاع المقترحة من قبل ادارة كلنتون غير كافية. وبالرغم من عدم تعرضهما بشكل صريح لاستراتيجية الحرب الاستباقية فان اراء كلاهما حول الاستراتيجية العامة هي للمحافظة على الهيمنة الامريكية بالاضافة الى تركيزهما على ضرورة اعتماد ميزانية دفاع كبيرة كلها خصائص شكلت اهم الاسس التي تقوم عليها الحرب الاستباقية. وهذا ما يفسر التبني العلني والواضح في وقت لاحق من قبل الكاتبين لهذه الاستراتيجية. وعند عرض ومناقشة تقرير المراجعة الرباعية للدفاع في 22/ ايار/ 1997 عادت رؤية هذه الاستراتيجية الى البروز. وعند تبنيها امام الكونغرس صدر تقرير وزير الدفاع وليم كوهين يقول في اهم فقراته "سيبقى العالم مكاناً خطراً وغير امن بشكل كبير وستواجه الولايات المتحدة على الاغلب عدداً من التحديات الجدية لامنها من الان وحتى سنة 2015. اولاً، سنواصل التعرض لمجموعة من المخاطر الاقليمية اكثر اهمية على الاطلاق يمثله تهديد التحرش بالولايات

المتحدة واصدقائها في مناطق حساسة وغزو كبير لحدودها من قبل دول معادية تملك قوة عسكرية مهمة".

ويضيف التقرير"ان مسألة اتخاذ القرارات بشأن استخدام القوة العسكرية يجب ان يحدد قبل كل شيء على اساس المصالح القومية للولايات المتحدة. وعندما تكون المصالح حيوية-أي تتسم باهمية كبيرة، وشاملة في بقاء وامن وحيوية الولايات المتحدة- فيجب انذاك ان تقوم بكل ما يلزم للدفاع عنها بما في ذلك، واذا دعت الضرورة الاستخدام الاحادي للقوة العسكرية وذلك لاسباب منها منع ظهور تحالف او قوة اقليمية معادية"". لقد كان الاعتماد الرسمي والعلني للمرة الاولى لاستراتيجية الحرب الاستباقية انتصاراً صامتاً ولكنه انتصار كبير للغاية لتيار المحافظين الجدد الذي كان بصدد التشكيل. غير ان هؤلاء فهموا ان التبني الرسمي لوزارة الدفاع والكونغرس سيكون حتماً ذا طابع شكلي ان لم تسر ادارة كلنتون في نفس الاتجاه. وبعد اسابيع قليلة من تبني تقرير كوهين من قبل الكونغرس وفي رسالة علنية بتاريخ 26 كانون الثاني 1998 موجهة الى الرئيس الامريكي كلنتون دعا انصار الحرب الاستباقية الرئيس لتبني استراتيجيتهم الهجومية ووضعها موضع التنفيذ من خلال الحرب على العراق. وقد وقع على هذه الرسالة ثمانية عشر شخصية سياسية وفكرية كشفوا لاول مرة فيها على وجود تيار واضح المعالم يتبنى استراتيجية الحرب الاستباقية. غير ان هذا التيار كان محدوداً انذاك حيث بقي يطلب حتى ذلك الوقت الدعم الكامل للاطراف السياسية الاساسية. واهم هذه الشخصيات دونالد رامسفيلد وبول ولفو وتيز وريتشارد بيرل وريتشارد رودمان وريتشارد ارميتاج وجون بولتون وباولا دوبريانسكي وزلماي خليل زاد. واذا لم تنجح هذه المجموعة في اقناع الرئيس كلنتون فقد نجحت في التحكم في طاقم ادارة الرئيس بوش الابن. وان عدداً من هؤلاء قد عينوا في مناصب حساسة من قبل بوش الابن وهو عكس سيطرة كاملة على وزارة الدفاع، بالاضافة الى سيطرة جزئية على وزارة الخارجية[1].

ويشار، كما ذكرنا، الى خطاب الرئيس جورج دبليو بوش في اكاديمية ويست بوينت في الاول من حزيران 2002 كعقيدة استراتيجية التي سوف

---

[1] الطاهر الاسود "نشأة وتطور استراتيجية الحرب الاستباقية" نشر تونسيوز، 11 نوفمبر 2003 httm /taher/ aswad blogspot. Com.

تستلهمها ادارته من الان فصاعداً. والخطاب يتضمن ما يتجاوز المفهوم الدفاعي الجديد اعادة نظر صريحة في المبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة مع ما يترتب على ذلك من نتائج كبيرة في قيادة السياسة الخارجية وتنظيم القوات المسلحة وقيادتها وعقيدة استخدام القوى فيها. وبحسب بوش فان المخاطر التي على امريكا مواجهتها تأتي من مجموعات ارهابية دولية ومن دول تتساهل معها وتؤويها او تدعمها وايضاً من هؤلاء الذين يملكون اسلحة الدمار الشامل او الذين يزودونها او يستعدون لانتاجها. وبما ان هذه المخاطر قد تغيرت في مصدرها وطبيعتها فان على الرد ان يتغير ايضاً في صورة كاملة. واكد الرئيس بوش في هذا الخطاب بانه يجب على الولايات المتحدة ان لا تقبل اطلاقاً بان يتمكن اعدائها الجدد من ان يوجهوا اليها او الى حلفائها ضربة مشابهة لتلك التي حصلت في 11 ايلول ولا حتى القبول باحتمال تنظيم هجمات ضد السفارات والوحدات البحرية او الحاميات الامريكية. واعلن ان استراتيجية واشنطن ستهدف من الان فصاعداً الى منع تجسيد هذه المخاطر من خلال اطلاق ضربات وقائية، ضد اعدائها المحتملين. انه تحول رئيسي. حتى الان كانت الولايات المتحدة تؤكد انها لن تستخدم قوتها العسكرية الا في سياق رد الاعتداء، وان مبادرة الحروب التي قد تتورط فيها تعود الى اعدائها. لقد انتهى العمل اليوم بهذا المحظور. وكان الرئيس بوش سبق ولمح الى ذلك في خطابه حول حال الاتحاد في مطلع السنة[1].

خصائص العمل الوقائي:

1. يجب ان يكون مطابقاً تماماً لغرضه. ويعطي وزير الخارجية الامريكي الاسبق كولن باول امثلة على ذلك. قيام اسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي/ اوزيراك في شهر حزيران 1981، التهديد بعملية واسعة ضد مجموعة من الثوار الفلبينيين مما صرفهم عن القيام بعملية جوية ضد نظام كورازون اكينو، الرد الواجب القيام به اذا ما عرف مسبقاً باعتداء كراتشي الذي اوقع 11 قتيلاً امام القنصلية الامريكية في 14 حزيران 2001.

---

[1] بول ماري دولاغورس" الحرب الوقائية: مفهوم استراتيجي خطير" لوموند دبلوماتيك ايلول 2002

http. www. Mondiploar. Com..

2. انه نظام يعيد النظر مباشرة في المفاهيم التقليدية لاستخدام الاسلحة النووية. لا يعني ذلك التخلي عن الردع النووي بالمعنى التقليدي مثلما تعتمد فرنسا حتى الان، لكن المفترض هو الاحتفاظ بترسانة محدودة تواجه الفرضية القصوى والصعبة الحدوث لهجوم شامل تشنه ضد المصالح الامريكية الحيوية دولة محددة بوضوح وقادرة على التدمير الشامل.
3. ان الوضعية الجديدة للاسلحة النووية تسمح باستعادة تشكيلة الاسلحة النووية قوتها ومواصلة التجارب في غضون بضعة اشهر واعادة تحديد خيارات نووية متغيرة في حجمها ومداها واهدافها تكون مكملة للادوات غير النووية. ولهذا اعلن عن ادخال تشكيلة جديدة من الاسلحة النووية في ترسانة الاسلحة التقليدية والنووية تستخدم كل منها في الحالة المناسبة.
4. ان نظرية استخدام السلاح النووي وفقاً لهذه الاستراتيجية ليست بالجديدة في تاريخ السياسة الدفاعية الامريكية. بل انها اشبه بترميم نظرية سابقة وعودة الى استراتيجية "الرد المتدرج" التي صاغها المسؤولون الامريكيون في مطلع الستينات لكنها عودة متوافقة مع الاطار الدولي الحالي، فازداد احتمال نشوب نزاع كان الرد المتدرج يؤكد على استخدام تشكيلة الاسلحة النووية المسماة تكتيكية كمساندة للاسلحة التقليدية او تكملة لها او بديل عنها تبعاً لتطور سير العمليات وسلوك الخصم. وكانت النتيجة كما هو معلوم نشر هذا النوع من الاسلحة في شرق القارة الاوربية وفي غربها لتتحول في حال الحرب ارض المعركتين النووية والتقليدية في ان واحد، هنا يكمن الفرق الحقيقي بين زمن الرد المتدرج والاطار الاستراتيجي الراهن، فالاستخدام المحتمل للاسلحة النووية اذا اعتبر مناسباً سيكون اداة "العمل الوقائي" الذي تقرر الولايات المتحدة القيام به ضد دول او في صورة اشمل ضد اعداء حائزين او غير حائزين هذا النوع من السلاح او هم في طريقهم للحصول عليه[1].

وفي تقرير استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة يؤكد على ان الولايات المتحدة لا تستطيع الاعتماد على اكثر من موقف رد الفعل لوحده بعد الان كما كان الامر في السابق، ان عدم القدرة على ردع المهاجم المحتمل وانية التهديدات اليومية وحجم الاذى المحتمل الذي يمكن ان يتسبب عن نوع الاسلحة

---

[1] المصدر السابق.

التي اختارها الخصوم لا يتيح استخدام مثل هذا الخيار وليس بالامكـــان اتاحـــة الفرصة للاعداء للقيام بالضرب اولاً.

ففي الحرب الباردة وخصوصاً بعد ازمة الصواريخ الكوبيـــة واجهـــت الولايات المتحدة خصماً ينفر من المخاطرة، الا ان الردع يتركز على التهديـــد بالرد فقط لا يحتمل ان يعمل ضد قادة الـــدول المارقـــة المـــستعدين للمجازفـــة والمغامرة بارواح مواطنيهم وبثروة دولهم، في الحرب البـــاردة كانـــت اســـلحة الدمار الشامل تعد الملاذ الاخير الذي يتم اللجوء اليه والذي يتمخض عن استخدام المخاطرة بتدمير اولئك الذين يستخدمونها. اما اليوم فيرى الاعداء اسلحة الدمار الشامل كخيار، وبالنسبة للدول المارقة فان هذه الاسلحة تمثل وســـيلة لـــلاذلال والعدوان العسكري على الجيران. لقد جاء ذلك في استراتيجية الامـــن القـــومي للولايات المتحدة. ويضيف التقرير بان هذه الاسلحة قد تتيح ابتـــزاز الولايـــات المتحدة وحلفاءها بهدف منعها من ردع او دحر السلوك العدواني للدول المارقة. وترى هذه الدول مثل هذه الاسلحة وسيلتها الفضلى لتجاوز الفائقية في الاســـلحة التقليدية التي تتمتع بها الولايات المتحدة. وسوف لا تعمل المفاهيم التقليدية ضـــد العمل الارهابي الذي ترمي تعبئته المعلنة لالحاق التدمير ضد الابرياء[1].

ويضيف التقرير بان الولايات المتحدة ادامت مفهوم العمل الاستباقي منذ مدة طويلة لمجابهة التهديد الهائل للامن القومي. وكلما كان التهديد اكبر كانـــت المخاطرة اكبر من التراخي، وكان اتخاذ اجراء متوقع اكثر الحاحاً للدفاع عـــن النفس، حتى لو ظلت حالة عدم الوثوق قائمة في تعيين وقت هجوم العدو ومكانه، ولايقاف مثل هذه الافعال العدوانية التي يقوم بها الاعداء فان علـــى الولايـــات المتحدة ان تقوم بفعل استباقي ان كان ذلك ضرورياً. وسوف لا تستخدم الولايات المتحدة القوة في جميع الحالات لاستباق التهديدات الناشـــئة ولا علـــى الـــدول استخدام الاستباق ذريعة للعدوان ومع ذلك وفي عصر يسعى فيه الاعداء بشكل علني وصريح لاستخدام اكبر التقنيات التدميرية في العالم فان الولايات المتحـــدة لا يمكن ان تبقى ساكتة في الوقت الذي تتجمع فيـــه المخـــاطر. ولاجـــل دعـــم الخيارات الاستباقية فيجب القيام بما يلي:-

---

[1] استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص25.

1. بناء امكانات استخبارات افضل واكثر تكاملاً بهدف تأمين معلومات موقوتة ودقيقة عن التهديدات في أي مكان تنشأ فيه.
2. الاستمرار في تمويل القوات المسلحة لضمان امكانيات الولايات المتحدة على قيادة عمليات سريعة ودقيقة لتحقيق نتائج حاسمة.
3. التنسيق القريب مع الحلفاء لاعطاء تقويم عام لاكثر التهديدات خطورة[1].

تقويم الاستباق:

ان هذه الاستراتيجية لا تعلن ان الردع قد انتهى. وفي تأكيدها على ان الولايات المتحدة ينبغي ان تبني دفاعاتها وتديمها لما وراء التحديات فانها تبين بشكل صريح ان القوة العسكرية الامريكية ينبغي ان تكون قادرة على ردع التهديدات ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها. وتحت أي ظرف فان هذه الاستراتيجية توسع في الواقع من دور الردع في السياسة الامنية القومية للولايات المتحدة. ان الغرض من القوة العسكرية القوية هو ليس مجرد ردع الخصم في ميدان المعركة " بل لمنع الخصوم المحتملين من السعي لتحقيق الحشد العسكري بامل معادلة قوة الولايات المتحدة" او تجاوزها. وعلى الرغم من انه قد يبدو من اللاسياسة عدم الاشارة الى عدم حكمة مناقشة اولوية الولايات المتحدة وتفوقها بهذا الشكل الصريح، فان ما جاء بالوثيقة ليس هدفاً لا يمكن تحقيقه او هدفاً غير معقول للعقد القادم في الاقل. ان تأثيراته العملية قد تكون متواضعة، ومع ذلك ونظراً لان غالبية الدول تبني وتحشد دفاعاتها لتواجه التهديدات المباشرة الموجهة الى امنها وليس للتنافس مع الولايات المتحدة[2].

ويقابل ذلك ان هذه الاستراتيجية تتصور دوراً اكثر محدودية للاستباق. فهي تناقش الاستباق في مضمون محدد لدحر الارهاب والدول المارقة، وليس هنالك من مقترحات بان للاستباق دوراً يؤديه بما يخص الصين الناهضة او اية تهديدات متبقية تشكلها روسيا. كما ان الجدال حول تنفيذ الضربة الاستباقية ضد الارهابيين لا يتعارض مع ذلك[3].

---

[1] المصدر السابق، ص25-26.
[2] المصدر السابق، ص51.
[3] المصدر السابق، ص51.

ان تنفيذ الاستباق على الدول المارقة يستند الى ادعاء مشكوك فيه. ذلك بان الردع يستند الى الاستجابة للتهديد هو اقل احتمالاً للفعل حيال قادة الدول المارقة الذين لديهم الارادة على اتخاذ المخاطرة ويرتكز هذا الاستنتاج على الحدس اكثر منه على دليل دامغ، فالعراق وكوريا الشمالية هما الدولتان الوحيدتان اللتان تشير اليهما هذه الاستراتيجية بالاسم وان كليهما قد اظهرتا بانهما تفهمان الردع. فبغداد قد اهتمت بالتحذيرات التي وجهت اليها خلال حرب الخليج 1991 بانها ستواجه رداً ساحقاً اذا ما لجأت الى استخدام اسلحة الدمار الشامل، وبيونغ يانغ من جهتها قد التزمت بالهدنة في شبه الجزيرة الكورية طيلة نصف قرن وفي الوقت نفسه اخفقت هذه الاستراتيجية فلقد اعترفت بان الهجوم الاستباقي قد يدفع لحدوث الهجمات التي يرمي الى منعها[1].

ان خطراً واضحاً موجوداً وهو ان الدول المارقة قد تستخدم اسلحة الدمار الشامل التي بحوزتها قبل ان تخسرها او انها قد تعطيها بشكل مدبر الى مجموعات قد تستخدمها. وهنالك خطر اقل وضوحاً يكمن في حالة الفوضى التي ستصاحب الحرب، فالارهابيون سيكونون قادرين على شراء اسلحة الدمار الشامل او سرقتها[2].

وعند تركها لمزية مناقشة الردع جانباً فان هذه الاستراتيجية لا تقدم مرشداً للوقت الذي يتم فيه تنفيذ الاستباق. ان الهدف المحتمل هو عدد قليل من الدول المارقة. وان الولايات المتحدة سوف لا تستخدم القوة في الحالات كلها لتنفيذ الهجوم الاستباقي ضد التهديدات الناشئة. ان سكوت هذه الاستراتيجية عن الظروف التي تبرر الاستباق تنشئ خطراً اخر اكثر احتمالاً ذلك ان الدول ستتبنى الاستباق كغطاء لتسوية مشكلاتها الامنية القومية الخاصة مثلما تقوم به روسيا الان في جورجيا. وكما قال هنري كيسنجر مجادلاً "انه لا يمكن ان يكون في المصالح القومية الامريكية او المصالح الدولية ان تطور مبادئ تضمن لكل امة حقاً لا جدال فيه للاستباق بهذه المشكلة بتحذير الدول بعدم استخدام الاستباق كذريعة للعدوان". ولكن الى الوقت الذي تستطيع الادارة رسم الخط الفاصل بين

---

[1] المصدر السابق، ص52.
[2] المصدر السابق، ص52.

الاستباق وبين العدوان غير المشروع بطريقة تحصل على قبول شامل في الخارج فانها تخاطر بان تستخدم اقوالها لتبرير نتائج تعارضها هي[1].

ويؤكد بريجسنكي بان الرئيس بوش قد استبعد في خطابه في ويست بوينت سياسة الردع التقليدي باعتبار ان لا صلة لها بمخاطر الارهاب وانتشار الاسلحة ما بعد الحرب الباردة، واعلن عن عزمه على نقل المعركة الى ارض العدو، وعرقلة مخططاته، ومواجهة اسوأ الاخطار قبل بروزها. وتجد الاشارة الى انه اغفل العدو وبالتالي ابقى نطاق التحرك مفتوحاً على مصراعيه لاختيار الهدف بشكل تعسفي. ولم يحدد هذا المذهب الجديد للتدخل الاستباقي المعايير التي سوف تستخدم في تعريف الارهاب، كما انه لم يوضح ما هي الظروف التي يعتبر فيها انتشار الاسلحة سراً يبرر قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري وقائي[2].

ويضيف بانه تم استبدال المذهب الراسخ الذي يقوم على الدمار المتبادل المحقق MAD بالمفهوم الجديد الذي يقوم على الدمار الاحادي المحقق SAD ومن غير المفاجئ ان يكون الانتقال من الدمار المتبادل المحقق الى الدمار الاحادي المحقق في نظر العديدين انتكاسة استراتيجية يمكن تبرير العمل الاستباقي بذريعة ان المصلحة الوطنية العليا تواجه خطراً وشيكاً، ومن ثم بموجب هذا التعريف من المرجح ان يكون عملاً احادياً. وهو يتطلب استخبارات ممتازة لتبرير مثل هذا العمل الاعتباطي من الناحية الخطابية في الاقل. بالمقابل يجب ان يسبق العمل الوقائي اذا امكن تعبئة للضغوط السياسية (بما في ذلك الدعم الدولي) من اجل الحيلولة دون وقوع ما هو غير مرغوب فيه. ويجب عدم اللجوء الى القوة الا بعد استنفاذ وسائل المعالجة الاخرى، وحين لا يعود الردع بديلاً مقنعاً[3].

ان الخطأ الاول الذي وقع فيه انصار هذه النظرية كما يرى جوزيف ناي كونهم يركزون بشدة على القوة العسكرية لوحدها فقط. ان القوة العسكرية للولايات المتحدة هي ضرورية لايجاد الاستقرار الشامل وهي الجزء الاساسي

---

[3] المصدر السابق، ص53.

[1] زبغنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص47-48.

[2] المصدر السابق، ص49.

للرد على الارهاب ولكن الاتكال على الحرب يجب الا يغفل الحقيقة بـــان قمــع الارهاب سيستغرق سنوات من الصبر والتعاون المدني مع البلدان الاخرى فـــي المناطق التي تشترك بالتعاون الاستخباراتي وعمل الشرطة واقتفـــاء التـــدفقات المالية والسيطرة على الحدود. فعلى سبيل المثال فان النجـــاح الامريكـــي فـــي افغانستان قد تعامل مع الجانب السهل من المشكلة، وذلك باسقاط حكومة ضعيفة ولكن القصف قد دمر جزء صغير من شبكة القاعدة التي تحافظ على خلايا فـــي حوالي 60 بلداً. وان القصف لا يحل المشكلة في خلايا متواجدة فـــي منـــاطق اخرى من العالم بشكل سري. ان الطبيعة الجزئية للنجاح في افغانـــستان باتـــت تعبر عن الحاجة الماسة للتعاون[1].

احتمالات تطور النزاعات:

امام ضباط متدرجين في جامعة الدفاع الوطني في واشـــنطن عـــرض وزير الدفاع رامسفيلد في 31 كانون الثاني 2002 العقيدة العـــسكرية الجديـــدة للولايات المتحدة واعلن "علينا التحرك الان لكي يكون لنا القدرة على الردع في اربعة مواقع مهمة" مضيفاً انه يجب التمكن من التغلب على عدوين يشنان هجوماً متزامناً مع امكانية قيام الولايات المتحدة بهجوم مضاد كبير واحتلال عاصـــمة العدو لاقامة نظام جديد فيها. هكذا ادخل تعديل مهم على العقيدة السارية المفعول الان.

قبل ذلك كانت اهداف السياسة الدفاعية الرئيسة قد مرت بثلاث مراحل اساسية. فقبل السبعينات كانت سياسة الدفاع الامريكية تـــضع نـــصب اعينهـــا الاستعداد لخوض "حربين ونصف الحرب". فمن ضمن روحية الحرب البـــاردة حيث كانت البلدان الشيوعية تشكل كتلة واحدة، كان من المفتـــرض الاســـتعداد لحرب محتملة ضد الاتحاد السوفيتي واخرى من الصنف نفسه ضد الصين وثالثة في الوقت نفسه لكن بحجم اقليمي ضد بلدان عدوة لا تقاس قـــدرتها العـــسكرية بالجبارين الاخرين. ومن هذه النزاعات مثلاً الحـــرب الكوريـــة والفيتناميـــة او الحملات العسكرية في لبنان وغواتيمالا وسانتا دومينغو. وقد دفع الطلاق بـــين الاتحاد السوفيتي والصين الرئيس رينشارد نكسون الى تبنـــي مبـــدأ "الحـــرب

---

[1] Joseph Ney " US Power and strategy after Iraq " Foreign Affairs/ July/ August, 2003, p. 65.

ونصف الحرب" الذي يتحسب لمواجهة رئيسية مع الاتحـــاد الـــسوفيتي او مــع الصين اضافة الى نزاع اقليمي من النوع المذكور انفاً[1].

ومباشرة بعد انتهاء الحرب الباردة اصدرت ادارة الرئيس بــوش عــام 1991 وثيقة بعنوان نظرة الى القدرة العسكرية الاساسية تتضمن مبدأً جديداً بات يتوقع "نزاعين اقليميين كبيرين". واكدت الادارة الامريكية في عهد كلنتون هــذا التوجه عام 1993 في تقويمها الشمولي، وعام 1997 في وثيقة حــول سياســة الدفاع الرباعية، اربع سنوات، حيث اطلق على هذه النزاعــات اســم "حــروب رئيسية في مسرح عمليات"[2].

ولم يكتف رامسفيلد في الخطاب الذي القاه في 31 كانون الثاني/ ينــاير 2002 بتوسيع احتمالات النزاع من اثنين الى اربعة رئيسية تدور فــي مــسرح عمليات بل حاول تقديم تعريف اكثر دقة للاخطار التي على الولايات المتحــدة مواجهتها فجمع في معسكر الاعداء نفسه المنظمات الارهابيــة ذات التطلعــات الدولية والدول التي تساندها وخصوصاً تلك التي يمكن ان تمدها باسلحة الــدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية، والتي تقوم هذه الدول بتطويرها، فالخطر لا يتحدد فقط بمصدره بل ايضاً بطبيعته. ويشير رامسفيلد في هذا السياق "علينا الاستعداد لمواجهة اشكال جديدة من الارهاب وايضاً هجمــات يتعــرض لهــا المشروع الفضائي الامريكي وهجمات افتراضية ضد انظمة اتصالاتنا من دون ان ننسى الصواريخ البعيدة المدى والبالستية والاسلحة الجرثومية والكيميائيــة". وفي تقرير مسبق للزيادة الضخمة في الموازنة العــسكرية الامريكيــة، حــدد رامسفيلد ستة اهداف رئيسية لسياسة الدفاع الجديدة:

1. حماية الاراضي الوطنية والقواعد الامريكية في الخارج.
2. ايصال القوات والمعدات الى مسارح العمليات البعيدة.
3. تدمير معامل العدو.
4. امن انظمة المعلومات والاتصالات.

---

[2] **بول ماري دولاغورس "القصف من اجل احكام السيطرة" لوموند دبلوماتيك مارس 2002 http. www. Mondiploar. Com.**

[1] **المصدر السابق.**

5. تطوير استعمال التقنيات الضرورية من اجل خوض عمليات مختلطة على الارض.
6. حماية الوصول الى الفضاء والقدرة الفضائية للولايات المتحدة.

بيد ان التغييرات التي اعلنها وزير الدفاع لا تطاول نظرية استخدام القوات والمتابعة مما سمي "الثورة في المسائل العسكرية" المرتبطة بالتقنيات الجديدة الخاصة بالتصويب الدقيق عن بعد والاستعلام الدائم حول القوى المتواجهة وتحديد الاهداف المحتملة. هكذا تم التوصل الى المبدأ المركزي المعروف ب "السيطرة الاستراتيجية" القائم على المقدرة الدائمة في تحديد موقع الخصم والقضاء على قدراته العسكرية والصناعية والسياسية وابادتها عند الضرورة لارغامه على التراجع او الاستسلام. لا يستدعي ذلك في الضرورة احتلال الاراضي المتنازع عليها او ارض العدو، في الاقل في المرحلة الاولى من النزاع فالمواجهة الارضية تحصل فقط حول اهداف تختارها السلطة السياسية، أي الحكومة الامريكية[1].

طالما شدد واضعوا الخطط العسكرية الامريكية على ان نظرتهم في "السيطرة الاستراتيجية" وجدت استجابة لكل اشكال النزاع. ويجري تطبيقها بحسب طبيعة الخصم واعدادة وقوته الصناعية وبنيته التحتية وحجم مدنه ولاسيما نظامه السياسي وما المطلوب القيام به لقلبه او تحييده. فالنظرية تترك المجال واسعاً امام التجريبية في تطبيقها، وذلك يعني ان الخبراء الامريكيين (سواء في الادارة او في مؤسسات الابحاث المتعاقدة مع هذه الادارة) قد درسوا بدقة تنفيذها خلال حروب الخليج والبوسنة ومن بعدها كوسوفو[2].

دامت الهجمات الامريكية على العراق 43 يوماً تبعتها اربعة ايام فقط من العمليات الارضية. في البوسنة تناول القصف 300 هدف تمت اصابتها مقابل خسارة طائرتين وقتيلين بعدما تكفل الحلفاء العمليات على الارض. في كوسوفو دامت الحرب 78 يوماً ولم تكن فعالة الا ضد الاهداف المدنية في صربيا ومونتنيغرو وفي اقليم كوسوفو من دون ان يتكبد الامريكيون أي خسارة

---

(1) المصدر السابق.
(2) المصدر السابق.

في الارواح. ولم تعترف وزارة الدفاع الامريكية الا بخسارة طائرة "اف 117" وحوالي 15 طيارة دون طيار. ويتفق الخبراء على الفشل شبه العام للضربات الموجهة للجيش اليوغسلافي معترفين فقط بتدمير 12 او 13 دبابة أي بالتحديد العدد الذي اعلنته القيادة اليوغسلافية وهو بعيد كل البعد عن النتائج الباهرة التي كان يعلنها مكتب الاعلام والدعاية في حلف شمال الاطلسي ابان الحرب نفسها. بيد ان هؤلاء الخبراء يقرون بان فعالية القصف تتحسن من تجربة الى اخرى[1].

اما في حرب افغانستان فقد تم تطبيق النظرية نفسها لكن من خلال ملائمتها مع طبيعة الارض وطبيعة القوى المتواجهة. ففي مرحلة اولى وطالما كانت الاولوية معطاة لتكوين سلطة سياسية بديلة من "طالبان" كانت الضربات الجوية موجهة الى قدرات العدو العسكرية من مطارات ودبابات وتجمعات للمعدات ومخازن ذخيرة، مع استخدام اضافي للصواريخ البعيدة المدى التي تطلق بدقة كبيرة من الطائرات او من البوارج البحرية في مرحلة ثانية، عندما اصبح الهدف احتلال الارض على يد تحالف الشمال ومن ثم بواسطة المليشيات البشتونية المجندة محلياً، تم اللجوء الى عمليات القصف المكثف[2].

وبشكل عام، وبعد افغانستان والعراق والبوسنة وكوسوفو يحق للمسؤولين الامريكيين الاعتقاد بحسن تطبيق مبدأهم في السيطرة الاستراتيجية مع بعض التنويعات التي لا مفر منها وبفعالية كافية تمكنهم من تحقيق اهدافهم الاساسية من دون خسائر تذكر من جانبهم.

يعرض دعاة العقيدة العسكرية الامريكية وصناعها ببساطة ومن دون ارتباك للارتباط بين مفهوم السيطرة الاستراتيجية ومشاريع الدفاع المضاد للصواريخ الراهنة، فيشيرون في طبيعة الحال الى التهديد الذي تمثله بعض الدول ذات القوة العسكرية المحدودة لكن القادرة على مهاجمة الاراضي الامريكية بواسطة صواريخ متوسطة او بعيدة المدى. ويطمئنون الى ان القوة الجوية الامريكية تفترض حصانة الاراضي الامريكية، اذ ان وسائل الدفاع المضادة للصواريخ المنشورة في الخارج او في عرض البحر لا يمكن ان تكون سوى

---

[3] المصدر السابق.

[1] المصدر السابق.

صلات وصل. هكذا يبدو الرابط بين "مفهوم السيطرة الاستراتيجية" ومشروع الدرع الصاروخي حاسماً اكثر من التفسيرات التي تعطى له رسمياً. وكان هذا المشروع المعروف باسم "نظام الدفاع الصاروخي" قد اثار العديد من الاعتراضات التي لم تصمد امام التصميم الامريكي حتى عندما اعلنت حكومة بوش للملأ انها ستوقف من جانب واحد العمل بمعاهدة 1972 حول الحد من الاسلحة الصاروخية. ولا عندما قامت بتجربة ناجحة لاطلاق صاروخ مضاد للصواريخ من ظهر بارجة بحرية قبل انقضاء مهلة الستة اشهر التي تنص عليها المعاهدة في حال وقف العمل بها من جانب واحد[1].

وفي خطابه في الجامعة الوطنية للدفاع في الاول من ايار/ مايو 2001 صرح الرئيس بوش انه "لا يمكن الان ان يستند الردع بعد اليوم الى التهديد بالردع الانتقامي النووي فقط". ودعا الى ايجاد مفاهيم جديدة للردع تعتمد القوات الهجومية والدفاعية. من المفروض ان تساعد هذه المفاهيم الجديدة للردع في تامين استراتيجية شاملة لمحاربة انتشار اسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا انتاج الصواريخ العابرة للقارات. وتتطلب هذه الاستراتيجية:

1. المحافظة على علاقات التحالف الاساسية وتحسينها، واعادة طمأنة الاصدقاء بأن الولايات المتحدة تلتزم بتأمين نظام دولي مستقر وان مصالحها الامنية لا تنفصل عن مصالحهم.
2. انهاء التحديات، بدلاً من تأجيلها بطريقة تؤخر حدوثها ولكن تجعل مما سوف تواجهه الولايات المتحدة منها في المستقبل اشد خطورة.
3. اعادة صياغة السياسة الخارجية الامريكية بحيث تدمج بشكل متكامل كافة مصادر التأثير المتوفرة.
4. ثني الاعداء عن اتباع مسارات عمل معادية مع الاحتفاظ بالقدرة على دحر الاعتداءات[2].

ولكي تكون الاستراتيجية الامريكية فعالة، فانها يجب ان تشمل مجالاً واسعاً من السياسات والبرامج بما في ذلك جهود مستبقة للاحداث لمنع انتشار

---

[1] المصدر السابق.

[2] كيري ام .كارتشنر "شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع" اجندة السياسة الخارجية الامريكية- مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الامريكية تموز-يوليو 2002.
http. Usinfo. State. Gov/ journals/ itps/ 0702.

الاسلحة، وخفض التهديدات، واجراءات مضادة لانتشار الاسلحة، وقدرات استجابة فعالة لتخفيف نتائج استخدام اسلحة الدمار الشامل. يقوم احد المكونات الضرورية لنجاح هذه الاستراتيجية على اعادة تشكيل المبدأ العسكري للولايات المتحدة وقدراتها العسكرية بحيث تستجيب الى التهديدات المعاصرة الناشئة. ويتطلب ذلك تحويل موقف الولايات المتحدة من الردع. ان المفاهيم الاستراتيجية والقوات العسكرية لا تناسب مواجهة العناصر الاكثر الحاحاً لتهديدات اليوم الحاضر. ونتيجة لذلك، يصبح من الالزامي ادارة الانتقال الى بيئة امنية اكثر استقراراً من خلال تغيير طريقة التفكير الامريكي حول الردع وممارسته. وعلى الولايات المتحدة ان تعيد تصميم الردع لجعله مستبقاً للاحداث بدلاً من ان يكون رد فعل. يتطلب ردع التهديدات الجديدة مفاهيم وقدرات جديدة ومختلفة. تشكل خطة مراجعة الوضع النووي التي اكملتها حديثاً وزارة الدفاع الامريكية خطوة مهمة في هذا الاتجاه. فهي تضع اساسات لمقاربة متنوعة للردع تضم قدرات توجيه ضربات هجومية تقليدية كما تضم انظمة صواريخ دفاعية وبذلك يتم الحد من مدى الاعتماد على السلطة النووية[1].

الطبيعة المتغيرة التهديد

هناك عدد من العوامل التي تجعل من عملية ردع هذه التهديدات الجديدة اكثر تعقيداً واكثر صعوبة:

اولاً: لم يعد المبدأ الذي نشأ عن هيكلية الاستقطاب الثنائي للحرب الباردة صالحاً للتطبيق العملي. فقد اصبح لدى الدول الاقليمية فرصة اكبر الان للحصول على التكنولوجيات والخبرات الضرورية لانتاج اسلحة الدمار الشامل والصواريخ واصبحت اقل تقييداً في استخدام هذه القوة ضد جيرانها.

ثانياً: في حين كانت الولايات المتحدة تفترض ان القيادة السوفيتية لا تستطيع بالاساس اتخاذ المخاطر، فأن قادة الدول المعادية الاقليمية اظهرت ارادة واضحة في اتخاذ مخاطر كبيرة حتى، ولو كانت هذه الرهانات تشمل تضحيات كبرى بحياة افراد شعوبها وثرواتها القومية.

ثالثاً: ان الظروف التي اعتقد في الماضي بانها ضرورية للردع الناجح مثل التفاهم المتبادل والاتصالات الفعالة لا يمكن تطبيقها مع هذه الدول.

---

(1) **المصدر السابق.**

رابعاً: ان تشابه المصالح التي كانت موجودة في علاقة الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث وضع كلا الجانبان بقاءهما بالذات قيد الرهان، من غير المحتمل قيامه في هذا الوضع الجديد. فمن الممكن جداً ان يعتقد الاعداء المحتملون للولايات المتحدة انه في حين ان بقاؤهم قد يكون قيد الرهان عند حصول نزاع اقليمي، فأن بقاء الولايات المتحدة لم يكون كذلك. ويكون نتيجة ذلك الاحتمال ان يحسبوا بأنه يمكن للولايات المتحدة، بل ان عليها، التراجع عند مواجهة تهديدات خطيرة، مثل استخدام اسلحة الدمار الشامل. ولكنهم لا يمكن فعل ذلك. ان هذا يقوض فعالية استخدام تهديدات هجومية لوحدها لردع صانعي القرار في تلك الدول. تعتبر دول كهذه ان الصواريخ البعيدة المدى هي ادوات ثمينة للتأثير الاجباري لمنع الولايات المتحدة وحلفائها من الاسراع لمساعدة الضحايا الذين تستهدفهم تلك الدول[1].

قد يعتقد اعداء الولايات المتحدة ان كل ما يحتاجون اليه هو السيطرة على عدد قليل من مدنها او مدن حلفاءها المعرضين للخطر لمنعها من التدخل. ان لم يتمكنوا من كسب الحرب باسلحة تقليدية عندما تتدخل الولايات المتحدة، وكانوا مصرين رغم ذلك على تحقيق اهداف تتطلب استخدام القوة، ينبغي عليهم ايجاد وسيلة لابقاء الولايات المتحدة والدول العضوة الاخرى في التحالف خارج المعركة وبعيدين عن التغلب على قواتهم العسكرية التقليدية الضعيفة. لهذا السبب اصبحت اسلحة الدمار الشامل والصواريخ اسلحة الخيار الممكن وليس اسلحة الخيار الاخير كما كنا نعتبرها في السابق. وكنتيجة لذلك، فأن احتمال الاستخدام الفعلي لمثل هذه الاسلحة، بما في ذلك في بداية أي نزاع يهدف لاعادة تشكيل ميادين المعارك العسكرية والسياسية، اصبح اعلى بكثير مما كان عليه في الماضي[2].

تطور العلاقات الاستراتيجية الامريكية-الروسية

عندما وقع الرئيس الامريكي جورج بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين اعلاناً مشتركاً عن وضع اطار استراتيجي جديد للعلاقات الامريكية-الروسية في موسكو في 24/ آيار/ مايو 2002 وضع البلدان في مسار يفضي

---

(1) **المصدر السابق.**

(2) **المصدر السابق.**

مباشرة الى علاقة متحولة. وهذه العلاقة المتحولة تعد بخدمة مصالح البلدين في السنوات القادمة. وسبب ذلك يعود الى ان الاعلان المشترك يقوم بارجـــاع دور سياسة القوة العسكرية في العلاقات الامريكية-الروسية الى موضعها الـــصحيح. ففي اثناء الحرب الباردة اصبحت سياسة القوة العسكرية هي المهيمنة، ان لم نقل المحددة بالكامل للعلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وفرضت هذه العلاقات المتحولة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية فتتيح للجانبين التخلص من هذه الاعباء واغتنام فرص جديدة. يرى بعض المعلقين بأن العلاقة المتحولة لا تعدو كونها انعكاساً لتفوق قوة الولايات المتحدة على قوة روسيا، وانها امـــر فرضته الولايات المتحدة على الحكومة الروسية على حساب الشعب الروســـي. وفي حين يبدو واضحاً ان الولايات المتحدة هي اقوى الدولتين في ذلك الوقـــت وان سياسات القوة ستعلب دوراً مهماً في العلاقات بينهما، فأن هـــذا التحليـــل لا يأخذ بنظر الاعتبار حقيقة غياب هيمنة سياسة القوة العـــسكرية. ان المنتقـــدين مخطئون لانهم يحكمون على العلاقة الجديدة بمنظار الحرب الباردة الذي عفـــا عنه الزمن. واكثر ما ادى بهؤلاء المنتقدين الى الوقوع في الخطأ في تحليلـــيهم مقولة ان العلاقة الامريكية-الروسية الجديدة ستكون ضارة بالمواطنين الروس. فبعد ان تخلص الشعب الروسي من الاعباء التي كانت تفرضها عليهم حكومـــة ركزت بشدة على تعزيز قوة الدولة، ازدادت الفرص امام هذا الشعب في تحقيق آماله[1].

لقد كان الاتحاد السوفيتي كدولة تمجد تكديس القوة، لاسيما قوة الدولـــة، والايديولوجية الشيوعية التي شرعت النظام نتيجة لذلك دفعت الدولة الى اعتبار القوة لا كوسيلة لتحقيق مثل عليا مثل الحرية والازدهار، بل غاية في حد ذاتها. ودفعت الدولة ايضاً الى ان تطلب من الشعب الروسي ان يبـــذل المزيـــد مـــن التضحيات خدمة لزيادة قوتها ومكانها. وعلى الصعيد الدولي، دفع الهدف نفـــسه النظام السوفيتي الى قياس هيبته بقدرته على ترهيب واكراه دول اخرى. ودفـــع الشعب السوفيتي ثمناً مريباً لطموحات الدولة السوفيتية. فتم حرمان الناس مـــن الحرية الشخصية واصبح الاقتصاد عسكرياً بصورة مفرطـــة وهـــبط مـــستوى المعيشة اما المنافذ الروحية فقد اقفلت. ان السعي الى القوة علـــى حـــساب قـــيم

---

[1] بيكر سبرينغ "التحول في العلاقة الامريكية-الروسية: وضع سياسة القوة العسكرية في موضعها الصحيح" اجندة السياسة الخارجية الامريكية- المجلة الالكترونية تصدرها وزارة الخارجية الامريكية تموز-يوليو 2002. http/ Usinfo. State. Gov/ Journals/ itps

اخرى امر لا يمكن الحفاظ عليه ومصيره الفشل، كما اكتشف الاتحاد السوفيتي في نهاية المطاف. وتبين بأن قدراته كقوة عظمى كانت في الحقيقة فراغ. بسبب ذلك هو ان مطالب النظام من شعبه في نهاية الامر ادى الى اصابة المجتمع بالاعياء. فالدولة كانت تأخذ من الناس ولا تعطيهم في المقابل سوى الاعلان عن نفسها كقوة عظمى. ان المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة زادت من الضغط على الشعب السوفيتي وسرعت معدل الاعياء. وفي نهاية الامر كان السؤال الذي واجهه الشعب السوفيتي هو ما اذا كانت المنافسة مع الولايات المتحدة على القوة جديرة بالتضحيات التي يبذلها. بحلول نهاية عام 1991، اجاب شعب الاتحاد السوفيتي عن السؤال بالنفي. ووضعت الحرب الباردة اوزارها[1].

لقد اسهمت الحكومة الروسية في اطار العمل الاستراتيجي الامريكي- الروسي من خلال ادراكها انها ليست بحاجة الى قياس قيمتها الذاتية على اساس ما اذا كان لديها من القوة العسكرية اكثر مما لدى الولايات المتحدة، بل انها تبدو الان مستعدة للحكم على نجاحها بمقياس قدرتها على تحسين نوعية حياة شعبها. وبخلاف الاتحاد السوفيتي يبدو ان الحكومة الروسية تضع اولوياتها في الترتيب الصحيح. ولعل من المفارقات ان الاولويات الجديدة تحسن بالفعل احتمالات تمكن روسيا من تجديد وتقوية نفسها بمرور الزمن. وبالمقابل لا تخشى الولايات المتحدة روسيا قوية بل تسعى الى تحاشي ان تكون روسيا مهددة[2].

وسينعكس الوضع الاستراتيجي ايجابياً بالنسبة لروسيا بالشكل الآتي:-

1. تحسن احتمالات السلام على الجبهة الروسية الغربية وفي ما يخص الشؤون الاقليمية فأن اطار العمل الاستراتيجي الجديد يقرب روسيا من الهيكلية الامنية التي يقودها حلف الاطلسي في اوربا. تساعد هذه الهيكلية التي قامت بعد الحرب الباردة في تقليل احتمالات اضطراب الامن والنزاع المسلح في اوربا. نتيجة لذلك، لا يواجه الشعب الروسي خطر وقوع نزاع عسكري ينبع من بلدان تقع الى الغرب من روسيا، كما ان

---

(1) المصدر السابق.
(2) المصدر السابق.

التعاون الاقليمي مع الولايات المتحدة يمتد الى مناطق اخرى من العالم ايضاً.

2. حرب اكثر فعالية على الجريمة المنظمة، تشكل الجريمة المنظمة مشكلة خطيرة في روسيا ويعزز اطار العمل الاستراتيجي الجديد التعاون بين روسيا والولايات المتحدة في هذا المجال البالغ الاهمية. في كانون الثاني/ يناير 2002 دخلت المعاهدة الروسية- الامريكية حول المساعدة المتبادلة في الشؤون الاجرامية حيز التنفيذ. تهدف المعاهدة الى المساعدة في خفض امكانية تعرض الشعب الروسي للاخطار بسبب نشاطات الجريمة المنظمة الدولية.
3. تحسن الامكانيات الاقتصادية المستقبلية. تكمن زيادة الفرص الاقتصادية في صلب الجهد الرامي الى تحسين معيشة الشعب الروسي. ويتصور اطار العمل الاستراتيجي الجديد دمج روسيا في الاقتصاد العالمي بالموافقة على انضمامها الى منظمة التجارة العالمية. وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع روسيا في مجال استكشاف وتطوير الطاقة.
4. المساعدة في مكافحة الارهاب الدولي. ترى الولايات المتحدة بأنها ليست وحيدة في مواجهة الارهاب الدولي. وتتعاون مع روسيا بصورة وثيقة منذ هجوم الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر لمواجهة الارهاب حيث يقلل هذا التعاون من احتمال تعرض الشعب الروسي في المستقبل لمثل الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة.
5. استقرار استراتيجي اكبر وعب دفاعي اصغر. ان توقف روسيا من اعتماد سياسة القوة كأساس لعلاقاتها مع الولايات المتحدة تقضي بتخفيض عدد الرؤوس النووية المنشورة الى ما بين 1700 و2200 لكل جانب.

هذا الامر سيساعد في تقليص العبء الدفاعي المفروض على الاقتصاد الروسي. كما ان تدابير الشفافية ستحد الى اقل قدر ممكن من احتمال وقوع مجابهة استراتيجية. ويشكل التعاون في الدفاع الصاروخي جزءاً من اطار العمل الاستراتيجي، الامر الذي يتيح للبلدين التصدي لخطر انتشار الصواريخ[1].

---

[1] المصدر السابق.

المبحث الثاني

الاستراتيجية النووية الروسية

تظل روسيا غير مستقرة الى حد بعيد، وقد زاد احتمال تفكك الدولة بعد اندلاع الحرب في الشيشان، لاسيما في الحرب الاولى عام 1994 الا انه بعد وصول بوتين تغيرت الامور واصبح نظام الحكم اكثر ثباتاً واستقراراً حيث تبددت الآمال من تمزق البلاد. وما تزال روسيا تكافح لايجاد لها مكان في العالم. فبعد فترة من التأكيد على التعاون والشراكة مع الولايات المتحدة والغرب، اصبحت السياسة الخارجية الروسية اكثر قومية واثباتاً للذات. وتعد روسيا اكثر الدول تسلحاً في اوربا وقد ازدادت اهمية الاسلحة النووية في العقيدة العسكرية الروسية. وتعكس المناقشات الروسية حول السياسة والعقيدة العسكرية كثيراً من الاراء المختلفة، لكن يبدو ان هناك اجماعاً جوهرياً على ان تظل روسيا قوة عظمى ويجب ان تحتفظ برادع نووي قوي. فمع تدهور قدراتها التقليدية، زاد اعتماد روسيا على اسلحتها النووية. وفي المستقبل تود روسيا ان تتسم قواتها المسلحة بالتقنية المتطورة والحركية والمرونة على ان تكون اصغر كثيراً من قوات الاتحاد السوفيتي السابق. ويبدو انها تسعى على المدى القريب الى الهيمنة على المنطقة التي شكلت الاتحاد السوفيتي سابقاً. او ما يسمى دول الجوار.

وعلى المدى البعيد يريد العسكريون الروس امتلاك قوات قادرة على الوصول الى مسافات ابعد خارج حدود بلادهم[1].

ان انهيار الاتحاد السوفيتي جعله يواجه موقفاً "جيوبولتيكيا" جديداً من عدة نواحي. فقد تغيرت حدود روسيا في الغرب بشكل كبير كما تقلص مجال تأثيرها الجيوبوليتيكي على نحو كبير. فقد كانت منطقة بحر البلطيق قد خضعت للسيطرة الروسية منذ القرن الثامن عشر. وقد ضيقت خسارة ميناءي ريغا وتالين نفاذية روسيا الى بحر البلطيق واخضعتها لتأثير الانجمادات الشتوية. ورغم ان روسيا استطاعت ان تحتفظ بموقع سياسي تحكم في بيلا روسيا التي نالت الاستقلال رسمياً. وكانت خسارة او كرانيا مصدر القلق الاعظم لانه مثل انتكاسة جيوبوليتيكية خطيرة للدولة الروسية. فاستقلالها قد حرم روسيا من موقعها المتحكم في البحر الاسود حيث كانت اوديسا قد ادت دور البوابة الحيوية لروسيا في التجارة مع البحر الابيض المتوسط والعالم الذي يليه[2].

لذلك اخذ القادة الروس يواجهون لا تأكدية غير عادية تجاه التهديدات المحتملة. وكانت هناك في البداية مسألة تخلي كل من اوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان عن اسلحتهم النووية بالاضافة الى الحرب في الشيشان مما ادى الى تداخل الامور السياسية في الشؤون العسكرية. وهذا دفع القيادة الروسية الى اعادة صياغة استراتيجيتها النووية بعد انتهاء الحرب الباردة.

العقيدة العسكرية الروسية الجديدة

نبعت اهمية صياغة عسكرية جديدة في روسيا الاتحادية من ان القيادة العسكرية الروسية جابهت عقب تفكك الاتحاد السوفيتي احتياجاً ملحاً لاعادة بناء واعادة تنظيم القوات المسلحة، بالاعتماد على النصيب الروسي من التركة العسكرية للاتحاد السوفيتي المنهار. وقد استلزمت هذه المهمة بطبيعة الحال صياغة عقيدة عسكرية روسية جديدة تكون بمثابة الاساس الذي يحكم عملية بناء القوات المسلحة الروسية، وفق مبادئ توضع في ضوء التحليل الموضوعي

---

[1] فرتيز ايرمارث "روسيا" في "التقييم الاستراتيجي" تحرير زلمي خليل زاد، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية" دراسة مترجمة (5) ابو ظبي 1997، ص89و150.
[2] زبغنيو برينسجكي "رقعة الشطرنج الكبرى: الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية" عمان، الاهلية للطباعة والنشر، 1999، ص120.

للمعطيات السياسية والعسكرية القائمة في العالم، وعلى اساس التنبؤ العلمي بعيد المدى. وتتمثل القيمة الفعلية للعقيدة العسكرية، أي عقيدة عسكرية، في كونها تقدم المفهوم الاساسي العام لامن الدولة المعنية وصياغة اهداف ومهام السياسة العسكرية للدولة، وتحديد المصالح ذات الاولوية لها، والتعبير عن مواقفها من قضايا الحرب واستخدام القوة العسكرية، وصياغة المهام القتالية الموكولة الى قوات الدولة في ظروف الصراع المسلح، وتشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة، وطبيعة الحرب المستقبلية التي يمكن ان تنخرط فيها البلاد[1].

وقد ركزت عملية صياغة العقيدة العسكرية الروسية على مجموعة من القضايا ذات الاولوية في الفكر العسكري الروسي تتمثل في:

1. احتواء العدوان
2. الاعداد لمواجهة الحروب المحلية والاقليمية
3. الاهتمام بالتطور في التكنولوجيا العسكرية
4. الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجي
5. الواقعية في فن الحرب.

لقد تغيرت العقيدة العسكرية الروسية عن العقيدة العسكرية للاتحاد السوفيتي في اربعة مجالات:-

1. التخلي عن المفهوم الماركسي اللينيني للحرب. واخذت القيادة العسكرية الروسية تتبنى مفهوماً تقليدياً عن الحرب يقوم على ان احتمالات اندلاع الحرب تنبع من استمرار حالة الفوضى التي تطبع الجماعة الدولية.
2. التراجع عن المواجهة الاستراتيجية العالمية. فالعقيدة العسكرية الروسية اصبحت تتبنى اهدافاً متواضعة بالقياس الى العقيدة العسكرية السوفيتية القديمة. فقد تبنى العسكريين السوفيت في خلال الحرب الباردة مفهوماً عالمياً للامن امتد الى خارج الحدود المباشرة للاتحاد السوفيتي السابق واتسع ليمتد ليشمل الاعضاء في حلف وارسو، بل امتد ايضاً الى الحلفاء والاصدقاء في المنطقة العربية وافريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية. اما في المرحلة الجديدة فان مفهوم الامن الروسي يقتصر فقط على الامن

[2] احمد ابراهيم محمود "العقيدة العسكرية الروسية: التحولات والدوافع" السياسة الدولية، العدد (115) يناير 1994، ص235.

للاراضي الروسية والنطاق الجيوبوليتيكي المحيط بها والذي يشمل دول الكومنولث واوربا الشرقية[1].

3. تعديل مبادئ بناء القوات المسلحة الروسية. ففي الحقبة السوفيتية كانت اعمال بناء القوات المسلحة تعتمد على تعزيز الامكانات العسكرية للعدو والمحتمل واتجاهات تطور قواته المسلحة وطبيعة الحرب التي ينوي شنها. اما في الفترة الحالية، فان اعمال بناء القوات المسلحة باتت هادفة فقط الى تحقيق الحد الادنى من الاحتياجات الامنية والدفاعية، بما ينطوي عليه ذلك من خفض وتيرة اعمال البناء التسليحي ايضاً، كما جرى في نفس هذا الاطار فك حالة الاستنفار والعسكرة التي ميزت المجتمع الروسي باسره في ظل الحرب الباردة[2].

4. تغيير القواعد الحاكمة للتصعيد النووي، حيث كان من المحتم ان اية حرب تنشب بين الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية من ناحية والغرب من ناحية اخرى في فترة الحرب الباردة سوف تكون حرباً صاروخية نووية، وتكون قاعدة واساس ارادتها الاستخدام المركز للصواريخ النووية بواسطة جميع افرع القوات المسلحة، وفي مقدمتها الصواريخ الاستراتيجية. وفي ظل العقيدة العسكرية الروسية الجديدة، اعطت القيادة الروسية لنفسها الحق في الاستخدام الاول للاسلحة النووية في حالات الصراع المسلح، الا انها وضعت هذا الاستخدام في نهاية سلم التصعيد، وفي اعقاب حرب تقليدية واسعة النطاق، وفي حالة تعرض الاراضي الروسية والاهداف الحيوية بها لهجوم غربي واسع، سواء باستخدام اسلحة الدمار الشامل او باستخدام اية اسلحة اخرى تتعادل معها في القوة التدميرية. اضف الى ذلك، ان العقيدة الجديدة استبعدت استخدام الاسلحة النووية في مواجهة الدولة غير النووية التي وقعت على معاهدة حظر الانتشار النووي، ما لم تكن هذه الدول متحالفة مع دول نووية[3].

مقومات السياسة الامنية الروسية الجديدة

1. تعهد القادة الروس، مثل قادة الولايات المتحدة، بالحفاظ على الترسانة النووية الروسية الهائلة. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفي كانون الثاني

---

(1) المصدر السابق، ص236.

(1) المصدر السابق، ص237.

(2) المصدر السابق، ص237.

1992 اعلن وزير خارجية روسيا الكسندر بسمارتنيك بأن "روسيا ستبقى قوة كبرى، ربما لا تكون قوة عظمى، ولكنها ستكون قوة كبرى عسكرية وجزءاً من التوازن الاستراتيجي الشامل". "وستكون روسيا استمرار للاتحاد السوفيتي في حقل الاسلحة النووية". كان ذلك قول وزير الخارجية الروسي الاسبق كوزيريف[1].

2. ان اعادة بناء القوة الروسية يتم عن طريق اقامة "قوة عسكرية فعالة ولكنها لا تهدد العالم". ان روسيا تخشى الحروب بين جيرانها. ويرى البعض بأن روسيا تواجه حرباً ساخنة وان كل الجهود ان تنصب في الدبلوماسية والدفاع من اجل تجنب الحرب الساخنة. وما كان يعد نزاعات داخلية محدودة، اصبحت الان نزاعات دولية مع استقلال كل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق[2].
3. بدلاً من الاستعداد لقتال الغرب او الحفاظ على السيطرة على شرق اوربا فأن السياسة العسكرية الجديدة الان تركز على حماية المصالح الروسية ضمن الاتحاد السوفيتي السابق. وبدلاً من جيوش الدروع الضخمة فأن الخطط العسكرية الجديدة تقوم على الانتشار السريع للقوات الجوية ووحدات حفظ النظام.
4. ان الاستراتيجية الروسية تؤكد الحفاظ على قيادة روسيا للاسلحة النووية القائمة ومنع الدول الثلاثة من السيطرة عليها. تلك الدول التي شكلت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق. وان استخدامها ضد روسيا يجب ان يردع. ولهذا ركزت روسيا على منع انتشار اسلحة الدمار الشامل[3].
5. ان المخططين العسكريين الروس اعطوا اهتماماً شديداً لدروس حرب الخليج الثانية ولاسيما بسبب العجز الحاصل في كلا المستويين الاستراتيجي والتكتيكي. انهم اخذوا يصرون على استخدام الاسلحة المتقدمة غير النووية لانها قادرة على اكمال المهام الموكلة بوضوح للاسلحة الاستراتيجية النووية[4].

---

[3] **Charles W. Kegley, Jr and Engene R. Witt Kopf "World Politics: Trend and Transformation" fifth edition, St Martins Press, New Youk, 1995, p.419**
[1] **Ibid, p.419**
[2] **Ibid, p.420**
[3] **Ibid, p.420**

6. ان القادة الروس ينظرون الى الغرب بعد الحرب الباردة بمنظار الصداقة ولهذه الغاية اصبحت روسيا شريكاً للناتو ضمن خطة الشراكة من اجل السلام[1].

ان هذه المبادئ قد توضحت في تشرين الثاني 1993 وذلك حينما اعلنت روسيا مبدأ دفاعها الجديد الذي يقوم على ركنين:-

الاول: الرغبة في تجنب الصراع العسكري مع القوى الاخرى "لا يوجد الان اعداء محتملين" قالها يلتسين مضيفاً بأن "روسيا سوف تطور قواتها العسكرية بطريقة معينة بحيث تسمح لها بالدفاع عن نفسها وشعبها.. وسوف تدخل الحرب فقط من اجل الدفاع الفردي او الجماعي". وان الحاجة الى الحماية سوف تستمر. ولهذا فأن مذهب الدفاع الروسي الجديد يجعل روسيا متكلة على القوة العسكرية بشكل مستمر في هذه الفترة الانتقالية. كما يعلن يلتسين بأن "روسيا نفسها وشعبها". وان الجنرال كراتشيف قد شرح متطلبات المبدأ بتوضيحه بأن "مخاطر المواجهة الشاملة او الحرب النووية قد انخفضت بشكل كبير، لكنها لم تختفِ، وهكذا فأن القوات المسلحة سوف تكون اكثر حركية وتستعد للقتال في النزاعات الاقليمية". ان العقيدة الجديدة تبرز استخدام قوات التدخل بما يسميه الروس "الخارج القريب" الذي هو جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق واوربا الشرقية كتمييز عن الخارج البعيد" متضمنة البلدان الاخرى من خارج الاتحاد السوفيتي السابق. والهدف المطلوب هو تعزيز الاستقرار وحماية حقوق 25مليون روسي يقطنون في "الخارج القريب". وقد اثيرت جملة انتقادات خشية من ان يكون دور حفظ السلام عذراً من اجل اعادة حكم الامبراطورية الروسية[2].

الثاني: اضيف تعديل للمذهب الجديد للاستراتيجية النووية. ان هذا المذهب يسقط التعهد بعدم الاستخدام الاول للاسلحة النووية في حالة حدوث هجوم. في حين يطبق خارج استخدام الاسلحة النووية ضد دولة غير نووية[3].

---

(4) Ibid, p.420
(1) Ibid, p.420
(2) Ibid, p.420

اما فيما يتعلق بالحرب النووية، فأن العقيدة العسكرية في التسعينات، قد اعتبرتها امتداداً للحرب التقليدية واسعة النطاق ذلك ان الضربات المعادية بالاسلحة التقليدية الذكية ضد عناصر القوة النووية الروسية على اختلاف مكوناتها، سوف تدفع المخططين العسكريين الروس الى اعتاب التصعيد النووي، ومن الناحية الافتراضية، تنظر العقيدة الروسية الى هذا الهجوم حال حدوثه باعتباره مساوياً لاستخدام اسلحة الدمار الشامل مما يتطلب من وجهة النظر الروسية القيام برد انتقامي على نفس المستوى. هذا وقد اوضحت العقيدة في التسعينات التحول البالغ الاهمية الذي يتمثل في التخلي عن حق التعهد الخاص بعدم البدء في استخدام الاسلحة النووية، وهذا المبدأ الذي اعلنه بريجنيف عام 1982[1].

في 24 كانون الثاني 2000 صدرت وثيقة موقعة من الرئيس بوتين تتضمن مفهوم الامن القومي في روسيا الاتحادية، من خلال منظومة متكاملة، لضمان الامن للمجتمع والدولة ضد المخاطر الداخلية، في ظل التأكيد على ان روسيا واحدة من الدول الكبرى التي لها تاريخ عريق. وقد اشارت الوثيقة الى التهديدات والمخاطر التي تواجه الامن القومي الروسي وتتمثل في:

- محاولات السعي لاضعاف روسيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ودورها في العالم.
- تقوية الاحلاف العسكرية السياسية وتوسيع حلف الناتو شرقاً.
- اقامة قواعد عسكرية على حدود روسيا.
- نشر اسلحة الابادة ومنصات اطلاقها.
- اضعاف التعاون بين روسيا ورابطة الكومنولث للدول المستقلة والدور التكاملي مع هذه البلدان.
- نشوب نزاعات عسكرية في المناطق القريبة من الحدود الروسية وحدود الرابطة.
- الاطماع الاجنبية في الاراضي الروسية.

[1] ل.د محمد اسامة محمود عبد العزيز "السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين" السياسة الدولية، العدد (142) اكتوبر 2000 ص248.

- اضعاف روسيا، بوصفها مركزاً دولياً مؤثراً في عالم متعدد الاقطاب واضعاف دورها في اوربا والشرق الاوسط والقوقاز، وآسيا الوسطى، والبلدان المطلة على المحيط الهادئ.
- اثارة الارهاب ضد روسيا وتشجيعه من الخارج لزعزعة الاستقرار فيها.
- نزوع حلف الناتو، الى استخدام القوة، في مواجهة قرارات مجلس الامن الدولي، والاخلال بالوضع الاستراتيجي الدولي كله.
- محاولات البعض انتاج اجيال جديدة من اسلحة الدمار الشامل وسباق التسلح الجديد.

ومن اجل معالجة هذه المشاكل تعمل روسيا على تدعيم القوات المسلحة الروسية التي تلعب الدور الاساسي في حماية امن روسيا وتقوية قوات الردع الروسية، على مختلف المستويات بما في ذلك النووية، ضد أي دولة معتدية او حلف من الاحلاف، او ضد أي هجوم جوي، وردع الحروب المحلية مع الاستعداد الاستراتيجي لتوسيع المهام طبقاً للظروف. ان هذه الوثيقة للامن القومي الروسي صدرت بعد عدة ايام من تكليف الرئيس يلتسين بوتين بمهام رئاسة الدولة لاعادة صياغة نظرية الامن القومي الروسي والتي عبرت عن رفضها للاستراتيجية الامريكية للسيطرة العالمية وتوسيع حلف الناتو شرقاً، وعزم موسكو عن الدفاع عن مكانتها الدولية ومقاومة المحاولات الامريكية لاضعافها وعزلها[1].

وقد صدرت وثيقة جديدة برقم 607 التي اصبحت نافذة اعتباراً من 22نيسان 2000 تستند في محتوياتها الى الوثيقة السابقة. وقد انطوت على طرح احتمال البدء باستخدام السلاح النووي اضافة الى الاشارة للاوضاع الاستثنائية داخل البلاد مثل الحرب الشيشانية حيث يمارس الجيش الروسي الدور الرئيس في التعامل مع الازمات الدولية. واكدت الوثيقة على وجوب حماية روسيا من خطر وقوع هجوم جوي/ فضائي كنتيجة لتحليل عملية الاطلسي الجوية ضد يوغسلافيا ومشروع الدفاع الاستراتيجي الذي بدأت الادارة الامريكية تتجه نحو

---

(1) المصدر السابق، ص250.

تنفيذه. لقد كان الرئيس بوتين قد ابدى اهتماماً كبيراً باتخاذ خطوات سريعة في مجال تحديد الاتجاهات السياسية والعسكرية الروسية[1].

لقد تراجعت مكانة روسيا في الترتيب العالمي الجديد للقوى ولكن لا الى حد التبعية لمن هم اكثر قوة دون امل في استعادة مكانتها، فروسيا ما تزال على اية حال تحتفظ بالكثير من ميراث الاتحاد السوفيتي السابق وهي في الداخل عضو دائم في مجلس الامن وتمتلك تأثيراً على جيرانها الاقربين، وهي في طريق لعقد الصداقة مع الدول الكبرى. اما في الداخل فهي السيف الصاروخي النووي في يد شعب صبور للغاية. ومن المستحيل ان يغير أي شكل من اشكال المرونة الموالية للغرب من جانب الصفوة الروسية بين عشية وضحاها، تلك الظروف التي تعد جزءاً لا يتجزأ من التركيبة الوراثية القومية: رفض التبعية على الاطلاق، قبول أي شكل من اشكال التضحية من اجل الحصول على مكانة مستقلة في التاريخ، من اجل حرية الاختيار في المستقبل، او من اجل الاحتفاظ بهذا الاختيار للاجيال القادمة[2]. لقد فقدت روسيا اثنين من حلفائها: دول حلف وارشو ودول الاتحاد السوفيتي السابق[3]، اذ انها شعرت بقدر من الاحباط وانها ليست شريكاً متميزاً للولايات المتحدة بسبب:-

1. لم تقدم الولايات المتحدة المساعدة المكثفة والهادفة لروسيا
2. قلة الاستثمارات الامريكية في روسيا مقابل تسرب الاموال من روسيا الى الغرب يتراوح ما بين 15-20 مليار دولار.
3. ان حل حلف وارشو لم يقابل حل حلف شمال الاطلسي وقيام امريكا باعادة هيكلة الحلف باتجاه توسيعه نحو الشرق. وهكذا تقيم الولايات المتحدة نظاماً للامن الاوربي لا تدخل فيه روسيا شريكاً[4].

ان توسيع الناتو سيضيف عزلة جديدة على روسيا وهذا سيدفعها الى خلق توازن مضاد. ان ذروة التأثير الكبير لموجات الراديكالية الديمقراطية الموالية للغرب في روسيا قد زالت ويرجع السبب في انحسار اصحاب هذا

---

(1) المصدر السابق، ص250-251.

(2) انا تولي اوتكين "الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين" ترجمة انور محمد ابراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2003، ص58-59.

(3) المصدر السابق، ص59.

(4) المصدر السابق، ص65-66.

التوجه في الساحة الروسية الى انهم لم يخلقوا الوضع الاساسي والحاسم بالنسبة للحكومة الروسية ومع الدخول في القرن الحادي والعشرين ظهر الاجماع القومي بصورة عملية في مراجعة ما يقوم به من افعال بعد انتهاء الحرب الباردة وسادت الحياة السياسية في روسيا مقولة: لقد قدمنا اكبر التنازلات في سياستنا الخارجية، بينما استغل الغرب "ثقة اهل موسكو، فاندفع الى المواقع الامامية، ثم اذا به يجذب حلفاء روسيا في اوربا الشرقية الى مداره[1].

تخشى الولايات المتحدة من احتمال تشكيل محور موسكو-بكين. ان روسيا والصين على وجه التحديد يعلنان صراحة شكوكهم حول جدوى نظام الاحادية القطبية وسياسته التي تود الولايات المتحدة فرضها. علاوة على ذلك فأن روسيا والصين وحدهما لديهما الامكانات التي تعوق استقرار وبقاء مثل هذا النظام.

في آيار 1997 قام الرئيس الروسي يلتسين باعلان دعم العلاقات مع الصين كاجراء مضاد ولخطة توسيع حلف الناتو باتجاه الشرق. وقام الرئيس الصيني زيان زيمين بزيارة موسكو في ايلول 1994 وايار 1995 ونيسان 1997 وكانون الاول 1998 واجرى الجانبان عدد كبير من اللقاءات بين وزراء من البلدين في مختلف المجالات، واعرب الجانبان عن تمسكهما بشراكة استراتيجية تقوم على المساواة والثقة المتبادلة والتنسيق الدائم، كما تم حل مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين، واعلنت الصين رسمياً ان الاحداث في الشيشان تعد شأناً داخلياً روسيا، ولم ترحب بتوسيع الناتو، وايدت فكرة انضمام روسيا الى اتفاقية التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي. ومن ناحيتها لم تقم روسيا أي علاقات رسمية مع جزيرة تايوان كما اعترفت باحقية الصين في اقليم التبت واقرت انه جزء من الدولة الصينية. وتم توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين البلدين كما تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين من 3.8 مليار دولار عام 1994 ووصل الى 8مليارات دولار عام 1997، واصبحت روسيا تحتل المرتبة الثالثة في الشراكة التجارية مع الصين بعد امريكا والمانيا[2]. لقد اصبحت الصين السوق الرئيسي للاسلحة الروسية، حيث بلغت نسبة الواردات العسكرية الصينية

---

[1] المصدر السابق، ص72.
[2] المصدر السابق، ص97.

من الاسلحة الروسية ما يعادل 26%، فمن ناحيـــة تعتبـــر الـــصين الـــصناعة العسكرية الروسية الصناعة الرئيسية بالنسبة لها وبأمتلاكها 140مليار دولار من الاحتياطي القومي النقدي فأن الصين بقدرتها شراء أي تكنولوجيا توافق روســـيا على بيعها. وبالمقابل ان كل المصنوعات الصينية لقيت انتشاراً واعترافـــاً فـــي السوق الروسية[1].

في الحقيقة ما تزال روسيا تحظى بقوة عسكرية مهابة تقليدية ونوويـــة. والجيش الروسي البالغ 1.2 مليون جندي (بعد ان كان 2.8 مليون عـــام 1991 واكثر من اربع ملايين حتى الثمانينات) يبقى الاقوى في اوربا. لكن الارقـــام لا تخدع، اذ ان القليل من كتائب هذا الجيش وفرقه ما يزال يحتفظ بكامل معداتـــه. وقد بينت الحرب في الشيشان عام 1996، بعد هزيمة افغانستان، عن تفكك هذا الجيش الذي هرب حوالي 30% من جنوده ووحداته المقاتلـــة، التـــي عملـــت بخمسين او ستين في المئة فقط من تجهيزاتها التي لم يجر تحديثها وجدوا انها ما تزال دون التسعين في المئة من المستوى الذي كانت عليه عام 1990. وتعـــاني وسائل الاتصال واللوجستيك والبنى التحتية العسكرية الروســـية مـــن مـــشاكل مستعصية. ويشكل اصلاح الجيش مادة خلافات عميقة في الاوساط القيادية وهو يتطلب اموالاً يصعب تأمينها وعقيدة عسكرية جديدة تنبع من رؤيـــة واضـــحة لمتطلبات الامن الروسي المستقبلي[2].

وبفضل السلاح النووي وحده تستطيع روسيا الادعاء بأنها قوة عسكرية مهابة. وفي هذا الصدد فأن هناك اطروحتان متناقضتان تشكلان محـــط جـــدل موسكو، تقول الاولى بأن روسيا لكي تبقى قوة عظمى يجب ان تكون قادرة على مواجهة كل المخاطر من أي جهة اتت، لذلك لابد لها من ان تحتفظ بقوة عسكرية نووية تعادل قوة منافسيها مجتمعين. الاطروحة المقابلة تقـــول بـــأن الواقعيـــة السياسية يجب ان تعترف بأن روسيا لم تعد قوة شاملة علـــى غـــرار الاتحـــاد السوفيتي السابق او الولايات المتحدة. لذلك يجب ان تنصب مواردها المحـــدودة

---

(1) المصدر السابق، ص101.

(2) غسان العربي "سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى" بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000، ص204-205.

على حل المشاكل الداخلية ودرء المخاطر المتأتية من المحيط القريب، أي اوربا وآسيا والشرق الاوسط[1].

مع مضيها قدما في طريق نزع السلاح النووي فأن روسيا ما تزال تطمح بتطوير قدراتها النووية الاستراتيجية، خاصة بعض نظم الصواريخ الاستراتيجية المتطورة. حيث صرح سيرجي ايفانوف وزير الدفاع الروسي بأن "روسيا ستطور نظم توبول-ام ومجمل المكون النووي الاستراتيجي من اجل تحسين جودة وكفاءة هذه القوات". ويعد هذا الصاروخ القادر على حمل 1.2 طن احدث نظم الصواريخ الاستراتيجية المنتجة في روسيا. كما بدأت روسيا تصميم صاروخ بالستي عابر للقارات جديد قادر على حمل عشرة رؤوس نووية وستبدأ العمل في العام القادم لتصنع صاروخ جديد يعمل بالوقود السائل. وقال مصدر برئاسة الاركان العامة الروسية اما الصاروخ الجديد مصمم لحمل 4أطنان أي اكثر بثلاثة اضعاف من قوة حمل الصاروخ توبول-ام الذي يعمل بالوقود الصلب. وسوف يدخل الصاروخ الجديد الخدمة بعد عام 2009. وقال الرئيس بوتين في مؤتمر بوزارة الدفاع الروسية في اوائل اكتوبر 2005 ان روسيا لديها مخزون من صواريخ يو.ار 155-اتش-يوتي-تي اتش القادر على حمل عدة مئات من الروس الحربية النووية والتي تفوق نظم الصواريخ الدفاعية المتطورة. ورغم ان روسيا والولايات المتحدة وعدتا بخفض ترساناتهما النووية المنتشرة بحوالي الثلثين بحلول 2012 وفقاً لمعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية الهجومية سورت[2].

---

(1) المصدر السابق، ص101.

(2) "روسيا تواصل تطوير قواتها النووية الاستراتيجية" انظر :

http: arabic. Peopledaily. Comm. 2005.



المبحث الثالث

الاستراتيجية النووية الصينية

فجرت الصين قنبلتها الذرية الاولى عام 1964 وقنبلتها الهيدروجينية في عام 1967. وخلال فترة 33عاماً من امتلاكها للاسلحة النووية اجرت 45 تجربة نووية ووقعت في عام 1996 على معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية. ان القوة النووية الصينية وضعت على نوعين من الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى والتي وضع فيها ثلثي اسلحتها النووية. ان مديات اسلحتها يمكن ان تصل الى اوراسيا وهناك حولي عشرون صاروخاً بعيد المدى قادرة للوصول الى اهداف داخل الولايات المتحدة. وتعاني قوتها النووية من نواقص كثيرة، ولهذا فهي تسعى الى تحديث قوتها الصاروخية ولاسيما مداها وحمولتها وزمنها. كما انها تعمل لان تكون قادرة بشكل افضل للتغلغل في دفاعات العدو والحصول على نظام اتصالات وسيطرة متقدم. وان تعاونها مع موسكو سيزيد من رغبتها في ادخال تقنيات صواريخ الايصال وغواصات حديثة ذات قدرات صاروخية. ان احد النتائج الملموسة للتحديث الصيني ستكون تطوير صواريخ بعيدة المدى

DF31 الذي جرب في عام 1999 والذي يبلغ مداه (5000) كم يصل الى روسيا والى بقية اجزاء آسيا ويمكن ان يكون قادراً الى الوصول الى امريكا الشمالية وكذلك انتاج صواريخ بحرية بعيدة المدى. وللصين قدرة على تجهيز صواريخها البالستية برؤوس نووية متعددة وازدادت صواريخها المنشورة من 20في التسعينات الى 160-200 صاروخ في اواسط التسعينات ومن المحتمل ان تتصاعد بين 500 الى 650 في غضون خمس سنوات[1].

منذ بداية الستينات فأن الوضع النووي الصيني كان يقوم على "الردع المصغر" فقد نشر عدد قليل من الصواريخ كنموذج للتأكيد على ما اذا هوجمت الصين اولاً، فأن البلاد ستقوم بالحاق خسائر غير مقبولة في اعدائها. ان الردع المصغر يعمل على توجيه ضربات انتقامية محكمة ضد اهداف ذات قيمة عالية مثل المدن. انه يختلف عن الردع المحدود الذي يتضمن بعض القدرات النووية المحدودة. ان مذهب الصين هو قبل كل شيء دفاعي وضع للوقاية من الابتزاز التهديدي. ان بعض المحللين الغربيين يضعون هذا المذهب طي التساؤل، اذ انهم يترجمون برامج التحديث الصينية كتعبير عن تحول من الردع المصغر الى الردع المحدود. ان تحديث القوة النووية الصينية له اهداف كثيرة. فالمواجهة العسكرية مع واشنطن حول تايوان تترجم هذه الحالة. فأن عضلات نووية مطلوبة للصين لتجنب ان تكون مجبرة على التصرف في قضية تايوان. ان مسألة زيادة حجم القوة النووية الصينية هي مسألة ارادة وليست قدرة. فعند بكين امكانية من اجل زيادة اضافية في قدرتها النووية كما انها تستطيع توسيع قوتها الصاروخية. وبعض التقارير تشير الى قدرات الصين لانتاج 10-12 صاروخ بالستي عابر للقارات كل عام. وان برنامجاً صينياً فعالاً متعدد الرؤوس النووية سيزيد بصورة فعالة من الردع النووي الصيني. ان لجنة الامن القومي والشؤون العسكرية في مجلس النواب الامريكي رأت بأن الصين قادرة على نشر ما يساوي 1000 رأس نووي لصواريخ برية عابرة للقارات في عام 2015 منها صواريخ برية عابرة للقارات قادرة على ضرب اهداف داخل الولايات المتحدة[2].

---

(1) Brad Roberts, Robert Manning and Ronald Montaperto "China: The Forgotten Nuclear Power" Foreign Affairs Vol 79no 4 July-August 2000, p.56.
(1) Ibid, p.57

خلال الخمسينات والستينات فأن برنامج الصين النووي قد ادير بواسطة تحديات من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. واليوم فأن هناك تحديات اخرى. فهي تتأثر بالقدرات النووية الصاروخية للهند. وان نشر صاروخ اغني الهندي على نظام متحرك سوف يعقد من خطط الصين النووية واذا ما تحركت الهند لوضع رؤوس نووية متعددة في صواريخها فأن بكين سوف تعيد حجم وهيكله ترسانتها النووية[1]. واليابان هي اليوم عامل مهم آخر في الحسابات النووية الصينية. اذ تخشى الصين من دخول اليابان في استراتيجية واشنطن للاحتواء. فترسانتها النووية ستعمل على تقليل الوجود الامريكي لمواجهة الصين. ان أي نشر لصواريخ دفاع المسرح الامريكية يمكن ان يدفع الصين لزيادة عدد رؤوسها الحربية الموجهة هناك. فضلاً عن ان استعداد روسيا لنشر دفاع استراتيجي لحماية اسلحتها النووية فأن الصين ستكون مدعوة لزيادة قدراتها النووية من اجل الحفاظ على قدرات مضمونة.

وتعتقد الصين ان نظام دفاع الصواريخ الامريكي يمكن ان ينظر اليه كوسيلة لاضعاف الردع النووي الصيني والتحرك نحو مثل هذا النظام سيحث الصينيين عندئذ لتعديل استراتيجيتهم ومذهبهم الاستراتيجي للتعويض عن ذلك بواسطة بناء قوات اكبر وتطوير اجراءات مضادة لتغمر الدفاعات الامريكية. ان هذا بدوره سوف يدفع الولايات المتحدة الى انظمة اكبر او اثقل مما سيؤدي الى سباق تسلح كامل. ان رد الصين الاولي على خطط نظام دفاع الصواريخ NMD هو الاعلان في اكتوبر عن برنامج اعادة التسلح باضافة (9.7) مليار دولار لتعزيز الضربة النووية الثانية. لقد عملت الولايات المتحدة على نشر 200صاروخ تقاطع في مكانين وطنيين وسيكون ذلك دافعاً لبناء الصين صواريخ بعيدة المدى ذات الرؤوس النووية المتعددة. وابعد من ذلك العمل على تبني برامج دفاعية واسعة المدى بحرية وجوية وفضائية. وترى الصين ان مثل هذا النظام الدفاعي لم يعد مخصصاً للدول المارقة فقط وانما موجه لكل الدول الاخرى[2].

---

(2) Ibid, p.58
(1) Ibid, p.59

ان المفهوم الجديد الصيني للامن يعد رد فعل مباشر لسياسات وافعال الولايات المتحدة التي ادركتها بكين كتهديد لها، وخصوصاً تقوية واشنطن لاحلافها العسكرية. ان المفهوم يستمر ليخدم كأطروحة مضادة لتأكيد الولايات المتحدة بأن رفاهية جنوب شرق آسيا في الماضي والحاضر والمستقبل هو نتيجة مباشرة للسلام والاستقرار الذي حصلت عليه المنطقة بفضل الوجود العسكري للقوات المسلحة للولايات المتحدة واحلافها العسكرية. وفي الوقت نفسه ان المفهوم هو انعكاس واضح لحركة توسع حلف الاطلسي الى شرق اوربا والتي بدأت في عام 1995 بالاضافة الى التدخلات العسكرية في البلقان وهو ايضاً رد فعل لاهتمامات الصين بأن الشراكة من اجل السلام قد وصلت الى آسيا الوسطى. بالاضافة الى ذلك فأن المفهوم الجديد للامن هو رد فعل لتقييم الصين بأنه على المدى البعيد فأن الولايات المتحدة سوف تحافظ على تفوقها كقوة متفوقة وحيدة بواسطة تطوير واقامة تكنولوجيات دفاعية متطورة وان الصين ترى بأن نظام الدفاع الصاروخي يذهب ضد تطلعات وآمال شعوب المنطقة التي ارادت ان ترى نهاية للحرب الباردة. كذلك ان المفهوم الجديد للامن الصيني هو رد على التعاون العسكري-السياسي الامريكي في المنطقة(1). ينطوي المفهوم الجديد للامن في الصين على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي:

1. الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية
2. عدم الاعتداء المتبادل
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
4. المساواة والمنفعة المتبادلة
5. التعايش السلمي.

وترى الصين بأن كل دولة لها الحق في اختيار نظامها الاجتماعي واستراتيجية التنمية وطريقة الحياة ولا يجوز لبلد ان يتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر باية طريقة او تحت اية حجة او اللجوء الى التهديدات العسكرية والعدوان. وفي المجال الاقتصادي فان كل البلدان- يجب ان تعزز التعاون المتبادل بين بعضها البعض وازالة اللامساواة وسياسات التمييز في العلاقات

---

(1) **David M. Finkelstien "China New Concept of security" in The people liberation Army and China in Transtion" edited by stephen J. Flangan and Michael E. Marti "National Defense University Press, Washington DC. 2003, p.197**

الاقتصادية والتجارية وخفض فجوة التنمية بين البلدان والسعي نحو الرفاهية المشتركة. ان مثل هذه الخطوات يمكن ان تشكل الاسس الاقتصادية للامن العالمي والاقليمي نحو علاقات اقتصادية وتجارية ومالية عادية والعمل على الحفاظ وخلق بيئة اقتصادية خارجية مستقرة وآمنة. وكل البلدان-يجب ان تطور فهماً مشتركاً وثقة من خلال الحوار والتعاون وحل الخلافات والنزاعات بين الدول بالطرق السلمية. والامن هو متبادل وحوار الامن والتعاون يجب ان يتحقق من خلال تطوير الثقة وليس من خلال المجابهة[1].

وتسعى الصين الى تحقيق هذه الاجراءات من خلال:-

1. الحفاظ على بيئة دولية تسمح للصين من دعم تطورها الاقتصادي وانجاز تحديثها.
2. بالنظر لكون القوات الصينية لازالت بعيدة عن الحصول على القدرات المطلوبة لتحدي الهيمنة الاقليمية الامريكية فانها تسعى الى تجنب الحرب[2].
3. السعي نحو انشاء نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب
4. البعد عن مفاهيم ونظم الحرب الباردة سواء كانت امنية ام سياسية.
5. التأييد لدور الامم المتحدة والرغبة في تطويره
6. الاحترام المتبادل لسيادة الدول وحريتها في تدبير شؤونها الداخلية دون التدخل والضغط عليها.
7. الاشادة بدور الدول النامية وحركة عدم الانحياز كعناصر هامة في النظام العالمي الجديد[3].

ورغبت الصين في لعب دور كبير في آسيا فقد سعت للتقرب من دول المنطقة ودول الاسيان ولتشجيع الاستثمارات والتجارة. فقد سحبت تأييدها للحركات الشيوعية في الدول المجاورة كالهند واندونيسيا واعادت العلاقات مع

---

[2] Ibid, p.198-199

[1]Paul H.B. Godivin "PLA Doctrine and Straegy: Mutual Apprehension in Sino-American Military Planning" in The Peoples Liberation Army and China Transition" op-cit,p.263

[3] عبيدة عبد الله الدندراوي "الصين وروسيا وحلف شمال الاطلسي" السياسة الدولية العدد (132) ابريل 1998، ص117.

فيتنام 1991 واعترفت بكوريا الجنوبية وساعدت على منع الاسلحة النووية عن كوريا الشمالية، أي انها فصلت بين التعنت الايديولوجي والسياسات الخارجية[1].

ان اغلب التقييمات تتفق بأن النموذج الذي تتصف به العلاقات الصينية-الامريكية يتضمن بذور منافسة استراتيجية. الا ان هذا لا يعني ان مناطق التعاون الصيني-الامريكي هي غير مهمة. وذلك من خلال:-

اولاً: ان الصين هي دولة كبرى وليس قوة في طور الظهور.

ثانياً: على الرغم من ان الولايات المتحدة هي قوة عظمى عالمية فانها ليست المهيمنة اقليمياً في شرق آسيا. يرى البعض بأن شرق آسيا قد اصبح ثنائي القطبية فأن الولايات المتحدة والصين تتقاسمان توازن القوى الاقليمي. الصين تهيمن على آسيا القارية والولايات المتحدة تهيمن على بحار شرق آسيا. في جزء كبير، فأن هذا النموذج من الثنائية قد انشئ عن طريق انهيار الاتحاد السوفيتي ليس فقط ان القوة العسكرية السوفيتية السابقة في شرق آسيا قد اختفت ولكن بسبب ان تأثير موسكو في الدول الاسيوية قد انخفض بشكل كبير وهاتين النتيجتين قد تركتا الصين حيوية اقتصادية فعالة سياسياً مع قوة عسكرية متزايدة اكثر تأثيراً في آسيا القارية مما كان عليه الاتحاد السوفيتي قبل تفككه. ان العلاقات الامريكية-الصينية الامنية في شرق آسيا لذلك تقوم على مواجهة قوة عظمى برية لقوة عظمى بحرية[2].

ان مستقبل برنامج الصين النووي قائم على احتمالات ثلاثة:

1. الاول سيدفع الصين للحفاظ او اعادة الردع المصغر مع الولايات المتحدة بزيادة عدد صواريخها البرية البالستية وتعزيز فعاليتها في التغلغل في الدفاعات الامريكية.
2. الثاني يتطلب من الصين التركيز على الهند، وتبقى ملتزمة للردع المصغر عالمياً في حين تتحرك نحو ستراتيجيات ردع محدود اكثر قوة على مستوى المسرح.
3. الثالث يتطلب من الصين التوغل لتطوير ونشر قوة كافية تمكنها من توجيه ضربة فعالة لكل الاعداء في كل موقف. وهنا ستتمكن الصين من تحقيق ردع محدود بشكل واسع.

---

[1] المصدر السابق، ص117-118.

[1] Paul H.B. Godwin op-cit p.264

ان عناصر السيناريوهات الثلاثة هي منظورة في نشاطات بكين الحالية. على سبيل المثال الذهاب نحو تطوير صواريخ بعيدة المدى واجراءات دفاعية وكذلك انجاز مستوى عال من نشر صواريخ قادرة الى الوصول الى اهداف في الدول المجاورة للصين. والحركة نحو الخيار الثالث يمكن تحديدها من خلال الذهاب في برامج الاستثمار والبحث والتطوير والنشر[1].

اما واشنطن فانها تريد بقاء القوات النووية الصينية صغيرة ومتكونة من ترسانة ذات رؤوس نووية منفردة. وانها تحاول خفض التهديد الصيني لاصدقاء وحلفاء امريكا في المنطقة وتسعى الى ضمان الا يكون التحديث الاستراتيجي الصيني اداة لغلق التقدم في خفض الترسانة النووية الروسية. وحينما تنشر الولايات المتحدة صواريخ دفاع المسرح فانها ستكون حذرة في الا تنظر الصين اليها كمحرض في المنطقة[2].

موقف الصين من ضبط التسلح

لقد رفضت الصين ضبط التسلح خلال فترة الحرب الباردة معتبرة اياه وسيلة للحفاظ على هيمنة القوى الكبرى، ولكن ذلك التفكير قد تطور في السنوات الاخيرة. اذ اصبح للصين فهماً لقضايا ضبط التسلح.

وخلال عقد التسعينات وقعت الصين على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في عام 1992 ومعاهدة حظر الاسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية. وان الصين قد ساندت ايضاً المفاوضات حول حظر انتاج المواد الانشطارية ووافقت على وضع التكنولوجيات تحت رقابة القواعد الدولية. في عام 1997 انضمت الصين الى لجنة زانجر التي تنسق الصادرات النووية. واتخذت بعض الخطوات التي تثير اهتمامات واشنطن حول الصواريخ والانتشار الكيمياوي. مع ذلك، تبقى واشنطن مهتمة حول عمق التزامات الصين بهذه الاجراءات والامريكان يعتقدون ان الصين لم تذعن الى التزاماتها تحت معاهدة حظر الاسلحة البيولوجية التي انتمت اليها في عام 1984[3].

---

[2] Brad Robet, Robert Manning and Ronald Montaperto op-cit, p.60
[1] Ibid, p.61
[2] Ibid, p.62

ان سياسات ضبط تسلح بكين هي غامضة ومائعة. وتنظر بكين الى ضبط التسلح بوصفه جزء من سياسات تهدف الى تعزيز الامن الوطني والاستقرار الدولي. انها يمكن ان ترى في مفاوضات نزع السلاح وسيلة لزيادة مستوى الروابط الثنائية مع واشنطن او انها جزء من جهود دولية اكبر لفرض قيود على حرية العمل الامريكية. بل ربما تتبع الصين سياسة ضبط التسلح دلالة على الاطناب ليس لها تأثير على القرارات العسكرية. ان احد الخصائص الاساسية لسياسة بكين النووية خلال السنوات المنصرمة تمثلت في تجنب مناقشة القيود على ترسانتها المتواضعة. في الثمانينات ادعت بكين بانها ليست بصدد مناقشة قضايا ضبط التسلح ما لم تخفض الدول العظمى بما يساوي 50% من ترسانتها النووية. وحينما قامت كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية باقتطاع ما يعادل 60% من ترسانتها النووية فأن الصينيون تحولوا الى القول بانه يجب على الامريكان والروس ان يصلوا الى اقل من مستوى الصين في الاسلحة-400- رأس حربي، واليوم مع استمرار الولايات المتحدة وروسيا في خفض ترسانتهما النووية فأن الصين تستمر في تحديث ترسانتها النووية. ان الصين ترى بأن الامريكان قد اندفعوا نحو بناء برنامج دفاع الصواريخ القومي بوصفه مسألة لا يمكن الرجوع عنها. وهكذا فمن غير المحتمل ان تقبل بكين اقتطاعات في ترسانتها النووية[1].

---

(1) Ibid, p.62

المبحث الرابع

الاستراتيجية النووية الفرنسية

فجرت فرنسا قنبلتها الذرية الاولى عام 1960 وقررت اقامة امنها على الردع النووي وهو نموذج ليس له علاقة مشتركة مع النموذجي الاستراتيجي للدول العظمى، بل عنده سمات خاصة يمكن تلخيصها بما يلي:

1. سعت فرنسا الى سياسة عدم شن الحرب. انها ترفض من باب اولى الحرب التقليدية وكذلك الحرب النووية.
2. ان استراتيجيتها للردع تقوم على الردع من الاضعف الى الاقوى
3. ان استراتيجيتها للردع هي نسبية للرهان الذي تلعبه انها تقوم على الكفاية والدفاع
4. ان السلاح النووي الاستراتيجي هو ضمان او معاكس-قوة.

ان مفهوم استخدام الاسلحة النووية- في حالة فشل الردع- قد فسر بشكل واضح في الكتاب الابيض المكتوب من قبل وزير الدفاع ميشيل دوبريه عام 1970، اذ تقوم الاستراتيجية الفرنسية على حلقات ثلاث:

الاولى: الاقليم الوطني او الحرم

الثانية: المناطق المحيطة ويعني اوربا
الثالثة: يشمل الباقي.

ان القوة الرادعة الفرنسية تؤمن حماية الاقليم الوطني بنسبة 100% لاجل حماية المصالح الحيوية او الاساسية للحلقة الاولى. انها يمكن ان تقوم بحماية المصالح الرئيسية الثانية. لكن ليس لها الحظ ان تقوم بضمان المصالح الصغرى او الهامشية للحلقة الثالثة. وان الخطاب الاستراتيجي هو من اختصاص رئيس الدولة الحافظ للسلطة النووية (مرسوم 12حزيران 1996 معدلاً مرسوم 14كانون الثاني 1994)[1].

ومنذ عام 1978 يوجد اجماع وطني في فرنسا حول سياسة الدفاع القائمة من الضعيف الى القوي. واليوم فقط الحزب الشيوعي الفرنسي يرفض هذه الاستراتيجية. لقد رفضت فرنسا استراتيجية "الرد المرن" التي تبناها حلف الاطلسي، وان استراتيجيتها تقوم على افهام معتدي محتمل بأنه سيواجه ضربة شديدة وشاملة اذا ما قام بمهاجمة المصالح الاساسية لفرنسا وانه اذا استمر بعدوان فأن فرنسا ستوجه ضربة له بأسلحتها الاستراتيجية-ضد مدنه او مراكزه الادارية والاقتصادية. ان هذا التحذير النهائي سيعطى مرة واحدة لانه يتم التعامل بالسلاح النووي. انه يعني توجيه انذار لاختبار نوايا المعتدي والحصول على التأكدية بأن الصراع لا يمكن حله عن طريق التفاوض[2].

ان الشروط الضرورية التي يأتي فيها التحذير النهائي (المكان والزمان وحجم الضربة) تعبر بالطبع عن سر الدفاع. ولكن الكتاب الابيض لعام 1994 قد وضع ستة سيناريوهات لاستخدام القوات المسلحة. وبدون شك ان فرنسا ليست لوحدها، انها متضامنة مع اعضاء حلف الاطلسي على الرغم من انسحابها من الجناح العسكري للحلف عام 1966. انها تبقى متضامنة بشدة مع حلفائها في اوربا وخارج اوربا. والتضامن في حلف الاطلسي وفي اطار الاتحاد الاوربي ينطوي على مساعدة نووية وفي اطار معاهدة الاليزية لعام 1963[3].

---

[1] **Daniel Colard "Les Relations Internationals depuis 1945 a nos jours" Paris, Armand Colin, 1997, p.149**
[1] **Ibid, p.149**
[2] **Ibid, p.150**

ان المذهب الاستراتيجي الفرنسي لم يتغير منذ اعداد مفهوم الاستخدام النووي وانه تجسد بواسطة منطق صلب وتماسك شديد. ان هذا المشهد الدفاعي فقد تم تبنيه في البيئة الدولية للسنوات 1965-1989 ومع البيئة الدولية الجديدة التي بدأت بانتهاء الحرب الباردة ونظام ثنائي القطبية واعادة تنظيم امن اوربا فاصبحت فرنسا مدعوة لاعادة النظر في نظامها للردع. وفي الواقع ان الاتحاد الاوربي في المجال الاقتصادي سيكمل عاجلاً ام آجلاً بالاتحاد العسكري، أي كيان اوربي واحد للدفاع قائم للمرة الاولى في تصريح لندن في 6تموز 1990 حول "حلف شمال الاطلسي مجدد" تبناه رؤوساء الدول والحكومات الاوربية: "ان تطور هذا المجتمع الاوربي نحو الاتحاد السياسي وخصوصاً نحو تأكيد الهوية الاوربية في ميدان الامن سيؤدي ايضاً الى تقوية التضامن الاطلسي واقامة نظام سلام عادل ودائم في كل اوربا". مقطع اساسي اضيف بناء على طلب فرنسا واكد بواسطة اعلان روما في 8تشرين الثاني 1991 حول "السلام والتعاون" الذي تبنته القمة الاطلسية قبل شهر من اتفاقات ماسترخت في 9و10 كانون الاول حول الاتحاد السياسي ووضع سياسة خارجية وامن مشترك. وقد اثار الرئيس ميتران في 10كانون الثاني 1992 التفكير حول تعريف مفهوم اوربي في مجال الردع النووي، فكرة كررها الرئيس جاك شيراك في 31آب 1995 الذي طرح موضوع الردع المنسق مع شركاءه الاوربيين[1].

الردع الفرنسي بعد زوال الاتحاد السوفيتي

بعد زوال الاتحاد السوفيتي فأن اية قوة عسكرية ارضية لم تعد تشكل تهديداً امنياً للحدود الفرنسية. ان روسيا تبقى قوة عسكرية عظمى ولكن جيوشها ضعيفة وهي منشغلة بشدة في قضايا داخلية وتبعد (2000)كم عن ستراسبورغ اقصى (مدينة في شرق فرنسا).

لقد عادت فرنسا لتصبح جزيرة استراتيجية. وان أي عدوان عسكري ضدها من الخارج يجب ان يعبر مساحات واسعة قبل الوصول الى ارضها. وبدون شك فأن التهديد ذا مصداقية يمكن ان يأتي من الصواريخ البالستية التي تحمل رؤوس حربية نووية او كيميائية او بايولوجية. ولكن هناك بعض المخاطر

---

[1] Ibid, p.151

التي يمكن ان تهدد استقرار الجيران المباشر او الحياة الاقتصادية في فرنسا. ان اوربا من جديد قد اهتزت عن طريق صراعات مفتوحة، وابعد من ذلك فأن مصادر التموين وطرق المواصلات التجارية واقاليم ما وراء البحار والدول الصديقة ربما تقع تحت التهديد من قبل بعض الدول الاقليمية.

ان الاستراتيجية الوطنية الفرنسية الجديدة تقوم على:-

1. ان الردع النووي الذي يبقى العنصر الاساسي للاستراتيجية الفرنسية هو الضمان الاساسي ضد تهديدات المصالح الوطنية.
2. ان حماية الاقليم، تصبح، في غياب التهديدات الخارجية الرئيسة والمباشرة على الحدود مهمة امن داخلي. ويجب ان تضمن ضد تهديدات داخلية اساساً والتي هي ليست ذات طبيعة عسكرية. وان الهدف الاساسي هو تجنب خضوع المصالح الحيوية الفرنسية الى تهديدات لا يستطيع الردع مواجهتها. واذا كانت الرقابة والسيطرة على الاجواء والمياه الوطنية الفرنسية هي ضرورية فأن دعم الخدمة العامة والتدخل بطلب من السلطات العامة يصبح من الاولويات الرئيسة.
3. ان الوقاية باعتبارها جانب استراتيجي لا تطبق الا خارج الاقليم الوطني. انها تقوم على ان تكون الوسائل العسكرية عنصراً اساسياً في الاستراتيجية وتسعى الى تجنب ظهور تهديد واندلاع نزاعات او بشكل اكبر تطور الاوضاع بشكل خطير.
4. ان العرض: La projection يعد من الآن فصاعداً هو المهمة الاولى للوسائل التقليدية أي القوات البرية والجوية والبحرية غير النووية. ومن اجل حيازة المصداقية يجب ان تكون هذه القوات قادرة على وضعها موضع التنفيذ للمشاركة في اقاليم بعيدة[1].

ان الالتزام التالي للقوات المسلحة الفرنسية هو القيام بثلاث مهمات:

---

[1] "La Nouvelle Strategie de defense de la France" Centre de formation a l'action civique et culturelle selon le droit National Chretien-Dossier De l'Actnalite www. Centredeformation. Net/ act-htm.

1. الالتزام في اوربا او في حوض المتوسط في اطـــار حلـــف الاطلـــسي والاتحاد الاوربي.
2. المشاركة في عمليات حفظ السلام والامن الدولي تحت تفـويض الامــم المتحدة وفي اطار القوات المتعددة الجنسيات.
3. تطبيق دفاعات فرنسا والدفاع عن المصالح الوطنية، اذا ما كان ممكناً في الاطار الاوربي او في الاطار المتعدد الجنسيات وحتى مع الامريكـــان بشكل منفرد.
4. بما ان الاستراتيجية قد حددت فقد استوجب تحديد حجم وتنظيم ومهمات القوات المسلحة وكذلك تحديد الارادة الحكومية لتقليل الدفاع بشكل كبير.
5. ان القوة النووية تبقى اداة الردع النووي. بعد القرار الفرنـــسي بـــاغلاق موقع للصواريخ البالستية ارض-ارض لهضبة البيون. وتفكيـــك نظـــام ارض-ارض[1].

ان الاستراتيجية الجديدة هي جداً تقليدية بقدر ما هي جداً متماســكة، ليس فقط الجيوش تصبح وسيلة متميزة للسياسة الخارجية ولكنها مدفوعة لتركيز جهودها الهجومية نحو هدف ذا اولوية.

ان هذه الاستراتيجية الوطنية تسعى الى ادخال فرنـــسا فـــي اطـــار استراتيجية اوربية وتسعى لتحقيق الاهداف الآتية:

1. **ان الهدف الاساسي للاستراتيجية الفرنسية المتمثل في الامن والـــسلام** في اوربا هو هدف تقليدي. فقد كان نفس هدف كل ملوك فرنسا القدماء. والموقف الحالي هو ذلك الموقف القديم.

ان احدى المهمات الاساسية للجيوش الفرنسية طبقاً للكتاب الابيض هو المشاركة في بناء دفاع اوربا بواسطة التأسيس التـــدريجي للقـــوات المـــسلحة الاوربية المندمجة كلياً. وقد وضع سابقاً، جزءاً مهماً من الجيش البري الفرنسي الى جانب وحدات المانية وبلجيكية واسبانية في الفيلق الاوربي واللواء الفرنسي-الالماني. وان مفهوم GIFM المجموعات للقوات المتعددة الجنسيات الـــذي تـــم تبنيه، يسعى الى تصميم مثل هذا النوع من العلاقة باقامة وحدات كبرى متعددة

---

[2] Ibid

الجنسيات سواء في زمن السلم ام الحرب. لذلك فأن الجزء الاكبر من الجيش الفرنسي يمكن ان يرتبط بوحدات متنوعة عندئذ ستجد فرنسا نفسها من الصعوبة ان تكون حرة في وحداتها. والقوات الجوية والبحرية ستشارك ايضاً في مثل هذه المجموعات العسكرية. وطبقاً لاعادة التنظيم وبعد تطبيق مفهوم GIFM فأن الجيش الفرنسي سيكون غير قادر على القيام بعمليات حربية بسعة معينة.

ان هذا التوجه الجديد اتخذ في اطار اقامة سلطة تنفيذية موحدة في اوربا وضع ضمن اطار تقارب ليس له نظير لفرنسا وحلف الاطلسي منذ فترة وجيزة من الزمن وفي اطار الاحلاف التي تشارك فيها فرنسا.

وبعد عدة سنوات من اللاتأكدية وباختفاء التهديد السوفيتي فأن حلف شمال الاطلسي اخذ يتحول بسرعة وبعمق، حيث اصبح له من الان فصاعداً اهداف سياسية اكثر منها عسكرية. وتحت غطاء حلف عسكري دفاعي فأن الاطلسي يسعى نحو الاندماج السياسي تحت سيطرة امريكية في اوربا من الاطلسي الى الاورال. وحتى ما بعدها نحو الشرق حتى الجانب الباسيفيكي من سيبريا. وكل هذا يعني مشاريع انضمام بلدان شرق اوربا الى الاطلسي ومشروع التعاون مع روسيا.

وفي هذا الاطار فأن الولايات المتحدة تستطيع ان تقبل تأسيس عموداً اوربياً في الاطلسي. ويقتضي وقتاً طويلاً قبل ان يصبح هذا العمود الاوربي متماسكاً وان تكون الصناعات العسكرية الاوربية قوية وان تكون الدول الاوربية اكثر توحداً من اجل مواجهة الهيمنة الامريكية. والولايات المتحدة لم تتأخر لقبول ان يستخدم هذا العمود الاوربي وسائل عسكرية للاطلسي في العمليات التي تشارك فيها.

ان هذا الشكل من الشروط الموضوعة حول هذه الرخصة تزيد من الوصاية الامريكية على القوات الاوربية والقوات الفرنسية لان فرنسا عملت من نفسها المحامي المواظب لاجراءات تبني مفهوم GIFM. وفي الفيغارو فأن تيري دومونبريال قد اشار الى ان الحالة الراهنة للاحداث في اوربا تجد نفسها في حالة تبعية تقريباً شبيهة بالاستعمار.

ان هذا التوجه السياسي للاستراتيجية الفرنسية يذهب الى اكثـــر مـــن مجرد حلف، انه يساهم في الحقيقة، في دمج الجيوش الفرنسية في جيش اوربي موحد في طور التكوين. انه يعد جيش اضافي للجيش الامريكي وهكذا العمـــل على تقديم خدمة غير مباشرة لسياسة واشنطن. فالجيش الفرنسي سوف لن يكون سوى جيش صغير للجيش الغربي الكبير حيث تبقى القيادة العليا للحلفـــاء فـــي اوربا. الا ان القائد العام له يعين ويقال من قبل رئيس الولايات المتحدة[1].

2. خارج اوربا

ان الاستراتيجية التي تبنتها فرنسا هي دفاعية بشكل خـــاص قائمـــة على مفهوم الوقاية والعرض. انها تخاطر بقوة للذهاب الى الحرب الوقائية التي تقودها الفيالق الاجنبية او المرسلة فقط الى المحافظات واقاليم ما وراء البحـــار التي تستفاد من مفاهيم الردع والحماية لانها اقاليم وطنية. انها قبل كـــل شـــيء تهدف الى الدفاع عن مصالح فرنسا وبالرغم مـــن كونـــه الهـــدف الاول لكـــل استراتيجية عسكرية الا انه كان هدفاً صعباً اثناء الحرب البـــاردة طالمـــا كـــان التهديد خطيراً وكبيراً. مع ذلك فأن الاطار الجديد يعطي فرنسا حرية عمل لـــم تكن تملكها منذ زمن بعيد[2].

---

[1] Ibid

[1] Ibid

الفصل الثاني

الردع بعد انتهاء الحرب الباردة

يعرف اندريه بوفر الردع بأنه "يهدف الى منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها او بصورة اعم، منعها من العمل او الرد ازاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديداً كافياً"[1].

ان العبرة في الردع هو اشعار الخصم بأنه لا فائدة من هجوم يشنه حيث لن يكون بوسعه تحقيق النصر لان الرد بالانتقام سيكون شديداً. وهكذا تصبح القدرة على الرد مفتاح الردع النووي، على حين تصبح القدرة على تحقيق الردع مفتاح المبادأة بالهجوم النووي. ويعني ذلك وجود نوعان من القدرات. قدرات الضربة الاولى او الاسلحة الهجومية، وقدرات الضربة الثانية او الاسلحة الانتقامية. ويتم عادة شن الهجوم بقوات الضربة الاولى والتي تكون عادة مكشوفة لاشعار الخصم بامتلاك الاسلحة النووية، في حين تكون قوات الضربة الثانية مخفية وقدرتها التدميرية شديدة وتتخذ مدن الخصم ومصانعه وموارده اهدافاً رهينة في يدها[2]. اذن يقوم جوهر الردع على فكرة الخوف من الانتقام الذي يفوق المغانم والمكاسب التي يرجو تحقيقها أي طرف من الاطراف المتخاصمة. وهذا ما كان عليه الحال بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة، فأن عدة تطورات جديدة قد حدثت. فلم تعد روسيا خصماً للولايات المتحدة كما كان سابقاً، وساد التعاون بينهما بدل الصراع. والتساؤل الذي اخذ يثار في ظل هذه المرحلة الجديدة، هل لازال الردع يعمل بين الطرفين؟، هل لازال الردع قائماً في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة؟

للاجابة على هذا التساؤل ينبغي الاطلاع على طبيعة العلاقات الاستراتيجية الامريكية-الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة.

---

(1) اندريه بوفر "الردع والاستراتيجية"، ترجمة اكرم ديري، بيروت، دار الطليعة، 1970، ص31.
(2) المصدر السابق، ص47-50.

المبحث الاول

طبيعة العلاقات الاستراتيجية الامريكية-الروسية

خلال الحرب الباردة حصل اجماع استراتيجي حول مسألة دفاع الصواريخ في اطارين:

أ. ان دفاع الصواريخ الذي يوفر الحماية ضد هجوم واسع سيعمل على اقامة توازن استراتيجي.
ب. ان نشر دفاعات واسعة سوف يثير اطلاق سباق تسلح هجومي.

ان هذين الاعتقادين قد قننا عام 1972 وذلك حينما وقعت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ ABM والتي منعت نشر اسلحة دفاعية لاكثر من شبكتين، فوصلت الى واحدة في عام 1974، كما جمدت هذه المعاهدة عدد الصواريخ الهجومية وفقاً للسقف الذي وصلت اليه في تموز 1972. واصبحت هذه المعاهدة اساس التوازن الاستراتيجي الامريكي-السوفيتي ودفعت بالعلاقات الامريكية-السوفيتية الى الاستقرار خلال فترة الحرب الباردة. لقد تغيرت المسألة بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد حصل تغيير في طبيعة التهديدات. صحيح ان روسيا ما زالت تمتلك آلافاً من الرؤوس الحربية الا انها لم تعد عدواً للولايات المتحدة، وزال الشك بينهما واتجها نحو خفض التسلح حيث اجريا تخفيضات كبيرة في ترسانتيها النوويين. وظهرت تهديدات من دول تعتبرها الولايات المتحدة معادية لسياستها وتهددها وتتجه نحو امتلاك اسلحة الدمار الشامل حيث وصفها جورج دبليو بوش بدول الشر في مطلع عام 2002 في خطاب حالة الاتحاد. بالاضافة الى احتمال قيام جماعات من خارج الدولة بامتلاك اسلحة الدمار الشامل وربما قد تستخدم ضد اهداف في داخل الولايات المتحدة وتعد احداث 11أيلول 2001 تعزيزاً لهذه التطورات. ومن اجل ردع هذه التهديدات سعت الولايات المتحدة الى اقامة برنامج دفاع صاروخي قومي (NMD) الغرض منه الدفاع عن اقليم الولايات المتحدة في حالة تعرضها لهجوم باسلحة الدمار الشامل. وتشير الاوساط

الامريكية الى انه دفاع محدود. ولهذا المشروع آثار على العلاقات الاستراتيجية الامريكية-الروسية في مجالات ثلاث:

أ. ان معاهدة (ABM) تحظر في مادتها الثانية نشر انظمة مضادة للصواريخ. وهذا يعني ان اقامة نظام دفاع صاروخي قومي (NMD) يتناقض مع جوهرها. بل انه يتناقض مع جوهر الردع القائم بينهما. اذ ان اقامة نظام دفاعي صاروخي يعني توفير امن مطلق للدفاع عن الاقليم الامريكي ضد الصواريخ المطلقة من بلد آخر. وقد ذكرنا بأن معاهدة AMB سمحت بأنشاء شبكتين من الصواريخ الدفاعية قللت الى شبكة واحدة فقط عام 1974. في حين يتطلب برنامج (NMD) اقامة عدة شبكات دفاعية جديدة للدفاع عن اقليم الولايات المتحدة حيث يتم نشر رادارات في الاسكا واستخدام رادارات الانذار المبكر الموجودة في كاليفورنيا وماساشوسيت وكرينلاند وبريطانيا. ويتطلب ذلك اجراء تعديلات على المعاهدة بما يسمح بنشر الولايات المتحدة هذا النظام. وقد ارادت ادارة كلنتون نشر اكثر من مئة صاروخ في الاسكا وكذلك مائة صاروخ اضافي في موقع ثاني بالاضافة الى استخدام اجهزة فضائية حساسة[1].

وقد اشارت تقديرات استراتيجية عديدة بأن تعزيز القدرات الدفاعية لاحد الطرفين لا يتلائم مع متطلبات استراتيجية الردع لان ذلك يثير امتلاك قابلية دفاع عن الضربة الاولى مضاد للقوات ومضاد للمدن دفاعاً شبه اكيد، بعبارة اخرى، ان الطرف الآخر (روسيا) لن يتمكن من صب دماره على مضاد القوات مما يعني ان صاحب قابلية برنامج دفاع الصواريخ القومي سيتمتع بحرية واسعة للتخلص من منظومات الاسلحة الانتقامية، وبذلك سوف لن يرتدع لانه سيكون في هذه الحالة يفكر في سياق تحقيق النصر في الحرب. فالضربة الانتقامية هذه ستخضع الى تقويم نسبي في ضوء نجاحاته ضدها[2].

---

(1) **Ivo H. Daalder, James M. Goldgeier and James M. Lindsay "Deploying NMD: Not Whether, But How" Survival, The International Institute for Strategic Studies, London, 2000, p.20.**

(2) **د.كاظم هاشم نعمة "الوجيز في الاستراتيجية " كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، 1988، ص135-136.**

ان الردع النووي القائم على قابلية الدمار الاكيد يقوم علـــى اســـاس ترجيح قابلية شن الهجوم على قابلية الدفاع. وان يتجنب كل طرف بناء تـــرس دفاعي استراتيجي يؤمن له سلامة اقليمية السكاني والحيـــوي كافـــة، والحكمـــة الاستراتيجية في ذلك الا يضحى احد الاطراف مالكاً لقابليات تمنحه تفوقـــاً امـــا على مستوى التعرض او الدفاع، لان في الامتناع عـــن التفـــوق يكمـــن ســـر الاستقرار في التوازن[1].

لقد تصور بعض المفكرين الاستراتيجيين الامريكان امثـــال بـــاروخ وبرنارد برودي بأن الردع النووي في السياسة الامريكية قد تحـــول الـــى ارث ثقافي طالما انه يحقق ضماناً ضد حصول كارثة. ولكن كما تشير الاراء الحديثة فأنه لم يعد يكفي للرد على متطلبات الظروف الجديدة. وفي ظل الحرب الباردة تمسكت الولايات المتحدة بالردع من اجل الحفـــاظ علـــى التـــوازن، وبـــالنظر للانتقادات الشديدة حول سياسة الردع، اخذ القادة الامريكان يركزون اهتماماتهم على انظمة الدفاع. ومن اللحظة التي يقام فيها نظام للدفاع فأن الردع ينتهـــي اذ ان الاخير لا يمكن ان يتعايش مع الاول[2]. ومن هنا يجب ان يفهم مغزى نظام دفاع الصواريخ القومي.

ب. من اجل التأكيد على حقيقة ان الولايات المتحدة لا تقوم بنشر نظام دفـــاع الصواريخ القومي (NMD) من اجل الحصول علـــى قـــدرات الـــضربة الاولى، فانه ينبغي على واشنطن ان توفر تعاملاً مع موسكو من شـــانه ان يساهم في خفض الاسلحة النووية الهجومية بشكل فعال يصل الى مستوى تسلح اقل من المستويات السابقة. وانه ينبغي علـــى واشـــنطن ان تتخـــذ خطوات من جانب واحد لتطمين روسيا حول مقاصدها النووية الـــسلمية. وفي هذا المجال تسدى النصائح في الولايات المتحـــدة بـــأن تبـــدأ الادارة الامريكية مفاوضات حول خفض التسلح بغض النظـــر ان صـــادق ام لا البرلمان الروسي على معاهدة ستارت(2)، وان تبـــدأ الادارة الامريكيـــة

---

[1] د.كاظم هاشم نعمة "الطعن في استراتيجية حرب الفضاء" مختارات سوقية، وزارة الدفاع، بغداد، العدد الثاني، تموز 1985، ص82.

[2] James M. Skelly "Defense, Deterrence and cultural lag" Disarmament Forum, United Nations Institute for Disarmament Research, Geneve, One-2001, p.32.

مفاوضات حول معاهدة ستارت(3) والتي تشتمل على عناصر ستارت (2) بحيث يخفض كل طرف اسلحته النووية الى (1000-1500) رأس حربي. بالاضافة الى ذلك ينبغي على الولايات المتحدة ان تقوم بشكل انفرادي بخفض ترسانتها النووية الى مستويات ستارت (2) وهي الوصول الى (3500) رأس حربي وتحويل كل اسلحتها النووية التي ستنخفض بموجب ستارت (3) من حالة الانذار. ان هذه الخطوات الانفرادية سترسل اشارات الى موسكو لا تقبل الخطأ بأن الولايات المتحدة لا تبحث عن زعزعة الردع النووي الروسي عن طريق نشر نظام دفاع الصواريخ. ويشير البعض بأن اقتطاعات جوهرية في الاسلحة الاستراتيجية سوف لا تضر بالردع النووي الامريكي. فمع (1000-1500) رأس حربي نووي يمكن ردع هجوم نووي ضد الولايات المتحدة او حلفائها[1]. وقد اعلنت الولايات المتحدة في شهر كانون الثاني 2002 بأنها ستخفض من جانب واحد اسلحتها النووية الى (2000) سلاح نووي في حين سيتم تخزين الاسلحة المخفضة ولا يصار الى تفكيكها وهذا لا يلبي طموحات مناصري ضبط التسلح. ولتعزيز الردع المتبادل اقترحت روسيا من خلال الرئيس فلاديمير بوتين عدة بدائل من شأنها ان تساهم في تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وتتبع من خلال التأكيد على الدور الروسي-الامريكي المشترك لمواجهة المشاكل العالمية عن طريق تبني برنامج مشترك واتخاذ اجراءات بناءة لخدمة المصالح المشتركة والامن العالمي. وقد اقترح بوتين ما يأتي:

1. تطوير مفهوم دفاع الصواريخ الاوربي غير الاستراتيجي
2. اقامة مركز مشترك امريكي-روسي للانذار المبكر
3. اجراء بحوث وتجارب مشتركة
4. تطوير انظمة دفاع غير استراتيجية.
5. انشاء وحدات غير استراتيجية مضادة للصواريخ لحماية قوات حفظ السلام.

لقد رفضت روسيا برنامج دفاع الصواريخ القومي الامريكي (NMD) لان التهديدات التي تدعي الولايات المتحدة تعرضها لها هي افتراضية وليست سبباً كافياً من اجل التضحية بمعاهدةABM. وترى روسيا بأنه سيكون لهذا البرنامج آثار سلبية والتي لا تؤثر فقط على استقرار العلاقات الامريكية-الروسية

---

[1] **Ivo H. Daalder, op-cit, p.21**

وانما على العلاقات مع الدول الاخرى ايضاً[1]. وتؤكد روسيا على ان الدولتين لم تعدا عدوتين كما كان بالامس وانهما اصبحتا تواجهان نفس التهديدات والتحديات بما فيها انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها تلك التهديدات التي بررت بها واشنطن نشر نظام دفاع الصواريخ. فضلاً عن ذلك فأن روسيا ليست اقل اهتماماً من الولايات المتحدة في العثور على رد على هذه التحديات ولكنها اصبحت على قناعة بأن العلاج ينبغي البحث عنه سوية، او في الاقل يجب الا يعمل احدهما على حساب الآخر. وترى روسيا بأن عنصراً خطراً آخراً في معاهدة ABM يتطلب محادثات مستمرة يتمثل في تحديد الاسلحة الهجومية الاستراتيجية وان الانسحاب من المعاهدة هو تدمير لجوهرها وسيكون له آثار تدميرية على عملية ضبط التسلح[2].

ج. ينبغي على واشنطون ان تنشط التعاون الامريكي الروسي في القضايا الدفاعية والنووية. اذ تعاني روسيا من فوضى خطيرة وبمقدور الولايات المتحدة مساعدتها في بناء شبكتها الشاملة للانذار المبكر وذلك من اجل تبديد المخاوف الروسية التي قد تسببها الحوادث الفنية وحتى يمكن لواشنطون ان تقدم معلومات حول الانذار المبكر[3].

المبحث الثاني

---

[1] Igor Ivanov "The Missile Defense Mistake: Undermining strategic stability and the ABM treaty" Foreign Affairs, September-October 2000, vol: 79 no 5, p.18.
[2] IBID, p.16-17
[3] Ivo H. Daalder op-cit p.21-22

طبيعة الردع بعد انتهاء الحرب الباردة

خلال الحرب الباردة شكلت الاسلحة النووية اساس قدرات الدول المتصارعة ومثلت اساس النقاش الدفاعي طيلة نصف قرن. وبعد انتهاء الحرب الباردة اعطيت الاولوية للاسلحة النووية ايضاً لانها اصبحت تشكل اساس الردع ضد التهديدات الخارجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. اما بالنسبة للولايات المتحدة فانها امتلكت الاسلحة الكيمياوية واحتفظت بحق الضربة الثانية بها اذا ما استخدمها اعدائها اولاً. وفي عام 1993 وقعت معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية وتطلب من الولايات المتحدة تدمير خزينها من السلاح الكيميائي، وهكذا تم انهاء هذا الخيار. علماً انه قد فعلت الشيء نفسه مع الاسلحة البيولوجية خلال ادارة نكسون. ان ازالة الاسلحة الكيميائية والبيولوجية الامريكية ينطوي على عدم وجود سياسة عدم الاستخدام الاول للاسلحة النووية طالما انها اصبحت اسلحة الدمار الشامل الوحيدة المتاحة للانتقام. علماً ان التهديد باستخدام الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ضد الولايات المتحدة سوف يبقى قائماً طالما هناك دول تحصل عليه، ولاسيما، تلك الدول غير الخاضعة للسياسة الامريكية. ومن هنا يعتقد الاستراتيجيون الامريكان بأنه ينبغي على الولايات المتحدة ان تتبنى سياسة الردع لمواجهة هذه التهديدات[1].

والردع يكون واقعياً حينما يعرف اطراف الصراع بعضهم بعضاً مثلما كان الحال خلال الحرب الباردة، ولكن الحالة قد تغيرت الان. وقياماً على الافتراض بالتفوق التقليدي السوفيتي فأن الاستراتيجية الامريكية قد قامت على التهديد بالتصعيد بأن تكون الولايات المتحدة الاول في استخدام السلاح النووي خلال الحرب لردع الهجوم من قبل الفرق السوفيتية. ولكن اليوم لا يوجد حلف وارشو وان لروسيا نصف او اقل من النصف للقدرات العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق. وان قواتها المسلحة التقليدية حالياً غير منظمة او في حالة من الفوضى، في حين يتوسع الناتو الى الشرق. ان موسكو تتحرك الان نحو تعويض ضعفها التقليدي بواسطة الاتكال العالي على القدرات النووية. لقد تبنى الروس سياسة عدم الاستخدام الاول للسلاح النووي في الثمانينات، ولكنهم تخلوا

---

[1] **Richard K. Betts "The New Threat of Mass Destruction", Foreign Affairs, January-February 1998, p.31**

عنها بعد تراجع مرحلة ما بعد الحرب الباردة. واليوم لا تحتاج روسيا الى ردع بقدر ما تحتاج الى تطمينات. وحالياً طالما ليس هناك اهتمام للولايات المتحدة لمهاجمة الروس فأن ركون الاخرين للسلاح النووي لا يسبب قلقاً امنياً للولايات المتحدة[1].

اما بالنسبة الى الصين فأن اقامة نظام الدفاع الامريكي سوف يهدد ردعها النووي والتي ربما تقرر وضع صواريخها الاستراتيجية البرية العابرة للقارات على درجة عالية من الانذار. وسترد الصين على ذلك عن طريق نشر مزيد من صواريخها البحرية وتطوير اجراءات مضادة متطورة. ومن المحتمل ان تعمل الصين على تحديث قواتها المسلحة وربما يؤثر ذلك عليها اقتصادياً. ان رد الصين على نشر نظام دفاع الصواريخ الامريكي ربما ينعكس على درجة تعاملها مع الولايات المتحدة بحيث تكون اقل تعاوناً على مستوى القضايا التي تخص الاخيرة، ولاسيما تلك القضايا التي تخص عدم الانتشار، وربما تصبح اكثر ميلاً الى بيع تكنولوجيا الصواريخ العابرة للدول الاخرى. وبشكل عام فأن رد الصين سيعتمد على كيفية ادراكها لعزم امريكا لنشر نظامها الصاروخي[2].

اما اوربا فقد كالت انتقادات كثيرة لانها تخشى من الرد الروسي ومن ان نظام دفاع الصواريخ ربما يؤدي الى فصل استراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة. وقد حذر الرئيس الفرنسي جاك شيراك من رد الفعل المضاد وعدم الاستقرار الذي سينجم عن نشر هذا النظام واشار الى ان هذا الانزعاج سوف لا يشمل روسيا فقط وانما الصين والهند ايضاً. ان مخاوف الفصل الاستراتيجي قد اثير ايضاً من قبل وزير خارجية المانيا فيشر الذي ذكر بأنه لا يوجد شك بأن هذا النظام سوف يقود الى انفصال في مستويات الامن ضمن تحالف الناتو، وان هذا الانفصال ربما يقوض ثقة اوربا بقدرة الولايات المتحدة في الحفاظ على المصالح الاوربية[3].

في مثل هذه الحالات فأن الردع لا يزول. فهناك حالات عديدة يمكن ان يقوم فيها الردع بين طرفين غير متكافئين. فالردع يمكن ان يكون من الضعيف

---

(1) IBID, p.33
(2) Ivo H. Daalder, op-cit p.15
(3) IBID, p.16

الى القوي. وفي فترة ما بعد الحرب البـاردة لازال الـردع يعمـل للاسـباب الآتية[1]: -

1. صعوبة الغاء الاكتشافات في مجال الاسلحة النووية.
2. لم يتوقف سباق التسلح الكمي بعد. فالبحوث مستمرة فـي كـل صنوف الاسلحة. فضلاً عن ذلك فأن التوقيـع علـى معاهـدات ستارت (1) (6000) رأس نووي لكـل طـرف وسـتارت (2) (3000-3500) رأس نووي لكل طرف يترك للدولتين الكبيرتين ترسانة نووية مهمة دون ان يمنعهم ذلك من تطويرها نوعياً.
3. ستبقى روسيا دولة كبرى عسكرياً لا يستهان بهـا فـي القـارة الاوربية وان ظهور كيان اوربي سيكون بدون ردع عنـد عـدم القدرة على موازنة روسيا من الناحية الاستراتيجية.
4. اتجاه روسيا نحو مبدأ الكفاية الدفاعيـة (او ردع ادنـى) ربمـا سيكون خياراً عقلانياً ليس فقط عند القادة الروس وانما في اوربا ايضاً.

ومن مفاوضات حظر التجارب الذرية في الـستينات، ومـن خـلال محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومحادثات خفض الاسلحة في الثمانينات اضحت معاهدات ضبط التسلح مسائل اساسية لادارة تهديدات اسـلحة الـدمار الشامل. وفي الواقع ان ما تحقق منها يعد اليوم امراً مهماً جداً. ولكن لما لا يوجد اجماع حول تأثير المعاهدات التي تنظم الاسلحة على الامن العالمي فأن عدداً من خبراء الامن القومي يرون بأن الاهمية التي تعطى لمعاهدات ستارت ومفاوضات القوات التقليدية قد تقصلت. وبأستثناء معاهدة حظر الاسـلحة الكيميائيـة فـأن الجهود للسيطرة على اسلحة الدمار الشامل بواسطة المعاهدات اصبحت محدودة الاهمية. بل تجري في الولايات المتحدة حملة لتقليصها[2].

وترى روسيا بأنه اذا ادعت الولايـات المتحـدة بـأن نظـام دفـاع الصواريخ القومي غير موجه بشكل مباشر ضد روسيا وهو مجرد اجراء دفاعي محدود لضمان امن الولايات المتحدة ضد تهديدات ما بعد الحرب البـاردة فـان

---

[1] Daniel Colard "Les Relations Internationales de 1945 a nos jours" Armand Colin, Paris, 1997, p.157.
[2] Richard K. Betts, op-cit, p.35.

الرد الفعال ضد هذه التهديدات ينبغي ان تبحث عنه الدولتين سوية والا تعمل احداهما على حساب الاخرى. وترى روسيا ان هذا النظام الدفاعي يتعارض مع ما توصلت اليه الدولتين من نتائج ايجابية في ميدان ضبط التسلح اثناء وبعد الحرب الباردة، وان التهديدات التي تدعي الولايات المتحدة بانها افتراضية ليست سبباً كافياً من اجل التضحية بمعاهدةABM، فضلاً عن انه لا احد من الدول التي تعدها الولايات المتحدة خطراً على مصالحها قد حصل على صواريخ قادرة على الوصول الى ارضها. ولهذا ترى روسيا بان المطلوب هو ضمان عدم وجود دولة تشعر بانها مهددة او مستهدفة من قبل الاخرين وان مثل هذه المشكلة ينبغي حلها عن طريق انظمة الامن الشاملة والاقليمية[1].

ان القادة الروس يخشون من ان نظام دفاع الصواريخ القومي هو جزء من استراتيجية امريكية للحفاظ على التفوق الاستراتيجي الشامل ويرفضون التقييم الاستراتيجي الامريكي حول التهديدات الجديدة من انه بمقدور بعض الدول النامية نشر صواريخ بعيدة المدى قبل عام 2010 ويشككون باستخدامها ضد الولايات المتحدة بسبب قدرات الانتقام الامريكي العالية. ويعتقد هؤلاء القادة بان معاهدة ABM تخدم مصالحهم الاستراتيجية لانها تحد من تهديد نظام دفاع الصواريخ الامريكي على قوات الصواريخ الاستراتيجية الروسية. وفي الواقع انسحبت الولايات المتحدة من هذه المعاهدة في 4كانون الاول 2001 لانها غير قادرة على التاثير على الادراك الروسي بقبول منافع تعديل المعاهدة. فنظام دفاع الصواريخ القومي يشكل تحدياً للردع النووي الروسي لانه سيعزز من قابلية تسديد الولايات المتحدة ضربة اولى ضد روسيا في زمن السلم بدون معاناة ضربة انتقامية مدمرة. الا ان بعض الاستراتيجيين الامريكان يرون بأن برنامج دفاع الصواريخ القومي يطرح تحد محدود للردع النووي الاستراتيجي الروسي على افتراض ان روسيا تحتفظ كحد ادنى بـ"1000-1300" رأس حربي استراتيجي في ترسانتها النووية. وان ضربة اولى امريكية هي غير محتملة الوقوع. اضافة الى ان التهديد الامريكي المفترض يمكن ان يواجه بزيادة مستوى الانذار للقوات الاستراتيجية الروسية. لقد اصرت الولايات المتحدة على تعديل معاهدة ABM من اجل الحفاظ على التوازن الاستراتيجي. فهذه المعاهدة حسبما يرى المخططون الامريكيون لا تسمح باكثر من موقع دفاعي واحد (بعد تعديلها

---

[1] Igor Ivanov op-cit p.18-19

عام 1974) في الاسكا ولا اكثر من (100) صاروخ تقاطع على اعتبار ان هذا الموقع سوف يكون اقل تهديداً لروسيا وسيوفر دفاعاً محدوداً عن الاقليم الامريكي ضد الصواريخ الروسية العابرة للقارات والمطلقة من الغواصات من بحر بيرينتز ضد اهداف تقع على الساحل الشرقي للولايات المتحدة. ومن اجل التخفيف من القلق الروسي من ان دفاع محدود قد يتطور الى دفاع شامل فأن تعديل معاهدة ABM يجب ان يحوز على اجماع امريكي الا ان هذا لم يحصل. ان الرد الروسي على توسيع برنامج دفاع الصواريخ (NMD) يشمل تعزيز قاذفاتهم الاستراتيجية وصواريخ كروز لمراوغة دفاع الصواريخ البالستيكي واقامة اجراءات تشتيت الدفاعات عن طريق مهاجمة اغلب عناصره الضعيفة وزيادة عدد الرؤوس الحربية في الصواريخ وتعزيز قدرات التوغل للصواريخ الاستراتيجية الروسية من اجل اقامة نظام دفاعي موسع. والولايات المتحدة لا تؤيد هذه الاجراءات الروسية ولكن ينبغي على القادة الامريكان ان يقدروا الاهمية النفسية والاستراتيجية لروسيا تجاه الاستراتيجية الامريكية[1].

ان مفتاح ادارة دبلوماسية نشر نظام دفاع الصواريخ القومي هو روسيا. انها الطرف الاخر في معاهدة ABM وهي ما زالت تمتلك عدة الآف من الرؤوس الحربية النووية، ولا تزال ترى نفسها قوة عظمى. ويرى بعض المحللين الامريكان بأنه ينبغي على الولايات المتحدة ان تعترف بأن لموسكو مخاوف مشروعة حول نظام دفاع الصواريخ. الخلاصة هو ان الولايات المتحدة تبحث عن تغيير قواعد العلاقات مع روسيا بعد عقود طويلة من الزمن. والخطوة الاولى تمثلت في نشر نظام دفاع الصواريخ القومي[2].

ومقارنة بادارة جورج بوش الابن، فأنه على الرغم من تبني ادارة كلنتون هذا النظام الصاروخي فانها لم تكن متحمسة الى درجة عالية لنشره حتى ان وزير الدفاع آنذاك كوهين اكد على ان مساعي الولايات المتحدة لفتح المفاوضات مع روسيا من اجل تعديل المعاهدة هو لغرض توفير دفاع محدود للولايات المتحدة ولمح باحتمال انسحابها من المعاهدة اذا اضطرت الى ذلك.

---

(1) Dean A. Wilkening "Amending the ABM Treaty" Survival, The International Institute for strategic studies, London, Vol 42, Spring 2000, p.37-38
(2) Ivo H. Daalder op-cit p.20

ولكن ادارة كلنتون كانت منقسمة على نفسها حول هذا المشروع وكانت تعاني من ضغط مناصري ضبط التسلح، بالاضافة الى تأثير الديمقراطيين في الكونغرس الذين سعوا من اجل عدم تقويض المعاهدة. واعلن البيت الابيض في كانون الثاني 2000 بأن معاهدة ABM تعد حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي وان قرار النشر يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار اهداف الولايات المتحدة حيال قضية ضبط التسلح. وفي حزيران 2000 اجل الرئيس كلنتون قرار النشر الى الرئيس الجديد[1]. وتحت ضغط الظروف الدولية انسحبت ادارة جورج بوش الابن في 4كانون الاول 2001 من المعاهدة بذريعة انها تقيد وتعرقل خطط امريكا الرامية الى اقامة الدفاع الصاروخي.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة فقد استمر تمسك روسيا الاتحادية باسلحتها النووية وعزمت على عدم التخلي عنها بسبب التهديدات الخارجية والداخلية. وهناك عدة اسباب وراء ذلك[2]:

أ. ما زال الغرب يمثل مصدر التهديد الخارجي للامن الروسي من عدة زوايا ابرزها استمرار البناء العسكري لحلف شمال الاطلسي ومحاولات توسيع الحلف نحو الشرق مما يقترب من حدود روسيا، وكذلك استمرار الوجود العسكري الامريكي في الشرق الاقصى ومناطق عديدة في آسيا.

ب. عدم الاستقرار في الدول النامية وتنامي القدرات العسكرية لاكثر من دولة وبما يتضمنه مخاطر الانتشار النووي والارهاب النووي.

ج. الخوف من نشوب الاضطرابات داخل رابطة الكومنولث وفي روسيا ذاتها الامر الذي يستوجب تدخلاً عسكرياً روسيا لاسيما في حالة انتهاك الحقوق المدنية للاقليات الروسية في الكومنولث او دخول أي من تلك الدول في ترتيبات امنية مع قوى اجنبية. ولا يمكن ان نهمل ايضاً نشوب نزاعات في المناطق القريبة من الحدود الروسية وحدود دول الرابطة.

المبحث الثالث

ردع التهديدات الجديدة

---

(1) "New Momentum for Balistic Missile Defense" Survival, IISS, London, Vol 42, Spring 2000, p.43.

(2) ل.د محمد اسامة محمود عبد العزيز "السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين" السياسة الدولية-مركز الاهرام، القاهرة، العدد 142/ اكتوبر/ 2000، ص248-249.

بعد انتهـــاء الحرب الباردة اصبح لاسلحة الدمار الشامل وظائف جديدة منها[1]:

أ. لم يعد هناك حدود تكنولوجية لاسلحة الدمار الشامل، فانها ربمـا تـصبح وبشكل متزايد سلاح الدول الصغيرة فـي المـستقبل ولاسـيما الاسـلحة البيولوجية والكيميائية.

ب. ان الدعامات الاساسية لسياسة الامن خلال الحرب الباردة المتمثلة بالردع وضبط التسلح لم تعد كما كانت، اذ ان بعض التهديدات الجديدة ربما ليست قابلة للردع، وان دور ضبط التسلح في التعامل مع بعـض الاسـلحة قـد تقلص.

ج. لم تعد ردود الفعل المحتملة التي تتعامل مع التهديدات الجديدة تتناسب مـع حجم المخاطر.

1. المردوعين الجدد

مما لاشك فيه ان مخاطر الانتشار النووي وظهور دول نووية جديـدة اخذ يقلق صناع القرار الامريكان، وان عبور العتبة النووية اخذ يزيد من آفـاق دخول العالم في ازمات جديدة. ان انتشار الاسلحة النووية وهشاشة امن الـدول الكبرى امام هجمات دول اصغر اخذ يزيد من المخاطر حيث تشير التقـديرات الى ان هناك حوالي عشرين دولة تمتلك او تحاول ان تمتلك الاسلحة النووية وقد تستخدمها ايضاً كما تشير بعض التقديرات. واذا ما حدث ذلك فأن صورة العالم ستتغير حتماً، وحيال ذلك يرى بعض الخبراء في الشؤون الدولية بأنـه ينبغـي على الولايات المتحدة ان تغير سياستها من عدم الانتشار الى الردع وان تعمـل على معاقبة الدول الصغرى التي تنتج اسلحة الدمار الشامل. وفي عالم يتحقق فيه الانتشار النووي تدريجياً يرى هؤلاء بأنه ينبغي على الولايات المتحدة ان تعمل على ايقاف الانتشار النووي بدون اللجوء الى استخدام القـوة وذلـك بواسـطة صياغة استراتيجيات ذات مصداقية بحيث لا تتحقق الهجمات ضـدها او ضـد حلفائها المنافع المرجوة[2].

---

[1] Richard K. Betts, op-cit p.27

[1] Seth Crospy "The Only Credible Detterrent" Foreign Affairs, Vol 73-no 2, 1994, p.15

وعليه هناك نوعان من التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة حالياً:

أ. **الدول المعادية لامريكا**

ترى وجهة نظر امريكية بأن الانظمة الدكتاتورية هي تلك الانظمة المرشحة لمهاجمة الولايات المتحدة حيث ان الاسلحة الامريكية لها رادع ضعيف ضد هذه الانظمة للاسباب الآتية:-

1. عدم رغبة صناع القرار الامريكان في استخدام الاسلحة النووية. فعندما تقرر حكومات الدول المعادية لامريكا استخدام اسلحتها ضد الولايات المتحدة نجد ان سكان الدول المعادية لا تأثير لهم على حكوماتهم الدكتاتورية. ولم يكن الامر كذلك بالنسبة للمواطنين السوفيت تحت ظل الاتحاد السوفيتي السابق. وحتى استراتيجية الدمار المؤكد الامريكية خلال الحرب الباردة قد هددت اولاً قدرة السوفيت على توجيه ضربة نووية ضد الولايات المتحدة، وبالتالي هددت بضرب المراكز الصناعية والسكانية السوفيتية. ان تبني استراتيجية الدمار المؤكد الاحادية في الوقت الحاضر ليست فقط غير جديرة بالنجاح ولكنها ستفشل ايضاً في تطمين المواطن الامريكي لتحقيق ردعه. ان هذه الاستراتيجية تفشل في تحقيق الردع حالياً، لانها ستقوض فكرة الانتقام ولا يمكن ان توفر ردعاً ذا مصداقية.
2. يرى البعض بأن قادة الدول الصغرى لا يتورعون عن التضحية بحياة مواطنيهم لاسيما حينما يدركون الفوائد الناجمة عن اذلال واحباط الولايات المتحدة. فعقيدة الولايات المتحدة للردع على هجوم نووي ربما توفر دفاعاً هزيلاً. وان قادة بعض الدول الصغرى قد لا يقدرون تكاليف التبادل النووي مثلما يقدره الاستراتيجيون في الغرب ليس في اطار الخيار بين الحياة والموت ولكن في اطار تمسكهم الاعمى بالسلطة.
3. ان هجوماً على الولايات المتحدة او على احد من حلفائها يدفع الولايات المتحدة الى تبني ردع موسع قائم على الرد بالاسلحة التقليدية. ويرى الاستراتيجيون الامريكيون بأنه ينبغي على الولايات المتحدة ان توجه استراتيجيتها خارج اطار استخدام الاسلحة النووية كلياً، بحيث ان اللاتأكدية حول الانتقام النووي الامريكي يبقى يضغط على اعدائها من اجل التفكير جدياً قبل القيام بالتحدي. فمثلاً دولة روسية جديدة معادية تهدد من جديد الحلفاء الاوربيين سيوفر خصماً كبيراً ومسلحاً تسليحاً جيداً

وربما يتطلب الامر العودة الى استراتيجية الدمار المؤكد المتبادل. ولكن المشكلة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو ان الترسانة الاستراتيجية الامريكية غير مؤهلة للدفاع عن الامة الامريكية ضد الدول الصغرى المعادية للولايات المتحدة والتي تطلق عليها بالدول الشريرة. فالمشكلة التي تواجه الولايات المتحدة اليوم هي ان قائد دولة صغرى يمكن ان يتحدى احجام الولايات المتحدة عن استخدام قوتها النووية في الرد وعدم رغبتها بالانتقام ضد سكان مدنيين وابرياء[1].

ب. الجماعات الارهابية

تخشى الولايات المتحدة من حصول بعض الجماعات الارهابية على اسلحة الدمار الشامل بمساعدة بعض الدول المعادية للسياسة الامريكية، وربما قد تستخدمها حيث تسعى الى اذهال صناع القرار الامريكي بتكبيلهم خسائر عالية لا يتحملونها، وبالتالي فأن الركون الى السلاح النووي بالنسبة لصناع القرار الامريكي اصبح امراً لا مفر منه. ومما لا شك فيه، ان المشكلة تكمن في ان الردع يكون واقعياً حينما يعرف اطراف الصراع بعضهم بعضاً مثلما كان الحال خلال الحرب الباردة[2]. فبعدما كان العدو معلوماً اصبح اليوم مجهولاً، وسادت اطروحة نردع من؟ وزاد الخوف من المجهول. ان المشكلة الاساسية للردع هو انها لازالت تستند على الافتراضات الاساسية التي سادت خلال فترة الحرب الباردة والقائمة على التهديد بالانتقام بالضربة الثانية. ولكن الانتقام يتطلب معرفة من يبدأ بالهجوم.

ان هذه المتطلبات لا تسبب مشكلة حينما يأتي التهديد من حكومة، ولكن المسألة تكون معقدة حينما يكون العدو مجهولاً. واليوم فان عدة جماعات تريد ان تعاقب الولايات المتحدة بدون اخذ مصداقية الفعل مثل اسقاط طائرة امريكية فوق لوكربي في اسكتلندا وتدمير مركز التجارة الدولي في او كلاهما عام 1993 واحداث 11أيلول 2001. لقد تحولت خيارات الاستراتيجيين الامريكيين نحو الردع كلياً. ان اغلبية اولئك الذين تعاملوا مع الاسلحة النووية خلال الحرب الباردة قد عارضوا تطوير خيارات الضربة الاولى. واليوم نادراً

---

(1) IBID, p.16

(2) Richard K. Betts, op-cit p.34.

ما نجد احداً ينظر الى ذلك المنطق القديم حينما يفكر بما قد يقوم به الارهابيون[1].

2. **الردع الموسع**

لقد تغيرت طبيعة المخاطر جذرياً. ففي خلال الحرب الباردة كان على الولايات المتحدة ان تردع دولة نووية واحدة معادية، ولكن بعد انهيارها اصبحت الولايات المتحدة تسعى لتثبيط الانتشار النووي وذلك عن طريق توسيع الردع من اجل حماية حلفائها. اذ تعمل المظلة النووية الامريكية على توفير دافعاً لحلفائها للامتناع عن تطوير ترساناتهم مستقبلاً وتردع ايضاً قوة نووية اقليمية عن مهاجمة جيرانها. وهذه هي الاسباب التي تدفع المؤيدين لسياسة الردع الموسع وعدم الانتشار الى التعلق بسياسة توسيع الالتزامات العسكرية والسياسية الامريكية. ان وضع استراتيجية مرنة لها مشاكل عديدة. فالردع الموسع يمكن ان يجعل الهجمات على الحلفاء اقل احتمالاً، وحتى في ظل النظام النووي المتعدد الاطراف فانه يضمن بان تكون للولايات المتحدة يد ممتدة الى أي نزاع يحدث. وخلال الحرب الباردة فان قضية مقنعة للسياسة الامريكية كانت قد تجعل الولايات المتحدة لا خيار لها الا القبول بذلك الخطر من اجل منع الهيمنة السوفيتية الشاملة. ولكن اصبح على امريكا ان تقبل بمخاطر متشابهة لمجرد ان تثبيط النزاعات الاقليمية اساساً هو مسألة صعبة. بالاضافة الى ذلك فان قدرة الولايات المتحدة على ردع الدول من الحصول على الاسلحة النووية هي ضعيفة جداً. ان شبكة من الروابط المرنة ربما هي قابلة للعمل مع بعض حلفاء الحرب الباردة، ولكن كم هو التأثير الذي يمكن ان تأخذه هذه الاستراتيجية على دول مثل كوريا الشمالية او ايران. ان المشكلة الثانية تتعلق بنظام الانتشار. فالانظمة السياسية التي تبدو اكثر تصميماً على تطوير ترساناتها النووية هي اكثر احتمالاً للتفكير باستخدامها، انها غالباً انظمة سياسية ليس للولايات المتحدة تأثير عليها، او لها تأثير ضعيف عليها[2].

ومن المحتمل ان تثير مصداقية الردع الموسع تساؤلات من قبل حلفاء امريكا بالاضافة الى اعدائها. ان الفوائد التي ستجنيها الولايات المتحدة لردع

---

[1] IBID, p.35
[1] Ted Galen "Closing the nclear umbella" Foreign Affairs, vol 73-no2-1994- p.10-11

هجوم على حليف لها ستبدو محدودة اليوم نسبة الى ما كانت عليه في فترة المنافسة الشديدة الامريكية-السوفيتية. ان توابع امريكا الكبار سوف يتساءلون فيما اذا كان القادة الامريكان على استعداد في الوقت الحاضر لقبول نتائج الحرب النووية اذا ما تعرضت الالتزامات الامريكية للتحدي. وبالنسبة لهؤلاء فان بقائهم كأمم مستقلة يقوم على ان اللاتأكدية في التعويل على القوة النووية الامريكية كان احد العوامل التي اجبرت فرنسا الديغولية على تطوير قدرتها النووية[1].

عناصر الردع

سوف يستمر الردع الفعال في الاعتماد على ادراك الاعداء المحتملين بان الولايات المتحدة وحلفائها لديهم القدرات والتصميم للرد على الاعتداء. رغم ذلك، تتطلب الطبيعة المتغيرة للتهديدات التي نواجهها اعادة تنظيم جوهرية فيما بين العناصر التقليدية للردع- اعادة طمأنة (الاصدقاء والحلفاء)، والرد الانتقامي، وعدم الرضوخ، ومحاولة الثني عن الهجوم. خلال السنوات الخمسين الماضية دعم كل واحد من هذه العناصر الاستراتيجية الامريكية للردع. ورغم المساهمة النسبية لكل عنصر من هذه العناصر تراوحت مع الزمن نتيجة الاعتبارات السياسية، والعسكرية، والتكنولوجية، فأن ردع التهديد السوفيتي اعتمد بصورة رئيسية على قدرة جاهزة للرد الانتقامي الهائل بقوات نووية. اعتقد الامريكان بانهم ادركوا ما يثمنه القادة السوفيت ووضعوا ممتلكاتهم هذه في دائرة الخطر للهجوم الامريكي. وقد ادرك ايضاً الحلفاء والاصدقاء، بدورهم، ان الدفاع الامريكي لا يمكن فصله عن دفاعهم واعترفوا بالتالي ان الردع كان سليماً[2].

ان الاعتماد الحصري على الانتقام الهجومي، والذي ربما كان ملائماً عندما كانت المهمة الرئيسية للغرب ردع التوسع السوفيتي، لم يعد ملائماً الان اصبح ردع قادة الدول الشريرة اكثر ديناميكية. ففي حين سوف تسعى الولايات المتحدة لردع عن استخدامهم قواتهم ضد جيرانهم واستخدامهم لاسلحة الدمار الشامل، فانهم سوف يحاولون استخدام هذه الاسلحة بالذات لمنع الولايات المتحدة من مساعدة اصدقائها وحلفائها بغية مواجهة مثل هذه التهديدات، فأنه لا يمكننا بعد الان ان نعتمد على موقف تأسس مبدئياً على مفهوم الرد الانتقامي الكثيف.

---

(2) Ibid, p.11

(2) كيري ام. كارتشنر "شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع" اجندة السياسة الخارجية الامريكية- مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الامريكية تموز-يوليو 2002.

http: Usinfo. State. Gov/ journals/ itps/ 0702.

بدلاً من ذلك، علينا ان نسعى لاعادة بناء عناصر الردع مع اعطاء وزن اكبر لعدم الرضوخ، ولمحاولة الثني عن العمل. ان اعادة الهيكلية هذه تطرح امامنا تحديات وفرص.

التحدي الاول

هو الاستفادة من الفرص التكنولوجية الخاصة بتطوير ونشر شبكات صواريخ دفاعية فعالة تخفض من اهمية اسلحة الدمار الشامل وانظمة انطلاقها. ان بروز اعداء اقليميين مسلحين باسلحة كيميائية، وبيولوجية ادى الى نشوء تشديد جديد على الاجراءات المضادة النشطة وغير النشطة والعاملة. ان حصول هؤلاء على صواريخ بعيدة المدى قادرة على اطلاق اسلحة نووية يعطي قيمة اكبر لشبكات الصواريخ الدفاعية، من اجل تعزيز الردع، وتمكين الولايات المتحدة وحلفائها من العمل والتفوق في النزاعات القتالية الميدانية اذا فشل الردع. باسلوب مبسط، فان شبكات الصواريخ الدفاعية الفعالة، يمكنها التقليل من تهديد الهجوم الصاروخي ضد الولايات المتحدة او ضد حلفائها من خلال رفع التكاليف اللازمة لانجاح مثل هذا الهجوم، ومن خلال التهديد بدحر مثل هذا الهجوم في حالة حدوثه. وبذلك يتعزز الردع لان الهجوم سوف يعتبر من دون طائل كما انه سوف يطلق رد مدمر عليه في الوقت ذاته[1].

التحدي الثاني:

ويتمثل في اعادة هيكلة القدرات النووية الامريكية، من ناحية اعدادها وخصائصها، كي تستطيع الاستجابة لتحديات اليوم. ان التحرك الى تخفيض الاعداد سوف يقرب مستويات القوة النووية الامريكية مع احتياجات اليوم الحاضرة، بينما تحتفظ هذه القوة في الوقت نفسه على قدرة الاستجابة الى احداث مستقبلية غير متوقعة سوف يرافق ذلك تغيير في طريقة التفكير الامريكية حول الاسلحة النووية بصورة خاصة، وحول الردع بصورة عامة، بينما يوفر اسساً جديدة للعلاقة السياسية مع روسيا، علاقة تستند الى المصالح المشتركة والجهود التعاونية لمواجهة التهديدات المشتركة[2].

التحدي الثالث:

---

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق

يتمثل بدراسة تكنولوجيات غير نووية منطورة قد تمكن من استعمال اسلحة تقليدية ضد اهداف كان من غير الممكن اليوم تدميرها الا بسلاح نووي[1].

متطلبات الردع

سوف يتفاوت مزيج القوات الهجومية والدفاعية استناداً الى مختلف التحديات القادمة وستقوم الاعتبارات التالية بتوجيه مساره.

1. **الدول التي تشكل تحديات اقليمية**

ان علاقة الولايات المتحدة مع دول مثل كوريا الشمالية والعراق قبل الاحتلال وايران سوف تحدد بدرجة كبيرة التهديدات التي توجهها هذه الدول ضد مصالح الولايات المتحدة واصدقائها وحلفائها. في حين يوجد تنوع كبير بين هذه الدول، فانها تتقاسم عدداً من الخصائص المهمة. تحدد هذه الدول الولايات المتحدة على انها عدوتها وتعتقد بانها تقف حاجزاً رئيسياً امام تحقيق اهدافها. ان الاتجاه الواضح المشترك بين هذه الدول يتمثل في سعيها لانتاج اسلحة بيولوجية كيميائية، وفي بعض الحالات، اسلحة نووية. ان كل واحدة من هذه الدول تسعى ايضاً الحصول على صواريخ عابرة للقارات بعيدة المدى.

بالاضافة الى تعزيز الردع، تساهم الدفاعات الامريكية في الثني عن الهجوم. ان الالتزام الواضح بنشر دفاعات ضد الصواريخ العابرة للقارات من أي مدى كانت يبين بوضوح ان هدفها الترهيبي واستخداماتها العسكرية سوف يكون مصيره الفشل. وهذا بدوره قد يدفع الدول التي تشكل تحديات اقليمية الى الاستغناء عن برامج الصواريخ العابرة للقارات لديها. يضاف الى ذلك، وربما كان هذا اكثر اهمية، تستطيع شبكات الصواريخ الدفاعية توفير الضمان الذي لا غنى عنه ضد فشل جهود الردع وهو احتمال يمكن حدوثه اكثر من أي وقت مضى. تستطيع شبكات الصواريخ الدفاعية الصاروخية ايضاً توفير وسيلة لافشال هجوم بالصواريخ بعد اطلاقها والحد من الضرر الذي قد يسعى العدو الى الحاقه بها.

ان احتمال الرد الساحق يوفر مساهمة حاسمة في ردع تهديدات استخدام اسلحة الدمار الشامل في يومنا الحاضر. ان وجود قوات مرئية وظاهرة وممكن

---

(1) المصدر السابق.

نشرها يقدم ربما افضل احتمال للتأثير على حسابات الاعداء، واعـــادة طمأنـــة الحلفاء في ميدان المعركة. ان عدد الاسلحة المطلوبة لهذه المهمة صغير وحتى ولو عملت الدول المتحدية بشكل مشترك مع بعضها[1].

2. روسيا

تشمل العلاقات السياسية الامريكية مع روسيا مجموعـــة واســـعة مـــن النشاطات السياسية والاقتصادية والعسكرية. لقد تم ذكر ذلك رسمياً في الاعلان المشترك الموقع من قبل الرئيسين بوش وبوتين في قمة آيار/ مايو 2002 فـــي موسكو. سوف تسعى الولايات المتحدة الى دمج اعمق لروســـيا فـــي المجتمـــع الدولي وضمان التزامها الكامل بالقواعد والانظمة الدولية. سوف يكـــون هـــدف الولايات المتحدة، بدلاً من قبول ارث العلاقة العدائية التي استندت الـــى عـــدد الاسلحة ومفاوضات لمراقبة الاسلحة دامت طوال عقد مـــن الـــزمن والعـــداء المتبادل، بناء علاقة اكثر ايجابية تستند الى اهداف مشتركة ومصالح متبادلـــة. لذلك فأن الاحتياجات الامريكية للاسلحة النووية في يومنا الحاضر، بالنسبة لكل من اعدادها ومواقفها ذات المنهج العملي، تختلف عن تلك التي كانت ضـــرورية لردع الاتحاد السوفيتي. وانعكست هذه الاحتياجات المنخفضة جداً في معاهـــدة خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الموقعة في موسكو في 24آيار 2002[2].

3. الصين

تمثل الصين قوة صاعدة في آسيا، ومثلها روسيا تـــسعى الـــصين إلـــى الاحتفاظ بقدرة نووية هامة، وسوف تستمر في امتلاك هـــذه القـــدرة النوويـــة، بالرغم من ان قواتها النووية الاستراتيجية سوف تبقى صغيرة جداً على الارجح. سوف تسعى الولايات المتحدة الى تجنب علاقة عدائية مع الصين وبدلاً من ذلك سوف تحاول ان تبني علاقات ايجابية سياسية، واقتصادية، وثقافية معها. ولكـــن سوف تعتمد نتيجة هذه الجهود الى حد كبير على الخيارات الصينية. لقد تبنـــت الصين موقف "التريث" تجاه التطورات في شبكات الصواريخ الدفاعية الامريكية، واختارت عدم القيام برد فعل سلبي تجاه قرار الولايات المتحدة الانسحاب مـــن معاهدة منع انتاج الصواريخ المضادة للصواريخ الموقعة عـــام 1972. وتنـــوي

---

(1) المصدر السابق.
(2) المصدر السابق.

الولايات المتحدة استغلال هذه الفرصة للاستمرار في التشاور مع مسؤولين صينيين. ويأمل المسؤولون الامريكيون في اقناع الصين بأن شبكات الصواريخ الدفاعية ليست موجهة الى الصين وفي حثهم على عدم الافراط في ردة الفعل تجاه تطوير انظمة الصواريخ الدفاعية[1].

ابعاد الردع لدى دول التحالف

طول فترة الحرب الباردة قامت الولايات المتحدة ببناء موقعها الرادع والدفاعي ليعكس الاهمية المركزية في تلبية التزاماتها تجاه حلفائها في اوربا وآسيا. قدمت الولايات المتحدة ضمانة امنية صريحة الى حلفائها مدعومة بقدرات كبيرة من الاسلحة النووية والتقليدية علاوة على نشر مئات الالاف من الجنود الامريكيين. كانت الاسلحة النووية اساساً لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار في بيئة التحالف. وشكلت مشاركة الحلفاء في تقاسم الاخطار النووية واعبائها، وفي بعض الحالات، القيام بادوار نووية بذاتهم، عنصراً مكوناً حاسماً في التصميم الجماعي لردع التهديدات.

واليوم، رغم ان التهديدات تختلف بصورة اساسية، يبقى الحلفاء عنصراً ضرورياً في الموقف الامريكي الرادع. وكما تبين في حرب الخليج الثانية فأن القدرة الامريكية على قيادة عمليات عسكرية في مناطق مهمة سوف تعتمد على الحلفاء بوصفهم مضيفين وشركاء في التحالف. ان الاعداء الاقليميين يدركون هذه العلاقة الحيوية ويعتبرون اسلحة الدمار الشامل والصواريخ العابرة للقارات افضل وسيلة لديهم لكسر التحالفات الموجهة ضدهم. من خلال تعريض اصدقاء وحلفاء امريكا في اوربا وآسيا للاخطار، يعتقد الاعداء ان باستطاعتهم اكراه الشركاء المحتملين على عدم دعم العمليات العسكرية الامريكية، من خلال عدم السماح باستخدام مرافق ضرورية او اختيار عدم المشاركة في المعارك العسكرية. لهذا السبب، يجب الا تكون شبكات الصواريخ الدفاعية لدى الولايات المتحدة قادرة على حماية قوات واراضي الولايات المتحدة فحسب، بل وايضاً قوات واراضي الحلفاء وعلى القوات الهجومية النووية الاستمرار في تزويد ضمانات الى الحلفاء بأن الامن الجماعي لا يتجزأ[2].

---

[1] المصدر السابق.
[2] المصدر السابق.

المبحث الرابع

نظام دفاع الصواريخ القومي الامريكي

قررت الولايات المتحدة نشر نظام دفاع الصواريخ القومي والذي يقـــوم على نشر دفاع فعال ضد الصواريخ التي من المحتمل ان تواجههـــا الولايـــات المتحدة مما يتطلب وضع ترس من انظمة صواريخ باتريوت مجربة ومبرهنـــة

يساعد للدفاع ضد اغلب تهديدات الصواريخ المعادية والعمل على اقامة انظمة من نوع THAAD لمواجهتها والتصدي لها. وان نشر هذا النظام سوف يعتمد على تجربته. وفي 21آذار 1996 بدأت مناقشة ميثاق الدفاع القومي والذي يقوم على نشر موسع للاقمار والرادارات وصواريخ اعتراضية. وقد ذكر السناتور روبرت دول من الحزب الجمهوري بأن "هذا النظام يجب ان يكون له اولوية امريكا العليا للدفاع" وان هدف هذا النظام "هو انهاء هشاشة امريكا امام هجوم الصواريخ واعادة بناء قواتها المسلحة"[1].

وبما ان دول صغرى معادية للولايات المتحدة لا تتمكن من نشر صواريخ عابرة للقارات الا انه بمقدورها من الحصول على الاسلحة البيولوجية بسهولة وان بدائل الصواريخ العابرة تتضمن الطائرات والسفن التي تحمل الصواريخ والوسائل غير التقليدية مثل التهريب حيث تمكنت اجهزة المخابرات في هذه البلدان من التفوق. فضلاً عن الجماعات الاخرى التي تتمكن من الحصول على ذلك بطرق سرية. ان نظام دفاع الصواريخ القومي هو مكلف للغاية، وتقدر تكاليفه بحوالي (60) مليار دولار، الا ان قيمته حسبما تصوره الخبراء الاستراتيجيون هي اكبر من ذلك اذ يساهم في التخفيف من آثار الهجمات اذا ما قامت به هذه الدول والجماعات ضدها[2].

ومن اجل التعامل مع التهديدات النووية الجديدة فانه بمقدور الولايات المتحدة تطوير قوات العمليات الخاصة وصواريخ التغلغل الارضية لتدمير التسهيلات تحت الارض. وفي الوقت الذي تستخدم فيه مختلف الوسائل لمنع الدول المعادية لامريكا من امتلاك الاسلحة النووية فأن القادة الامريكان يسعون الى تجنب الضربات الاستباقية[3].

ان غرض هذا البرنامج هو للدفاع عن الولايات المتحدة ضد تهديد صاروخي قادم من كوريا الشمالية او ايران ربما يطرح خلال العشرة او الخمسة عشر عاماً القادمة. وهذا يعني نشر نظام قادر للدفاع عن مقدار محدود من

---

[1] Joseph Cirincion "Why the right lost the missile defense debate"? Foreign Policy, Spring 1997, p.42
[2] Richard Betts, op-cit p.37
[1] Seth Cropsy op-cit, p.16

الصواريخ والرؤوس الحربية. ولهذا لا توجد حاجة، في البداية، لنشر اكثر من مئة صاروخ تقاطع مقامة على الارض والتي يطلق عليها المرحلة الاولى من خطط نظام دفاع الصواريخ، على الرغم من ذلك، فانه من المحتمل ان توضع هذه الصواريخ في موقعين لتوفير غطاء كاف ضد تهديدات جغرافية متنوعة، وان هذا النظام المحدود يجب ان يتكل على تكنولوجيا مبرهنة وان يكون متوافقاً مع التقاطعات والرادارات المثبتة على قواعد ارضية، في حين يتكل على قواعد متحركة او قواعد في الماء او في الجو او في الفضاء. وباختصار فان الهدف من وراء هذا النظام هو نشر دفاعات فعالة قادرة على الوقوف بوجه التهديدات التي ستواجه الولايات المتحدة خلال العشرة او الخمسة عشر عاماً القادمة[1].

ومع قرار الادارة الامريكية بنشر هذا النظام فان مناصري ضبط التسلح اخذوا يتراجعون الى الخلف مع تزايد مؤيدي نشره، ومما شجع على ذلك هو السيطرة الجمهورية على البيت الابيض منذ مطلع عام 2001. فضلاً عن ذلك فأن رفض الكونغرس الامريكي التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية قد عزز من ذرائع مؤيدي نشر هذا النظام، في حين اصبح مؤيدو ضبط التسلح في الجانب الخاسر مع قرار الادارة الامريكية في الانسحاب من معاهدة ABM في 4كانون الاول 2001. والمسألة المهمة هنا هو انه لا يوجد رئيس للولايات المتحدة يمكن ان ينكر سياسات الكونغرس الذي يوفر الشرعية والتمويل للبرنامج، والذي قرر عدم خفض اعداد الرؤوس الحربية بأقل من مستويات ستارت قبل ان يصادق مجلس الدوما الروسي على معاهدة ستارت الثانية[2].

ان اهداف سياسة الولايات المتحدة كما يرى المخططون الستراتيجيون الامريكان ينبغي ان تتمثل في منع الخطر النووي واحتواء ودحر معتدي محتمل. وفي المدى الاقرب فأن على الولايات المتحدة ان تقيم ترساً فعالاً للدفاع عن نفسها وحلفائها من هجوم بأسلحة الدمار الشامل وان ذلك لن يتم الا بأقامة قوة فعالة بمقدورها تثبيط الهجوم بدون استخدام السلاح النووي. ان نظام كروز بوصفه نظاماً دفاعياً للولايات المتحدة يحتوي على العديد من العناصر الاساسية التي يمكن ان توفر ردع تقليدي ضد تهديد نووي. وان اطلاق مثل هذا النوع من

---

[2] Ivo Daalder op-cit p.19
[3] IBID p.19

الصواريخ من مسافة عدة مئات من الاميال من حدود عدو هو تهديف دقيق للغاية وربما يصبح ذلك اكثر في المستقبل القريب. وان هذه الدقة ستساعد على التهديف بنجاح على مراكز ذخيرة الاعداء وتسهيلات خزين النفط واماكن تصليح السفن، وسيكون بمقدور هجمات صواريخ كروز مقارعة القوة العسكرية للعدو موفرة دفاعاً فعالاً ضد استخدام دولة صغيرة للاسلحة النووية.

فضلاً عن ان التهديد بالهجوم ضد الاهداف العسكرية بواسطة الف-من صواريخ مسلحة بالاسلحة التقليدية، ربما تشكل اطروحة مقنعة جداً ضد استخدام اسلحة الدمار الشامل. فاذا ما عرف العدو بأن قصفاً آخر يمكن ان يركز على تسهيلات الطاقة ومفاتيح الاتصالات وعقد النقل واماكن الصناعة الحيوية فأن قدرة ردع صواريخ كروز التقليدية تكتسب احتراماً كبيراً[1]. ان الردع التقليدي سوف يسمح للولايات المتحدة بممارسة ضغوط كبيرة في هذا المجال. ونتيجة لان القيام بالغزو باهض التكاليف فأن لا خيار تقليدي آخر متاح. وهكذا فأن الردع بصواريخ كروز هو امر مرغوب بشكل خاص لتقليل اسباب دخول الولايات المتحدة في المجابهة، بالاضافة الى تقليل خسائر المدنيين. ومع وجود (2300) صاروخ كروز فأن الولايات المتحدة بحاجة الى خمس سنوات من اجل اقامة نظام ردع كاف[2].

الانتقادات على نظام دفاع الصواريخ

طرح عدد من معارضي هذا النظام بعض الانتقادات عليه معللين بأنه قد تجاهل جملة عوامل تساهم في تحديد نجاحه، ويمكن تحديدها بما يلي:-

اولاً: انخفاض مستوى التهديد: يرى هؤلاء بعدم وجود تهديد في الوقت الحاضر مضاد للولايات المتحدة على درجة عالية من الحدة بحيث يدفع الى اقامة ونشر مثل هذا النظام. ويرى هؤلاء بأن المخاطر القادمة ربما تظهر من مصدرين:

أ. اما حادث عرضي او اطلاق صواريخ روسية غير مرخصة او ضربة نووية من الصين.

---

(1) Seth Cropsy op-cit p18
(2) IBID, p.19

ب. او امكانية حصول بعض الدول الصغرى المعادية للسياسة الامريكية على الصواريخ والاسلحة النووية، حيث يرى البعض بأن اكثر من عشرة دول بما فيهم روسيا والصين وعدد من الدول غير السائرة في ركاب السياسة الامريكية مثل كوريا الشمالية وايران هي تمتلك او في طريق امتلاك صواريخ بالستيكية متوسطة وبعيدة المدى وتعمل على تطويرها، وباختصار فأن التهديد الكامن هو حقيقي ويتزايد بسرعة[1].

ان التقديرات الاستخبارية للحكومة الامريكية قد توصلت الى ان هناك عدوين محتملين فقط بمقدورها ضرب الولايات المتحدة برؤوس حربية مقامة على صواريخ بالستيكية ارضية هما روسيا (3500) صاروخ والصين (7) صاروخ. ان المسؤولين الامريكان يعتقدون بأن مخاطر ضربة ناجمة عن خطأ او غير مرخصة هي لا زالت منخفضة، وان تأكدية سرعة الضربة الامريكية المضادة كافية لمنع أي هجوم نووي مدورس سواء من روسيا او الصين. بالاضافة الى ذلك فأن الوكالات الاستخبارية كلها تتفق بأنه من غير المحتمل ان يحصل بلد آخر على هذه القابلية في غضون الخمسة عشر سنة القادمة. ان اغلب البلدان التي تمتلك صواريخ مجهزة بما فيها ايران وليبيا وكوريا الشمالية من نوع سكود وبمدى عدة مئات من الكيلومترات غير قادرة على الوصول الى الولايات المتحدة[2]. وان تكنولوجيا هذه البلدان تتطلب قفزات ضخمة لتطوير صواريخ سكود. وليس غريباً انه في عام 1993 فأن تقريراً لوكالة المخابرات المركزية الامريكية قد توصل خلال فترة رئيسها ولسي بأن كوريا الشمالية تحتاج، في الاقل، الى ما يقارب من عشرة سنوات لتطوير صواريخ برية عابرة للقارات قادرة على حمل رؤوس حربية كيميائية وبيولوجية، وحوالي (10-15) سنة لتطوير صواريخ برية عابرة للقارات تحمل رؤوساً نووية. ومع ذلك، فأن امكانية كوريا الشمالية لتطوير صواريخ برية عابرة للقارات هي منخفضة حالياً. وفي عام 1996 فأن جهات استخبارية قومية امريكية قد قدرت بأن كل الوكالات الاستخبارية قد اعادت التأكيد على هذا التقرير مضيفة بأن برامج صواريخ كوريا الشمالية سوف تتحرك بشكل ابطئ عما تم تحديده مبكراً وان التقرير قد توصل في عام 1996 الى "ان ما يقارب من عشر دول من غير روسيا والصين

---

[1] **Joseph Cirincion op-cit p.42**
[2] **IBID, p43**

تمتلك برامج لتطوير صواريخ بالستيكية. ومن وجهة نظر مجتمع المخابرات في امريكا فأن هذه البرامج هي "معدة لخدمة اهداف اقليمية"، ويضيف "ان اجـراء تطوير على الصواريخ ذات المديات القصيرة والمتوسطة-الامر الذي ينطـوي على تهديد للقوات الامريكية الموجودة في الخارج- الى مديات بعيدة قادرة على تهديد مواطنينا في الداخل هي قفزة تكنولوجية كبيرة. وفي الخمسة عشر سـنة المقبلة لا يوجد بلد من غير البلدان الكبرى قادر على تطوير صواريخ بالستيكية لها القدرة على تهديد ما مجموعة 48 بلداً مع كندا"[1].

ان ما تقدم يعني، ان ارجحية اقتراح الجمهوريين لبناء برنامج دفـاع الصواريخ سيكون بالضرورة قليلاً، وعلى هذا الاساس تقوضـت قـضيتهم وان المدافعين المحافضين قد اتهموا ادارة كلنتون بتسييس التقرير الاستخباري لاخفاء الحقيقة حول التهديد الصاروخي. ان الكونغرس الامريكي قد امر بتكليف هيئـة خاصة لانتقاد التقرير. وفي كانون الاول 1996 رأست الهيئة من قبـل رئـيس وكالة المخابرات المركزية في عهد الرئيس الاسبق جورج بوش، روبرت غيتس الذي اكد على انه "لا يوجد دليل على التسييس واتفق مع رأي الهيئة بأنه من غير المحتمل ان تواجه الولايات المتحدة تهديد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات من الدول النامية بحدود سنة 2010"[2].

ثانياً: تكنولوجيا النظام ليست ذات مصداقية. ان نظام دفاع الصواريخ القومي قد اوجد على الفرضية التي تؤكد ان على الولايات المتحدة ان تمتلك الوسائل التكنولوجية لتطوير ونشر انظمة دفاعية عالية الفعالية بشكل كبيـر فـي مواجهة تهديد الصواريخ البالستيكية الموجهة ضد اقليمهـا. وقـد ذكـر السناتور ثاد كوشراك من ولاية مسيسيبي في ايار 1996 "ان امتنا هـشة لان الرئيس كلنتون يرفض بناء الانظمة الدفاعية التي تحمـي امريكـا". وقال السناتور كنكريش بأن "غالبية الامريكان يعتقدون اليوم بأننا نمتلـك العلم وعندنا الهندسة، الا اننا لم نترجم ذلك الى قدرة"[3].

---

(1) IBID, p.44
(2) IBID, p.45
(1) IBID, p.45

ان الدفاع الفعال ضد الصواريخ البعيدة المدى يبقى مع ذلك امراً محيراً. ففي التجارب التي اجرتها وزارة الدفاع الامريكية منذ عام 1982 حول صواريخ التقاطع فأن ضربتين قد نجحتا من 13 محاولة ضد اهداف مختلفة. كما ان القوات الامريكية لا تستطيع ان تقاطع بثقة حتى صواريخ سكود القصيرة المدى في حرب الخليج عام 1991. وطبقاً للتقييمات المستقلة من قبل الجيش الاسرائيلي وتحقيقات الكونغرس وعلماء ما سوشوست للتكنولوجيا فأن صواريخ باتريوت اصابت بمحدودية وفشلت مرتين او ثلاثاً في تجارب التقاطع التي اجريت بعد حرب 1991 حيث وجدها الجيش الامريكي غير مقبولة عملياتياً. فضلاً عن ان تبديل صاروخ باتريوت بصاروخ آرنت لا زال بحاجة الى عدة سنوات من التجربة[1].

كما ان الانظمة العسكرية الامريكية تحت التطوير مثل نظام دفاع مناطق المسارح العالي ونظام THAAD ونظام البحرية العالي هي مخيبة للامال، حيث فشل نظام THAAD في ثلاث تجارب وان نظام البحرية العالي قد فشل في تجربتين[2].

كما فشلت ثلاث محاولات لنظام دفاع الصواريخ NMD في تشرين الثاني 1999 وكانون الثاني 2000 و8تموز/ يوليو 2000.

ومن الانتقادات التي تطرح على نظام دفاع الصواريخ القومي NMD انه لا يحمي الولايات المتحدة من جميع مستويات التهديدات. فهو لا يستطيع ان يدمر الصواريخ المطلقة من السفن لانها تتبع مسار منخفض جداً، كما لا يمكن ان يحمي هذا النظام القنابل المهربة الى داخل الولايات المتحدة او ان يمنع تفجير السفن في الموانئ الامريكية. ان هذه النواقص مهمة لان الدول التي تطلق عليها الولايات المتحدة بالمارقة او الشريرة سيكون عندها، عندئذ، الحافز للهجوم باسلوب غير تقليدي على الولايات المتحدة[3].

---

[2] **IBID, p.46**
[3] **IBID, p.46**
[1] **Ivo Daalder op-cit p.12**

ومن المحتمل ان تطور هذه الدول وسائل مضادة التي ستثير تحدياً لنظام دفاع الصواريخ الا انه من الصعب وضعها موضع التطبيق، ويدعي البعض بأنه من المحتمل ان تبيع روسيا والصين مثل هذه الوسائل المضادة الا ان ذلك سيكون ضد مصالحهم، فضلاً عن ان ذلك قد يدفع الولايات المتحدة الى المضي قدماً في اقامة نظام دفاع للصواريخ موسع والذي بدوره ربما يهدد الردع النووي الصيني والروسي. وفي الوقت نفسه فأن هذه الدول تواجه مقيدات مادية جوهرية تمنعهم من القيام بتجارب عملياتية من اجل ضمان نجاح الوسائل المضادة التي ربما ستجعل نظام دفاع الصواريخ قابلاً للتسرب[1].

ومما يثيره منتقدي برنامج الدفاع القومي بأنه يوفر حماية ضئيلة للاقليم الامريكي. وهذا يرجع الى الصورة التي يرسمها انصار هذا البرنامج بأنه يوفر جدار صلب ضد اطلاق الصواريخ عن طريق الخطأ. ولكن كما تشير الانتقادات بأنه ليس جداراً كافياً. والمسألة لا تتعلق بروسيا والصين حيث ان وسائل روسيا للقيادة والسيطرة هي عالية لمنع الهجوم عن طريق الخطأ، فضلاً عن ان الصين لا زالت تحتفظ بصواريخها العابرة البرية غير المزودة بالوقود وبدون رؤوس حربية تجعل من امكانية حدوث اطلاق صاروخي نووي صيني بعيد الاحتمال. اما الدول التي يطلق عليها، بالشريرة او المارقة فهي تمتلك عدد قليل من الصواريخ البرية العابرة في المستقبل المنظور[2].

ان الوسائل المضادة للصواريخ تبقى الحواجز الرئيسة الفنية التي لم تجد لها حلاً لايجاد دفاع صاروخي فعال على الرغم من الجهود الحثيثة لعدة عقود من الزمن وليس من السهل والرخص نشر وسائل مضادة وفعالة للدفاع. ان هذا الوضع هو احد الاسباب الرئيسة لتشاؤم وزارة الدفاع الامريكية حول التكنولوجيات الحالية للدفاع ضد الصواريخ البعيدة المدى الروسية والصينية. ويعتقد المخططون الاستراتيجيون الامريكان بأنه اذا ما عمل كل شيء بكفاءة، فأن نظاماً لمائة من التقاطعات المتاحة على قواعد ارضية مع اقمار حساسة في الفضاء سيكون له القدرة على مقاطعة عدد من الرؤوس الحربية. وفي تقرير له ارسل جون وايت مساعد وزير الدفاع الامريكي الاسبق تقريراً الى الكونغرس في حزيران 1996 مفاده انه اذا ما ازدادت حدة التهديدات فمن المحتمل ان يوفر

---

[2] IBID, p.13
[3] IBID, p.13

نظام دفاع الصواريخ NMD حماية محدودة للولايات المتحدة. ويرجع ذلك جزئياً الى نقص واضح في القدرة على التمييز بين الرؤوس الحربية الحقيقية والمزيفة، وان النظام ليس مصمماً للحماية ضد اطلاق غير مخول والذي يمكن ان ينطوي على عدد كبير من الرؤوس الحربية من الصواريخ العابرة للقارات من الغواصات الروسية[1].

بالاضافة الى ذلك، فأن نشر نوع من دفاع قومي محدود سواء أكان مقاماً على الارض او في البحر سوف يؤدي، من المحتمل، الى نتائج غير مرغوبة. فالرد الصيني الظاهري على سبيل المثال ربما يحافظ على قيمة الردع المدرك لاسلحتها النووية بواسطة تجهيزها باجراءات مضادة للتغلب على الدفاعات بتسريع تحديث الصواريخ العابرة للقارات من اجل زيادة نوعية وكمية صواريخها[2].

ثالثاً: - المعارضة العسكرية

ان غياب التهديد والنقص في التكنولوجيا يمكن تعويضه لو دعم العسكريون البرنامج بشدة. ولكن رئاسة اركان الجيش الامريكي عارضت بشدة برنامج دفاع الصواريخ. وفي عام 1996 اكدت رئاسة الاركان الامريكية بأن الصين وروسيا لازالتا الدولتين الوحيدتين القادرتين على شن هجوم ضد اقليم الولايات المتحدة، ويجب الا يزيد التقدير المالي لدفاع الصواريخ القومي عن (500) مليون دولار في السنة وان مثل هذا المستوى من المال سوف يسمح بأنشاء برنامج متوازن نسبياً ويمكن ان يلبي حاجات الحرب القتالية ويحافظ على الدولارات التي يمكن ان ترجع مرة اخرى الى الادارات الامريكية من اجل استخدامها من برنامج اعادة الرأسمال. بعبارة اخرى ان رئاسة الاركان المشتركة الامريكية لم ترغب في تحويل مبالغ ضخمة الى برنامج يوصف بدفاع ضعيف او محدود ضد تهديد ربما لا يتطور عبر عقود من الزمن[3].

ومن اجل التغاضي عن هذه النصيحة فان الكونغرس قد اضاف في عام 1996 مبلغ (588) مليون دولار الى (2.8) مليار دولار والتي تعبر عن طلب

---

(1) **Joseph Cirincion op-cit, p.46**
(2) **IBID, p.47**
(1) **IBID, p.48**

الرئيس الامريكي مبالغ اضافية الى نظام دفاع الصواريخ[1]. ان القادة العسكريين يتفقون مع الرئيس. اذ ان كل ادارة ترغب في تطوير نظام للصواريخ بتخصيص مبالغ حرة موفرة بواسطة حسابات منفصلة لهيئة دفاع الصواريخ، مع انفاق مبالغ قليلة من ميزانيتها على مثل هذه الجهود. لقد كتب رئيس الاركان الامريكي الاسبق الجنرال شاليكا شفيلي وبعده سام نان (جورجيا) في ايار 1996 بأن ميثاق الدفاع عن امريكا ربما يؤدي الى تغييرات وحتى قد يدفع روسيا الى الانسحاب من معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت). يقول كاشفيلي "ان الفشل في مبادرة ستارت سيؤدي الى احتفاظ روسيا بمئات او حتى بالاف من الاسلحة النووية الامر الذي يزيد من التكاليف والمخاطر التي نواجهها"[2].

د. التكاليف الباهضة للمشروع الدفاعي

ان ميزانية الصواريخ الدفاعية تثير الدهشة. فمكتب الميزانية في الكونغرس قد حدد تكاليف البرنامج لتوفير دفاع مركب ضد الصواريخ العابرة المتطورة بمقدار (60) مليار دولار لغرض نشر قواعد ارضية لصواريخ التقاطع ومحطات مراقبة انطلاق القذائف واقمار التجسس ومئات القواعد الفضائية

---

[2] IBID, p.48
[3] IBID, p.48

لصواريخ التقاطع المزمع اقامتها واجهزة الليزر الفضائية. وفي حزيران 1996 فأن تقرير مكتب الميزانية للكونغرس قدر بأن التكاليف الكلية للانظمة المقترحة تصل الى (116) مليار دولار خلال العشرين سنة القادمة بمـــا فيهـــا تكـــاليف العمليات والاسناد[1].

وفي عام 1999 قدرت ادارة كلنتون تكاليف نشر عشرون صـــاروخاً للتقاطع بعشرة مليارات ونصف المليار دولار، علماً ان التكاليف المعدة هي في ازدياد مضطرد. ففي كانون الاول من عام 1999، قـــدرت الادارة الامريكيـــة الزيادة في النفقات بـــ(2.2) مليار دولار خلال السنوات الخمـــس التاليـــة. وان التكاليف الاضافية سوف تستخدم لدفع تكاليف اعداد اكثر من صواريخ التقـــاطع ورادارات الانذار المبكر السريعة واجراء تجارب عملياتية. وتشير الاراء الى ان مثل هذه المبالغ هي مكلفة جداً بالنسبة لميزانيـــة الولايـــات المتحـــدة علمـــاً ان البنتاغون لا يخطط فقط لاقامة مثل هذا النظام الدفاعي، وانما يسعى للحـــصول على انواع متطورة اخرى من الاسلحة والتي سوف تكلف اكثر بكثيـــر. وبهـــذا يشير المعنيون بأن هذه التكاليف المرتفعة لا يقابلها الحصول على امن مضمون وتام لاقليم الولايات المتحدة الامريكية[2].

هـ. لامبالاة العامة

ان الضعف الكبير في محاولات اعادة انعاش برنامج حرب النجـــوم يرجع الى عدم شعور الرأي العام الامريكي بالتهديد. وعلى العكس من الثمانينات حينما وعد الرئيس ريغان باقامة ترس تكنولوجي من اجل حماية امريكـــا مـــن

(1) IBID, p.49
(2) Ivo Daalder op-cit p.12

الصواريخ السوفيتية وكان ذلك خلال الحرب الباردة. بينما في ايار 1996 وطبقاً لاستقصاء للرأي العام اجري في الولايات المتحدة فأن (3%) فقط من الامريكان اعتقدوا بانه من المحتمل ان تهاجم امريكا بالصواريخ النووية خلال السنوات الخمسة القادمة[1].

وفي خلال الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 1996 لم تكن قضايا الدفاع والشؤون الخارجية من صلب الاهتمامات الرئيسة. وبهذا يمكن ان نؤشر بعدم وجود قلق حكومي يمكن توظيفه لصالح تبني برنامج غالي الثمن ومثير للجدل.

ان تحذيرات (فجوة دفاع الصواريخ) ومعارضة الرئيس الامريكي الاسبق كلنتون لنظام دفاع الصواريخ "كانت واحدة من السياسات القصيرة النظر، ومن المحتمل، الكارثية في التاريخ" كما قال روبرت دول في حزيران 1996 لم تؤطر بتصويت العامة[2].

بالاضافة الى القادة العسكريين فأن الافتتاحيات الصحفية كانت ايضاً ضد البرنامج وبشكل شامل عن طريق شن هجمات على الرئيس كلنتون، مثل النيويورك تايمز والواشنطون بوست وواشنطون ورلد وكانت ارائها مؤثرة واتجاهاتها ذات وزن ضد نظام دفاع الصواريخ[3].

كذلك قامت المنظمات غير الحكومية بتشكيل تحالفها (التحالف لتقليل الخطر النووي) ومارست حملة تثقيف عامة وانضاج للرأي العام حول مخاطر البرنامج، فضلاً عن ان اكثر السكان في الولايات المتحدة قد تصوروا بأن لامريكا نظام دفاعي للصواريخ، وحينما تم اخبارهم بأنه لم يكن كذلك فانهم

---

[1] IBID, p.50
[2] IBID, p.51
[3] IBID, p.51

اخذوا يهتمون بصورة اكثر حول التهديدات التي ربما تحصل من قبل الارهابيين مثل الهجوم بالصواريخ النووية. ومع ذلك، فقد ظهر بأن كل ثلاثة من عشرة من الامريكان يساندون نظام دفاع الصواريخ القومي[1].



---

[1] IBID, p.52

الفصل الثالث

انتشار الاسلحة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة

تشير الدلائل في فترة ما بعد الحرب الباردة الى تزايد ظاهرة انتشار اسلحة الدمار الشامل، بحيث لم تعد المسألة تتمثل في كيفية منع الانتشار وانما في كيفية التعايش مع هذه الاسلحة.

وبالرغم من النتائج الايجابية التي حققها نظام عدم الانتشار خلال فترة الحرب الباردة حيث لم تظهر دول نووية جديدة، تبددت الامال بعد التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في ايار 1998 اذ عدها البعض ضربة لنظام عدم الانتشار. ونتيجة لذلك اصيبت الدول الكبرى بخيبة امل شديدة بوصفها الدول الراعية لنظام عدم الانتشار، وادركت منذ هذا الوقت بان حقبة جديدة في العلاقات الدولية قد دخلت اخذ يطلق عليها بالعصر النووي الثاني. وتزامن ذلك في العام نفسه اطلاق ايران لصاروخ شهاب-3 واطلاق كوريا الشمالية لصاروخ تايبودونغ، صواريخ لها القدرة على ضرب اهداف في الدول المجاورة لها. فضلاً عن ذلك شكل تغاضي الولايات المتحدة وبقية الدول الكبرى النووية عن البرنامج النووي الاسرائيلي قلقاً لدى جميع دول المنطقة العربية، اذ ان استمرار اسرائيل في تطوير قدراتها النووية والصاروخية يشكل تهديداً للامن القومي العربي.

لهذا وجدنا من الضروري القاء الضوء على ظاهرة انتشار الاسلحة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة عن طريق دراسة طبيعة القدرات النووية لايران وكوريا الشمالية والهند وباكستان واسرائيل، ودراسة الاسباب التي تدفعها الى امتلاكها.

المبحث الاول

انتشار القدرات النووية

سنتناول في هذا المبحث انتشار القدرات النووية في خمسة بلدان مرشحة او ممتلكة للسلاح النووي وذلك للتطور العالي لبرامجها النووية وسيتم دراسة ذلك في اطار البرامج النووية ووسائل ايصالها ويقصد بذلك الاسلحة الصاروخية.

اولاً: القدرات النووية الايرانية

أ. البرنامج النووي الايراني

على الرغم من ان بدايات البرنامج النووي الايراني تعود الى عام 1974 حيث تعاقدت ايران مع فرنسا في مساعدتها في عمليات تركيز اليورانيوم ومع المانيا حيث اتفقت مع شركة سيمنس على انشاء مفاعلين نوويين بمدينة بوشهر الا ان النشاطات النووية الحيوية بدأت بعد حرب الخليج الثانية. ففي عام 1992 استطاعت ايران ان تنشئ مفاعلاً نووياً (5 ميجاوات) استهدف القيام باعمال بحثية ودراسة نووية وسرعان ما خضع للتفتيش نتيجة للضغوط الدولية. وفي عام 1993 وافقت الصين على انشاء مفاعلين نوويين (300) ميجاوات قرب بوشهر. وقد حاولت الولايات المتحدة من خلال ممارسة الضغط على الحكومة الصينية للحيلولة دون اتمام الاتفاق. وفي يناير/ كانون الثاني 1995 وقعت ايران اتفاقية مع روسيا تقوم بموجبها الاخيرة بتسليم مفاعلين (1000) ميجاوات تم انشاؤهما في مدينة بوشهر مقابل مليار دولار[1].

وفي الوقت الذي يرى فيه الغرب بان البرنامج النووي الايراني ذا طبيعة عسكرية تقول الحكومة الايرانية الى ان طبيعة برنامجها النووي سلمية وانه يهدف الى تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية، وذلك من اجل تخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، ولاسيما ان الزيادة السكانية العالية

---

[1] تميم هاني خلاف "القدرات النووية الايرانية: المنظور الدولي والاقليمي" السياسة الدولية، العدد (142)، اكتوبر 2000، ص151.

وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في ايـران. وازاء ذلك يشير المحللون الامريكيون والغربيون الى ان هذه المفاعلات سـوف تكلف المليارات من الدولارات بالعملة الصعبة، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل ايران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18-20% من تكلفة الكهرباء النووية في ظل اسعار السوق، اضافة الى ذلك ان ايران قامت بتركيز انشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن الايرانية والمنشات الصناعية في شمال البلاد، وهو ما يقلل الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الايرانية. ان تكاليف البرنامج النووي الايراني تظل غير اقتصادية بالنسبة لدولة تمتلك ثروة ضخمة من النفط والغاز الطبيعي[1].

حيث يرى البعض بانه لا يوجد أي مبرر اقتصادي لقيام دول نووية مبتدئة، مثل ايران، بتخصيب اليورانيوم. فليس لدى ايران سوى محطة واحدة لتوليد الطاقة النووية تحتاج الى وقود اليورانيوم الخفيف التخصيب. وقد وعدت روسيا بتزويد ايران بكل اليورانيوم المخصب الذي تحتاج اليه لمدى العمر الكامل لمفاعلها. وبمعزل عن مسألة جدارة ايران بالثقة (حتى بعد عامين من التحقيقات المكثفة) لم تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الان من التأكد مما اذا كانت ايران تعكف على صناعة قنبلة نووية، فان تشغيل ايران لمصنع لتخصيب اليورانيوم ليس قابلاً لتطبيق اجراءات الحماية عليه او مبرراً من الناحية الاقتصادية. لذلك يرى البعض بان هذا المشروع يجب الا يعتبر سلمياً او حقاً مصاناً بناء على المادة 4 من معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية[2].

واحتدم الجدال في الاروقة الدولية حول البرنامج النووي الايراني ولاسيما رأي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي 15تشرين الاول 2004 ارسل محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً الى مجلس الحكام في الوكالة جاء فيه ان ايران اتبعت قبل تشرين الاول 2003 "سياسة كتمان" اسفرت عن جوانب كثيرة من انشطتها واختباراتها النووية وبخاصة في

---

[1] المصدر السابق، ص315.

[2] هنري سوكولسكي "بعد ايران: ابقاء الطاقة النووية سلمية" المجلة الالكترونية، وزارة الخارجية الامريكية، آذار-مارس 2005، ص3.

مجالات تخصيب اليورانيوم وتحويل اليورانيوم وفصل اليورانيوم التي لم يجر اطلاع الوكالة عليها. واكتشفت الوكالة عدداً من الشواهد التي تكونت على مدى فترة طويلة من الزمن والتي تخلفت ايران عن التزام واجباتها المعنية بوسائل الحماية والمتعلقة بالابلاغ عن معالجة مواد نووية واستخدامها وتخزينها وعن المنشأت التي تم فيها ذلك كله وكذلك تضمن التقرير بان ايران اخفقت في ابلاغ الوكالة او في التصريح لها عن ثمانية انشطة نووية مختلفة، انها اختبارات تحويل اليورانيوم وتخصيبه، كما مطلوب بموجب اتفاق وسائل الحماية. كما انه تضمن ستة شواهد عن تخلف ايران عن تقديم معلومات في الوقت المناسب عن التصميم او معلومات محدثة عن منشات معالجة الوقود النووي وتخزينه وتدير امر نفاياته[1]. وفي 29تشرين الثاني 2004 اتخذ مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً اشار الى ان ممارسات ايران قبل تشرين الاول 2003 اسفرت عن كثير من الانتهاكات لالتزاماتها بالتقيد باتفاقها للاجراءات الوقائية[2].

وبالنظر لعدم نجاح المفاوضات بين ايران من جهة وفرنسا والمانيا وبريطانيا المسماة E3 من جهة اخرى فقد تم احالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن في آذار 2006 الذي اصدر بياناً في 30آذار 2006 طالب فيه ايران بوقف تخصيب اليورانيوم الامر الذي رفضته طهران.

ب. القدرات الصاروخية الايرانية

بدأت الجهود الايرانية لامتلاك قدرات صاروخية متطورة خلال الحرب العراقية-الايرانية، حيث عملت ايران على زيادة تعاونها آنذاك مع الصين وكوريا الشمالية وحصلت منهما على صواريخ (سكودب) و(فروج 7). كما عملت بالتعاون مع هاتين الدولتين على ايجاد اسس برنامج مستقل لانتاج وتطوير الصواريخ البالستية وتمكنت من تصنيع نماذج لصواريخ مشتقة من صواريخ (فروج-7) مثل (شاهين-1) و(شاهين-2) وعقاب ونازعات وتراوحت مدياتها بين (60-150) كم. وفي فترة ما بعد الحرب مع العراق، استمرت ايران

[1] شانون ن.كايل "الحد من الاسلحة النووية وحظر الانتشار" في "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي"، معهد ستوكهولهم لابحاث السلام Sipri، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2005، بيروت، تشرين الثاني 2005، ص794-795.
[2] المصدر السابق، ص795.

في التعاون مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية، وامتد التعاون الى جميع مجالات التطوير الصاروخي. وكان للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها هذه الدول الثلاثة دوراً هاماً في تشجيعها على التعاون مع ايران في المجال الصاروخي[1].

وعملت ايران على تطوير صواريخ متنوعة منها ما يتراوح مداها بين (500-600) كم من اجل تطوير قدرات الصواريخ من طراز (سكود ب) التي كانت موجودة لدى ايران. وبدأت هذه المرحلة عقب الحرب العراقية-الايرانية، وتعاونت خلالها مع الصين وكوريا الشمالية. وكانت عمليات التعاون بين ايران وكوريا الشمالية في هذا المجال اقل حجماً. واضيق نطاقاً من عمليات التعاون بين ايران وكل من روسيا والصين، على اساس ان كافة المنظومات التسليحية التي تنتجها كوريا الشمالية تعتبر في جوهرها نسخاً اولية من المنظومات التسليحية السوفيتية القديمة المنتمية الى عقود الخمسينات والستينات. اكثر من (1000) كم وهي المرحلة التي جاءت بعد حرب الخليج الثانية مباشرة والتي منها برنامج (شهاب-3) (1300) كم و(شهاب-4) (2000) كم الذي بامكانه حسب زعم المصادر الغربية ان يصل الى جميع المدن الاوربية وغرب الصين وكذلك الصاروخ (شهاب-5) الذي يصل مداه الى (5000) كم والذي سوف يلبي الاحتياجات الفضائية الايرانية، بالاضافة الى امكانية ان يكون هذا الصاروخ نواة لبرنامج صاروخي ايراني عابر للقارات وهو ما يستند في تصميمه على الصاروخ الكوري الشمالي (تايبو دونغ1)[2].

وفي الواقع ان ادخال الصاروخ (شهاب-3) الى الخدمة العاملة في الترسانة النووية الايرانية سوف يمثل قفزة نوعية هامة في القدرة العسكرية الايرانية عموماً حيث يعطي هذا الصاروخ لايران قدرة على ممارسة عملية الردع بفاعلية اكبر، مع امكانية شن هجمات صاروخية بعيدة المدى، بالاضافة الى ان هذه القدرة الصاروخية يمكن ان تساعد كثيراً على تعزيز المكانة الاقليمية لايران على مستوى الخليج والشرق الاوسط، وبصفة خاصة فان جوهر الفكر

---

[1] احمد ابراهيم محمود "ايران وجهود تطوير الصواريخ البالستية" السياسة الدولية، العدد (136)، ابريل 1999، ص295.
[2] المصدر السابق، ص295-297.

الاستراتيجي الايراني يقوم على اساس توظيف القدرة العسكرية الايرانية بصورة عامة والقدرة الصاروخية بصفة خاصة من اجل ردع أي هجمات امريكية او اسرائيلية او امريكية-اسرائيلية ضد المنشات النووية الايرانية، فضلاً عن دور القدرة الصاروخية في تعزيز الموقف الايراني في مسألة امن الخليج. وفي حالة نجاح ايران في تطوير الصاروخين شهاب-4 وشهاب-5 وادخالهما الى الخدمة الفعلية، فان ذلك سيؤدي الى تطوير جوهري في القدرة العسكرية الايرانية اذ سيضع ذلك ايران في مصاف الدول القليلة في العالم التي تمتلك تكنولوجيا الصواريخ البالستية بعيدة المدى، وهي قدرة لا تتوفر في الشرق الاوسط لاسرائيل. والحقيقة ان برنامج انتاج هذين الصاروخين سيساهم في زيادة المكانة الدولية لايران[1].

ثانياً: القدرات النووية لكوريا الشمالية

أ. البرنامج النووي لكوريا الشمالية

بدأ البرنامج النووي لكوريا الشمالية منذ منتصف الخمسينات. وتوجد في كوريا الشمالية مناجم لانتاج اليورانيوم يصل مخزونها الى نحو (40) مليون طن عالي الجودة. وفي منتصف الستينات انشأت كوريا الشمالية مفاعل ابحاث للطاقة النووية في بونج بيون وقام الاتحاد السوفيتي ببناء مركز ابحاث للطاقة النووية بجوار هذه المدينة. وفي عام 1974 قامت كوريا الشمالية بتطوير المفاعل النووي (IRT-2M) ليماثل المفاعلات المتوفرة لدى الاتحاد السوفيتي السابق. وفي بداية الثمانينات بدأت كوريا الشمالية في التركيز على استكمال البرنامج الخاص باستخدامات الطاقة الذرية للاغراض العسكرية، وبدأت باجراء التجارب المعملية من اجل انتاج اليورانيوم المصنع (المحول). وفي عام 1985 اعلنت الولايات المتحدة ان كوريا الشمالية استطاعت ان تبني مفاعلاً نووياً لانتاج الوقود المخصب في المنطقة 90 كم شمال بيونج يانج. وفي العام نفسه وقعت كوريا الشمالية على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. وفي سبتمبر/ ايلول 1989 نشر تقرير مفاده ان بامكان كوريا الشمالية انتاج اسلحة نووية خلال خمس سنوات، كما يتوفر لديها الوسائل اللازمة لاستخدام هذه الاسلحة. وفي يوليو/ تموز 1990 نشرت الواشنطن بوست تقريراً ذكرت فيه ان المفاعل النووي في بونج بيون يستطيع فصل البلاتونيوم من الوقود النووي، واكد التقرير

---

[1] المصدر السابق، ص298.

ان كوريا الشمالية استطاعت ان تستكمل برنامجها الخاص بانتاج الوقود المخصب اللازم لانتاج الاسلحة النووية وان لها كمية من اليورانيوم المخصب تكفي لانتاج قنبلتين نوويتين[1].

وترى مصادر امريكية بأن كوريا الشمالية لم تلتزم في أي يوم من الايام كلياً بمعاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، التي انضمت اليهـا فـي العـام 1985. وقد تم تأجيل توقيع اتفاقية الضوابط التي تسمح للوكالة الدولية للطاقـة الذرية بتفتيش برنامجها النووي حتى العام 1992. وعندما اشارت اعمال التفتيش التي جاءت متأخرة جداً الى ان الكوريين الشماليين يخفون مواد نووية، اصبحت كوريا الشمالية اول يوم دولة تعلن انسحابها من معاهدة حظر انتشار الاسـلحة النووية. وبسبب اقناع الولايات المتحدة لكوريا الشمالية تم تعليق ذلك الانسحاب في العام 1993 قبل يوم واحد من سريان مفعوله. ولكن، وفقاً لاتفـاق الاطـار الذي تفاوضت كوريا الشمالية بشأنه مع الولايات المتحدة في العام 1994، منعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من اجراء عمليات التفتيش التي طلبتها. عندما انهار اتفاق الاطار كلياً في اواخر العام 2002 انسحبت كوريا الشمالية من المعاهـدة وتفاخرت بانها بدأت ببناء قوة ردع نووية[2].

وبحسب الاطار المتفق عليه للعام 1994 مع الولايات المتحدة، تم اغلاق مفاعل الخمسة ميغاواط الكوري الشمالي ومصنع اعادة معالجة الوقود والمنشات التابعة له في يونغبيون، كما توقف العمل في بناء المفاعلين بقـوة 50ميغـاواط و200 ميغاواط. وراقبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية الاغلاق، الا انه لم يسمح لها باجراء تحقيق كامل في البرنامج النووي لكوريا الشمالية الى ان اصبح مفاعلاً ماء خفيف قوة كل منهما (10.000) ميغاواط، يتم بناؤهمـا مـن قبـل مجموعة جديدة تدعى منظمة تنمية شبه الجزيرة الكورية، على وشك الانتهـاء. ويشيد المفاعلين الكوريون الجنوبيون بناء على تصميم امريكي وبتمويل معظمه من كوريا الجنوبية واليابان. ومفاعلات الماء الخفيف اكثـر "مقاومـة لانتـشار

---

[1] ل ح م عبد الرحمن الهواري "الصناعات العسكرية لكوريا الشمالية وعلاقتها بمنطقة الشرق الاوسط" السياسة الدولية، العدد (140) ابريل 2000 ص209-210.

[1] كونغدان اوه ورالف س. هاسيغ "كوريا الشمالية: دولة مارقة خارج حظيرة الحد من انتشار الاسلحة النووية" اجندة السياسة الخارجية، المجلة الالكترونية، وزارة الخارجية الامريكية آذار-مارس 2005، ص1-2.

الاسلحة النووية" من مفاعلات كوريا الشمالية التي تعمل على الغاز-الغرافيت لانها تحتاج الى اليورانيوم المخصب للوقود، وبحسب اوضاع التشغيل العادية، لا يمكن معالجة الوقود المستهلك الذي تنتجه مفاعلات الماء الخفيف وتحويله الى بلوتونيوم صالح لانتاج الاسلحة باستخدام التكنولوجيا الراهنة في كوريا الشمالية[1].

لقد تخلف بناء المفاعلين الذي كان يتوقع استكماله في العام 2003 عن الجدول الزمني الاصلي نتيجة لطائفة متنوعة من الاسباب. وفي هذا الاثناء، تشكل اقتناع لدى المخابرات الامريكية بان الكوريين الشماليين يطورون برنامجاً سرياً لتخصيب اليورانيوم. ومن شأن مثل هذا البرنامج ان يكون مخالفاً لاعلان الشمال-الجنوب الخاص بالاخلاء من الاسلحة النووية، وبذلك ينتهك اتفاق الاطار المتفق عليه. وعند اخضاع كوريا الشمالية للمسألة والمحاسبة خلال اجتماع بين حكومتي كوريا الشمالية والجنوبية في شهر تشرين الاول-اكتوبر 2002 اعترف مسؤول كوري شمالي بوجود برنامج اليورانيوم، الا انه نفى ذلك الاعتراف في وقت لاحق. واعلنت الولايات المتحدة في الشهر التالي انها اوقفت شحنات النصف مليون طن من زيت الوقود الثقيل التي كانت تزود كوريا الشمالية بها سنوياً كتعويض عن فقدان قدرة توليد الطاقة. وفي شهر كانون الاول 2002 طرد الكوريون الشماليون مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وازالوا اختام الوكالة وكاميراتها في يونغبيون. وفي شهر كانون الثاني 2003 اعلن الكوريون الشماليون انهم رفعوا تعليقهم السابق للانسحاب من معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية واصروا على الزعم بان انسحابهم اصبح ساري المفعول اعتباراً من اليوم التالي.

واعادوا من ثم تشغيل مفاعل الخمسة ميغاوات وادعوا في وقت لاحق انهم اكملوا اعادة معالجة قضبان الوقود المستهلك للمفاعل، وهي القضبان التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ختمت عليها. وقد تم تعليق العمل في بناء مفاعلي الماء الخفيف اللذين كانا في مرحلتهما التأسيسية في شهر تشرين الثاني 2003. ويعتقد ان الكوريين الشماليين جمعوا ما بين 6الى10 كيلوغرامات على الاقل من البلوتونيوم من الوقود الذي اعيدت معالجته قبل ان يسري مفعول اتفاق

---

(1) المصدر السابق، ص2.

الاطار المتفق عليه في العام 1994، وهي كمية كافية لصنع قنبلة او قنبلتين نوويتين صغيرتين. ومن الممكن صنع ست قنابل نووية من كمية البلوتونيوم التي تقدر بين 25-35 كيلوغراماً التي اعيدت معالجتها من قضبان الوقود المستهلك الثمانية الاف. وخلال سنوالت قليلة، حين يمكن افراغ الوقود من مفاعل الخمسة ميغاواط واعادة معالجته وتحويله الى بلوتونيوم، سيتوفر ما يكفي من البلوتونيوم السلاح نووي اضافي كل عام. واذا تم اكمال بناء مفاعل الخمسين ميغاواط في يوم من الايام، فانه سيصبح قادراً، في نهاية المطاف، على انتاج ما يكفي من البلوتونيوم لصنع من 5الى 10 اسلحة نووية في العام، وبطبيعة الحال فان مفاعل المئتي ميغاواط سيكون قادراً على انتاج اكثر من ذلك. وتقديرات الانتاج المتعلقة ببرنامج تخصيب اليورانيوم الكوري الشمالي المزعوم ما هي الا مجرد تخمينات لان نطاق ذلك البرنامج غير معروف. الا ان هناك مصدراً محتملاً آخر للحصول على المواد النووية او الاسلحة الجاهزة الصنع، وهو شراؤها من دول اخرى او عن طريق شبكة سرية تنشر الاسلحة النووية[1].

لقد بدأت اول محادثات امريكية-كورية شمالية في العام 1993 واستمرت على اساس متقطع حتى العام 1994، وانتهت بتوقيع الاطار المتفق عليه. وعقدت ستة اجتماعات رباعية (الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والصين) بين العامين 1997و1999 لمناقشة مطلب كوريا الشمالية باستبدال هدنة الحرب الكورية بمعاهدة سلام، الا ان المحادثات انهارت في نهاية المطاف. وفي نيسان 2003، او بالنظر لرفض الولايات المتحدة عقد اجتماع ثنائي مع كوريا الشمالية، نظمت الصين واستضافت اجتماعاً ثلاثي الاطراف، توسع الى منتدى سداسي الاطراف (باضافة كوريا الجنوبية واليابان وروسيا) لعقد ثلاثة اجتماعات سداسية ابتداء من شهر آب 2003[2].

وعرضت كوريا الشمالية خلال الاجتماعات السداسية تجميد برنامج اسلحتها النووية طالما تستأنف الولايات المتحدة شحنات زيت الوقود وترفع حضرها الاقتصادي وتشطب واشنطن اسم كوريا الشمالية من قائمة الدول الراعية للارهاب. الا ان الولايات المتحدة، التي تعلمت من تجربتها في الاطار

---

(1) المصدر السابق، ص2-3.
(2) المصدر السابق، ص3.

المتفق عليه، اصرت على انها لن تبدأ التفاوض حول رزمة معونة اقتصادية ومعاهدة عدم اعتداء متعددة الاطراف الا عندما تجمد كوريا الشمالية برنامجها النووي بشكل يمكن التحقق منه.

لقد اعلنت الدول المجاورة لكوريا الشمالية-الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية-في مناسبات عديدة انها لن تسكت عن برنامج اسلحة نووية كوري شمالي. وقد اعربت الولايات المتحدة هي ايضاً عن معارضتها الشديدة الثابتة التي لا يمكن ان تتغير لمثل ذلك البرنامج. الا ان احداً لم يتمكن من منع كوريا الشمالية من صنع اسلحة نووية. وقد ادى اتفاق الاطار، الذي تم التفاوض حوله من قبل حكومة الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلنتون، الى ابطاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية ولكنه لم يوقفه. وقد تجنبت حكومة الرئيس بوش اجراء محادثات ثنائية لانها تعتبر المسألة النووية الكورية الشمالية قضية اقليمية لا ثنائية، الا ان الولايات المتحدة وافقت على الاجتماع مع كوريا الشمالية في محفل متعدد الاطراف وكان التوقع الاولي لواشنطن هو ان الاطراف الاخرى في المحادثات السداسية ستنظم الى الولايات المتحدة في الضغط على كوريا الشمالية لوقف برنامجها النووي. ولكن ما حدث، هو ان روسيا والصين وكوريا الجنوبية اظهرت؛ كما يعتقد البعض، درجة من التعاطف مع ادعاء كوريا الشمالية بانها هدف لعدوان امريكي في حرب حكومة الرئيس بوش على الارهاب. ودعت هذه الدول الولايات المتحدة الى التوصل الى حل وسط مع كوريا الشمالية.

وقد عرضت كوريا الشمالية التخلي عن برنامج اسلحتها النووية وقبول نوع غير محدد من نظام التثبت عندما تستبدل الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه نظام كيم يونغ-ايل بقبول ذلك النظام وعدم التدخل في شؤونه وحتى تقديم الدعم له. وبما ان السياسة الامريكية ليست مبنية على اساس سياسة كوريا الشمالية فحسب، وانما ايضاً على سلوكها في الماضي، وعلى نشرها اسلحتها التقليدية في مواقع متقدمة، وسياستها المستنكرة في مجال حقوق الانسان[1].

---

[1] المصدر السابق، ص3-4.

ب. القدرات الصاروخية لكوريا الشمالية

قامت كوريا الشمالية في غضون السنوات الماضية بجهود كبيرة في مجال تطوير الصواريخ. وبالرغم من الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة وحلفائها من اجل تحجيم برنامجها النووي الا انها استمرت بالتقدم في ذلك. وتنتج كوريا الشمالية صواريخ سكود B وسكود C قصيرة المدى، وكذلك صاروخ نودونغ متوسط المدى ولديها اكثر من 500 صاروخ من طراز سكود من مختلف الانواع ولديها ايضاً ما يكفي من صواريخ نودونغ لاستخدامها الخاص وللتصدير ايضاً. وتتمكن كوريا الشمالية تحت ظرف صد أي هجوم تقوم به كوريا الجنوبية من استخدام الصواريخ في محاولة لعزل شبه الجزيرة عن الدعم الاستراتيجي. فضلاً عن ان صواريخ نودونغ ذات مدى (1300)كم قادرة على ضرب اهدافها في انحاء شبه الجزيرة، بل وحتى في اليابان[1].

وفي شهر آب 1998 اطلقت كوريا الشمالية صاروخاً ثلاثي المراحل من طراز تايبو دونغ الذي يصنف كوسيلة اطلاق فضائية محاولاً وضع قمر صغير للدوران حول الارض. لقد اظهر الاطلاق العديد من التقنيات الاساسية المطلوبة لتطوير صاروخ بالستي عابر للقارات واظهرت كوريا الشمالية الان نفسها بهذا الصاروخ القدرة على الوصول الى اية نقطة في كوريا الجنوبية واليابان واجزاء كبيرة من الصين وروسيا[2].

ومضت كوريا الشمالية ايضاً قدماً في تطوير صواريخ بعيدة المدى من طرازات اخرى الامر الذي اصبح مثيراً لقلق دولي متنام. ان تطوير صاروخ تايبو دونغ العابر للقارات يعني امكانية حمل مئات عديدة من الكيلوغرامات من الحمولة الى كل من الاسكا وهاواي وحمل اقل من النصف الغربي للولايات المتحدة. ان صاروخاً ثلاثي المراحل من طراز تايبو دونغ يتمكن من ايصال

---

(1) انطوني كوردسمان "انتشار اسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية وايران والعراق" مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية-واشنطون-ترجمة أ. عبد الوهاب القصاب، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص12-13.

(2) المصدر السابق، ص13.

حمولة من مئات عديدة من الكيلوغرامات الى أي مكان في الولايـــات المتحـــدة الامريكية[1].

ثالثاً: القدرات النووية الهندية

أ. البرنامج النووي الهندي

في عام 1955 تم انشاء اول مفاعل نووي بحثي بقدرة (1) ميجـــاوات يعتمد على وقود نووي عالي الاغناء تم استيراده من انجلترا وفرنسا حيث بـــدأ بتشغيله عام 1956. وفي ديسمبر/ كانون الاول من العام نفسه اتفقت الهند مـــع كندا على قيام الاخيرة بانشاء مفاعل نووي كندي بقوة 40ميجاوات يتم تـــشغيله باليورانيوم الطبيعي. وفي عام 1957 تم تـــشغيل مـــصنع لانتـــاج اليورانيـــوم المخصب من خامات محلية. وفي عام 1960 تم تحضير الوقود النووي الـــلازم لتشغيل المفاعل النووي الكندي حيث بدأت الهند تحصل على الوقود النووي منذ عام 1964. وبذلك تكون الهند قد اتمت استكمال دورة الوقـــود النـــووي علـــى المستوى البحثي والتجريبي معتمدة على الذات. وكذلك ايضاً اصبحت الهند اول دولة تمتلك التكنولوجيا النووية كاملة بعد الدول النووية الكبرى. وفـــي الفتـــرة 1964-1974 اخذت الهند تجري عمليات فصل البلوتونيوم في مـــصنع انتـــاج البلوتونيوم، ثم توقف العمل به لفترة طويلة حتى يتم تطويره. وقد تم تقدير طاقة انتاج البلوتونيوم من المفاعل النووي الكندي الصنع بنحو (10.5) كيلوغرام حيث يقدر ما انتج بحوالي (80) كيلوغراماً أي ما يكفي لصنع (16) قنبلة نووية[2].

وقد تميز البرنامج النووي الهندي بدرجة عالية جداً من الاعتماد علـــى الذات والاستفادة من الخبرة والمعرفة في تطـــوير التكنولوجيـــا لـــصالح هـــذا البرنامج. وفي عام 1975 بدأ انشاء مفاعـــل بطاقـــة 100ميجـــاوات لانتـــاج البلوتونيوم والذي بدأ تشغيله في عام 1985. وقد تم تصنيع الوقود النووي اللازم لتشغيل هذا المفاعل محلياً[3].

---

[3] المصدر السابق، ص13.

[1] ل أح م ممدوح عطية "القدرات النووية الهندية وتطورها" السياسة الدولية، العدد 133، يوليو 1998، ص244.

[2] المصدر السابق، ص244.

لقد اجرت الهند تفجيرها الاول عام 1974 مشيرة الى انه تفجير نووي سلمي. وترتبط هذه النوعية بتفجيرات اختبارية او تطبيقية لاغراض المشاريع الهندسية الكبرى، المتصلة بالتشييد او التعدين او شق القنوات، الا انه لا يوجد فارق عملي بين جهاز نووي سلمي وجهاز نووي عسكري فالنظرية واحدة والتركيب واحد[1]. وفي ايار 1998 اجرت الهند خمس تجارب نووية وبذلك اصبحت دولة نووية معلنة.

ب. القدرات الصاروخية الهندية

ان وسائل ايصال الرؤوس النووية الهندية هي:

1. الصاروخ برتيفي ويصل مداه الى 250كم ويبلغ وزن الرأس الحربي (1.5) طن.
2. الصاروخ اغني ويصل مداه الى (1560) كم ويبلغ وزن الرأس الحربي (1) طن.
3. الصاروخ ARBM ويصل مداه الى (2500) كم.

وبذلك اصبحت الهند دولة نووية هجومية بعد امتلاكها للصواريخ متوسطة المدى والتي يمكنها حمل رؤوس نووية يصل مداها الى كل اعماق الصين وباكستان. كما تقوم الهند بتطوير قدرات الصواريخ البالستية العابرة للقارات ليصل مداها الى (5000)كم. وكذلك قامت بتطوير برنامجها للفضاء من خلال انتاج صواريخ الاطلاق .P.S.L.V و .G.S.L.V وامتلاك الهند لهذين النظامين يمكنها من انتاج صواريخ عابرة للقارات[2].

رابعاً: القدرات النووية الباكستانية

أ. البرنامج النووي الباكستاني

في عام 1960 تم انشاء معهد باكستان للابحاث النووية والتكنولوجية. واقامت كندا مفاعلاً نووياً في ذلك الوقت، ثم اخر باسم كاندو في مطلع السبعينات، وكان هدفه هو الحصول على مادة البلوتونيوم 239، ونتيجة لتدخل الولايات المتحدة توقفت كندا عن الاستمرار في ذلك البرنامج. في حين اتفقت

---

[1] المصدر السابق، ص242.

[2] المصدر السابق، ص244-245.

الباكستان مع فرنسا على امدادها بمحطة نووية متقدمة وذلك طبقـاً للحسابات بينهما. وقد قامت فرنسا بانشاء محطة كهرباء تعمل بالطاقـة النوويـة لخدمـة العاصمة في عام 1976، ثم تطور الامر الى بناء مفاعل نووي فرنسي قـادر على انتاج بلوتونيوم نقي مما يستخدم في الاسلحة النووية انشيء فـي منطقـة شازما جنوب غرب العاصمة اسلام آباد وكان ذلك بواسطة ذو الفقار علي بوتو. وقد تم ايقاف سريان العقد نتيجة لخضوخ فرنسا للضغوط الامريكية وتم سـحب كل الخبراء الفرنسيين من باكستان. وقد ساهمت ليبيا فـي تمويـل 60% مـن اجمالي استثمارات المشاريع النووية الباكستانية وذلك نتيجة لقطـع المعونـات الاقتصادية الامريكية في عام 1979. وهناك محطة اغناء رئيسية ذات قدرة غير معروفة بمنطقة سهالا. كما توجد هناك منشأة نووية كبيرة في كاهوتا بها يعمـل لتخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي قادر علـى انتـاج 45 كيلـوغرام مـن اليورانيوم 235 كل عام أي ما يكفي لانتاج قنبلة نووية بقوة 20كيلو طـن كـل عام. وقد افادت تقارير الاستخبارات بان باكستان قد قامت بـاجراء تفجيـرات نووية في يونيو/ حزيران 1983، وتفجير آخر اجري لحـساب باكـستان فـي الصين في شهر يوليو/ تموز عام 1985، وتفجير ثالث عام 1986 في سبتمبر/ ايلول غير معلوم تفصيلات عنها. وتدبر باكستان الحصول على الوقود النـووي من الوقود الخام من كل من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والنيجـر والـصين فضلاً عن جنوب افريقيا، اضافة الى ما تستخرجه مـن خـام الفوسـفات مـن يورانيوم كما في الاسلوب الاسرائيلي. هذا فضلاً عن توفر اليورانيوم في منطقة بلوشستان الباكستانية. ولدى باكستان حوالي 250طناً من الوقود المحترق فضلاً عن انتاجها حوالي 22طناً سنوياً، وتفيد المصادر الغربية بان لدى باكستان القدرة على انتاج من 10-20 قنبلة نووية قدرة كل منها من 5-10كيلـوات او عـشر قنابل عيارية 20كيلو طن. ومن الجدير بالذكر ان باكستان تتبع نفس الاسـلوب الصيني في تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم 235 وليس فصل البلوتونيـوم 239، مما يسهل تماماً عمليات التعاون النووي والعلمي والفني والهندسي والكيميـاوي والالكتروني بينهما. وكذلك نجحت باكستان من امتلاك حواسب الكترونية فائقـة القدرة تمكنها من تصغير الكتلة الحرجة حتى نصف كيلو طن بما يمكـن معـه وضعها على الصواريخ ارض-ارض والمـدفعيات صـغيرة العيـار، وهـذه

الحواسب يمكنها توفير اجراء تجارب نووية لتقدير قـوة الانفجـار الـصغيرة المطلوبة[1].

ب. القدرات الصاروخية الباكستانية

لدى باكستان القدرات الآتية:

1. الصاروخ حتف بمدى 1000كم متوسط المدى
2. الصاروخ غوري بمدى 1500كم
3. الصاروخ الصيني م-11
4. تطوير الصاروخ غوري ليصل الى مدى الصاروخ الهندي اجن بمدى 2500كم ليستطيع ضرب معظم المدن الهندية[2].

خامساً: القدرة النووية الاسرائيلية

أ. البرنامج النووي الاسرائيلي

توجد في اسرائيل المفاعلات الآتية:

1. مفاعل ديمونا وقدرته 26ميجاوات ووقوده اليورانيوم الطبيعي ويستخدم الماء الثقيل كمهدئ وثاني اوكسيد الكربون كمبرد ويعتبر من الانواع الصالحة لانتاج البلوتونيوم 239 الذي يستخدم في الانتاج الحربي ويحتاج هذه المفاعل لتشغيله بطاقته القصوى الى 24طناً من اليورانيوم الطبيعي ويستطيع ان يستخرج من هذه الكمية (7.2) كغم من البلوتونيوم.
2. مفاعل ناحال سوريق ويعمل بوقود عبارة عن مزيج من اليورانيوم المخصب والكربون، ورغم صغر حجمه الا انه يمكن الاستفادة به. وقد تم تشغيله عام 1966 حيث يقوم بفصل وتنقية البلوتونيوم من الوقود المحترق.
3. هناك بعض اقسام معهد وايزمان براحبوت ومعهد التخنيون بحيفا والجامعة العبرية بالقدس يجري فيها بحوث تتعلق بالطاقة الذرية وتنسق

---

[1] ل أ ح م كمال شديد "القدرات النووية الباكستانية وتطورها" السياسة الدولية، العدد (133)، يوليو، 1998، ص247-248.

[1] المصدر السابق، ص248.

هذه البحوث تنسيقاً تاماً مع برنامج مؤسسة الطاقة الذرية الاسرائيلية بحيث يكمل كل منهما الآخر[1].

تقوم اسرائيل بجهود ذاتية لاستخلاص اليورانيوم من صخور الفوسفات غير الصالحة لانتاج الاسمدة الفوسفاتية. وفي عام 1975 عمل تقدير لكميات اليورانيوم الموجودة في الفوسفات في النقب فعثروا على كمية تتراوح بين (30.000) الى (60.000) طن من اليورانيوم الطبيعي. وكذلك تقوم اسرائيل بشراء كميات من اليورانيوم من السوق العالمي بخاصة السوق الغربي والافريقي.

وقد امدت جنوب افريقيا اسرائيل بكميات من اليورانيوم الطبيعي دون الاعلان عن ذلك في نطاق برنامج التعاون بين اسرائيل وحكومة الاقلية البيضاء السابقة. كما تحصل اسرائيل على اليورانيوم بطرق غير مشروعة مثل سرقة 200رطل من اليورانيوم المخصب من معمل مؤسسة المواد والمعدات النووية في "ابولو بولاية بنسلفانيا" ومثل سرقة شحنة الباخرة شيزر بروك من اليورانيوم[2]. وتقوم اسرائيل باجراء تجارب على طرق جديدة اقتصادية لتركيز اليورانيوم الطبيعي لتوفير كميات الكهرباء والتي تستخدم بشكل كبير في الطرق الاخرى المعروفة كما تمكنت من انتاج الماء الثقيل وتسعى الى استخلاص البلوتونيوم[3].

لقد نشرت معلومات كثيرة حول امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية. فقد اشارت عدة تقديرات الى امتلاكها لعشرات القنابل النووية، بل ان هناك تقدير يشير الى امتلاكها الى 140سلاحاً نووياً على اساس تمكنها من توسيع حجم كمية المواد النووية لديها باكثر مما تقرر التحليلات التي تعتمد على المعلومات المتداولة حول طاقة مفاعل ديمونا، والى 200 قنبلة نووية على اساس ان

---

[2] امين حامد هويدي "الصراع العربي-الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص116-117..

[1] المصدر السابق، ص108.

[2] المصدر السابق، ص120.

اسرائيل انتجت مقادير من البلوتونيوم تكفي لصنع هذا العدد من الاسلحة النووية[1].

لقد اتبعت اسرائيل سياسة الغموض حول برنامجها النووي العسكري، اذ انها لم تفصح عن ماهية هذا البرنامج ولم تعلن عن امتلاكها للسلاح النووي وتسعى الى اضفاء قدر كبير من الشك حول برنامجها النووي. والغاية من وراء ذلك هو جعل العرب يعيشون في حالة خوف ويأس تدفعهم بعدم المجازفة في الحرب معها وقبول شروطها بالسلام. كذلك ان عدم الاعلان عن قدرتها النووية يتناقض مع سياسة عدم الانتشار التي تسعى اليها واشنطون. وقد يكون الدافع هو خشية اسرائيل من وجوب تدخل الهيئات الدولية لغرض التفتيش[2].

اما رد فعل الولايات المتحدة فكان السكوت عن البرنامج النووي الاسرائيلي، وان الادارات الامريكية اهملت عن عمد على ما يبدو جميع التقديرات التي كانت تتناول كل الحقائق الخاصة بالسلاح النووي الاسرائيلي، ليس فقط تلك التي كانت تصدر عن الصحافة الامريكية، بل ايضاً التقارير التي كانت تصدر عن وكالة المخابرات المركزية. واثناء حرب الخليج عام 1991 كانت الفرصة سانحة للولايات المتحدة لكي تترجم سياستها ازاء امتلاك اسرائيل للسلاح النووي وذلك عندما سئل ديك تشيني وزير الدفاع الامريكي آنذاك، حول احتمالات استخدام الاسلحة اسرائيل للاسلحة النووية التكتيكية فانه اجاب بقوله "بالنسبة للاسرائيليين فانه من المحتمل ان يردوا بالتالي باستخدام فوق التقليدية". وهذا دلالة على علم واشنطون بامتلاك اسرائيل للاسلحة فوق التقليدية. وكانت الولايات المتحدة تتجنب ان تتخذ موقفاً يتسم بالحزم فيما يخص انضمام اسرائيل الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. وعكس هذا الموقف الامريكي حقيقة النظرية الامريكية الى قضايا الانتشار النووي حيث كانت تهدف الولايات المتحدة ان يتم التمديد الابدي للمعاهدة انطلاقاً من ان ذلك التمديد يؤمن هدف الولايات

---

[3] د.احمد عبد السلام "الرؤوس النووية الاسرائيلية: الخصائص والمقومات" السياسة الدولية، العدد (118) اكتوبر 1994، ص29-34.

[1] امين حامد هويدي، مصدر سبق ذكره، ص130-131.

المتحدة في ان لا تصبح هناك اطراف اقليمية قادرة على امتلاك الاسلحة النووية[1].

لقد تأكد خلال السنوات الاولى من اقامة اسرائيل انها لم تحل مشاكل السكان اليهود المقيمين فيها وان العرب يمتلكون تفوقاً سكانياً كبيراً وهم يحيطون بها، لذا بدأ البحث عن وسيلة غير تقليدية يمكنها الغاء مفعول التفوق البشري العربي او، في الاقل، تحييده. من هنا بدأ التفكير في الخيار النووي الاسرائيلي الذي اصبح في نظر القادة الاسرائيليين افضل وسيلة لتحقيق اهدافهم. وكان بن غوريون هو المبشر الاول بهذه الفكرة، حين تبنى في الخمسينات الدعوة الى تطوير خيار نووي اسرائيلي مستقل، واعتبار ذلك قضية مقدسة من اجل البقاء القومي. ومنع أي اختلال في ميزان القوى التقليدي لصالح العرب. وكان الخيار النووي في نظر بن غوريون هو خير وسيلة تحقق التوازن مع القوة العربية وتحييد التفوق العددي العربي. وقد تمسك بوجهة نظر بن غوريون جميع القادة الاسرائيليين الذين جاؤوا من بعده انطلاقاً من مبدأين معلنين:

1. عدم اعتراف اسرائيل المعلن والصريح بامتلاك قدرات نووية. وفي الوقت نفسه جعل الاخرين يستخلصون بانفسهم بان لدى اسرائيل حقاً خياراً نووياً مستقلاً وذلك من خلال انشاء اكثر من مفاعل نووي، وتنمية وتطوير البنية الاساسية البشرية والعلمية، التي تكفل لاسرائيل تحقيق هذا الهدف.
2. الاعلان المستمر بأن اسرائيل لن تسمح لاي طرف عربي بامتلاك قدرات نووية خاصة به[2].

وهذا يعني اولاً: ان اسرائيل حرصت على فرض الغموض على طريقة لجوئها للتهديد النووي وانها لن تستخدمه مباشرة او علانية. ثانياً: ان الخيار

[2] مراد ابراهيم الدسوقي "بين السلاح النووي الاسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي"، السياسة الدولية، العدد (120) ابريل 1995، ص58-60.

[1] محمد محمود ابو غدير "الخيار النووي الاسرائيلي بين فكرة الصراع المتوارث ومستقبل السلام" في كتاب "الخيار النووي في الشرق الاوسط" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص165.

النووي سوف يشكل المخرج الاخير ولن يتم استخدامه الا في حالة مواجهة الدولة لخطر يهدد وجودها[1].

دوافع امتلاك اسرائيل للسلاح النووي[2]:-

1. سعي القيادة الاسرائيلية الى تأكيد مفهوم القوة في بنائها لدولتها، فعسكرت مجتمعها وجعلت لمؤسستها العسكرية الغلبة في كل شيء واكدت مفاهيم التفوق العسكري والتقني لمواجهة العرب. وارتكزت السياسة الاسرائيلية لبلورة فلسفة القوة من تحديد مفاهيم معينة لهذه القوة التي لابد ان تكون قوة ذاتية حتى لا تتحكم فيها اهواء اخرى، وان تكون قوة حذرة من كل القوى الاخرى، حتى الصديقة منها. وعليها، أي هذه القوة، الارتباط بالقوى الاكبر استراتيجياً. ولم تصبح القوة وسيلة ضمانة البقاء لاسرائيل فقط، انما للدفاع المقترن بالعنف والعدوان وفرض الارادة على الاخرين وقهرهم في سبيل تحقيق مكانة اقليمية ودولية.
2. فرض الارادة والهيمنة من خلال الاجبار. ويعني الحق في شن الضربات ضد أي اعمال تعدها السياسة الاسرائيلية عدائية. وهو ما يمكن ان نطبقه على حالات عديدة قامت فيها اسرائيل بالعدوان، ومن ابرزها العدوان على المفاعل الذري العراقي في 7حزيران 1981.
3. كان الردع النووي الشغل الشاغل للقيادة الاسرائيلية في سبيل تملكه كخيار استراتيجي. واذا كان الاجبار هو المنع جبراً، فان الردع هو المنع سلماً، وبالتالي، فقد مثل "الردع النووي" مرتكزاً استراتيجياً للاسرائيليين.
4. طالبت اراء اسرائيلية بضرورة ان تكون لاسرائيل ذاتيتها الخاصة، لانه اذا كانت اسرائيل تتمتع بميزان قوة متفوقاً على العرب في المدى القصير، فعلى المدى الاستراتيجي فان هذا الميزان ليس في مصلحتها، نتيجة عوامل متعددة: **العامل الديموغرافي** المرتبط بعدد السكان العرب في بلدانهم نسبة الى عدد اليهود في اسرائيل. **والثاني الدخل القومي** الذي مهما زاد في اسرائيل فانه لا يقارن بدخل البلدان العربية. **والثالث العمق الجغرافي** الذي لا يتجاوز 27ألف كيلومتر مربع بالنسبة لاسرائيل، في

[2] محمود سعيد عبد الظاهر "الخيار النووي الاسرائيلي: الامكانيات-الاستخدام" في كتاب "الخيار النووي في الشرق الاوسط" بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص195.
[3] المصدر السابق، ص189-192.

مقابل ثلاثة ملايين كم مربع لدول المجابهة فقط (دول الطوق) نسبة الى العمق العربي الشاسع.

5. اخذت الاصوات التي تطالب في اسرائيل بتوفير سلاح رادع ذاتي تثير قلق المؤسسة العسكرية من الفارق الكمي بين العرب واسرائيل. وان امكانيات اسرائيل ستظل عاجزة في هذه الحالة اذا اقتصرت على الاعتماد على منظومات الاسلحة القتالية التقليدية مهما كانت متطورة، حيث اصبح ضرورياً ان تفكر القيادة العسكرية الاسرائيلية في توسعة امكانياتها بامتلاك منظومات الاسلحة غير التقليدية القادرة على الحاق اكبر قدر من الدمار بالخصم.
6. برر العديد من الاسرائيليين العاملين في المجال الاستراتيجي ضرورة تملك سلاح ردع نووي، لان ذلك سيؤكد التفوق الاسرائيلي الاقليمي، ويسمح لاسرائيل بالريادة، ويساعد القيادة الاسرائيلية على فرض الامر الواقع، الذي سينعكس ايجابياً على اسرائيل في أي اتفاقيات مقبلة، مع الاخذ بنظر الاعتبار محدودية رد الفعل الدولي والاقليمي.

ب. القدرات الصاروخية الاسرائيلية

اخذت اسرائيل ومنذ عام 1950 تنتج صواريخ ارض-ارض وصنعت انواعاً متعددة منها قصيرة المدى بمساعدة امريكية وفرنسية. وحتى عام 1967 كانت بعض الانواع من الصواريخ تصنع في فرنسا، ثم نقل المصنع الذي كانت تنتجه شركة مارسيل داسو الفرنسية الى اسرائيل ليكون تحت مراقبة السلطات الاسرائيلية مباشرة، حيث تمكنت من انتاج صاروخ (اريحا-1) الذي بامكانه حمل رؤوس نووية ويتألف من مرحلتين ويبلغ مداه (500) كم وحمولته (1000) كغم. وفي عام 1985 طورت اسرائيل صاروخ جديد ارض-ارض (اريحا-2) بامكانه حمل رؤوس نووية ويبلغ مداه (1500) كم وحمولته (1000) كغم ويعمل بنظام توجيه يتسم بالدقة ومنصوب على شاحنات متحركة. وقد قامت اسرائيل بنشر هذه الصواريخ داخل شبكات سرية اقيمت تحت الارض بصحراء النقب وهضبة الجولان السورية المحتلة، وبامكان هذا الصاروخ الوصول الى الدول العربية المحيطة باسرائيل والوصول الى اهداف في جنوب الاتحاد السوفيتي السابق[1].

---

[1] د.زياد خالد الدليمي "التعاون النووي بين الولايات المتحدة واسرائيل" في "الكيان الصهيوني والتسلح النووي"، مركز الدراسات الفلسطينية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص236-245. وانظر كذلك ع أ ح م مراد ابراهيم الدسوقي "الشرق الاوسط: منطقة خالية من

وفي مجال الاقمار الصناعية اطلقت اسرائيل القمر الصناعي (افـق-5) فـي 28آيار 2002 الذي يقوم بمد اسرائيل بمعلومات عن تحرك القـوات العـسكرية فـي الدول المجاورة والعراق وايران او أي تغيير في هذه القوات، كما لـه القـدرة الفائقـة على تصوير ما يدور في الدول المعادية لها والتقاط صور الاجسام الصغيرة بحجم اقل من متر في أي مكان محيط بالمنطقة. ويعد اطلاق هذا القمر احدى خطوتين، تمثلـت الاخرى في اطلاق صاروخ عابر للقارات من طراز شافيط سقط بالقرب من جزيـرة صقلية في البحر المتوسط. ولا يمكن النظر الى هذه الخطوات الاسـرائيلية باعتبارهـا وسيلة ردع فقط من خلال التأكيد على معادلة التفوق بل يمكـن اعتبارهـا ذات بعـد هجومي قد يجد طريقة للتحقيق في المدى القريب. ويحل (افق-5) محل القمر (افـق-3) الذي اطلق عام 1995 وتوقف عن العمل قبل عام ونصف واحترق فـي الفـضاء. وقد فشلت الصناعة الجوية الاسرائيلية في تجربة (افق-4) فـي كـانون الاول 1998 حيث هوى في البحر قبل وصوله الى مداره المحدد[1].

المبحث الثاني

انتشار القدرات الصاروخية

في 31آب 1998 فاجأت كوريا الشمالية اليابان بتجربة ثلاثة صواريخ (تايبو دونـغ-1) ذا الثلاثة مراحل والذي يصل مداه بـين (1500-2000كـم)، الامر الذي كان له آثار على الدول المجاورة لها والتي تقع على المحيط الهادي. وادعت حينذاك بيونغ يانغ ان هدف اطلاقها هو لوضع قمر صناعي في مداره. الا ان استخدام هذا الصاروخ لاطلاق قمر صناعي (الذي فشل في الوصول الى المدار) يعد حدثاً ذا اهمية استراتيجية. فان اطلاق هذا الـصاروخ الكـوري ذو الثلاثة مراحل المنفصلة يعد مسألة ناجحة ليس فقـط فـي الاسـتخدام النـاجح لتكنولوجيا متعددة المراحل والتي كانت تعد بمثابـة البدايـة العملياتيـة لتهديـد صاروخي بالستي متوسط المدى، ولكنه اعطى مصداقية لقدرة كوريا الـشمالية

الاسلحة النووية" اوراق استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، القاهرة، 1991، ص25.

[2] ل م جمال فتحي "ايران والصواريخ العابرة للقارات" الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، حزيران 2002. وكذلك صحيفة هاراتس الاسرائيلية في 2002/5/27 ترجمة نظيرة محمود خطاب.

على تطوير صواريخ متوسطة المدى يتراوح مداها بين (4000-6000كم) من نوع تايبو دونغ-2.

وقد اثار هذا الامر الاوساط السياسية الامريكية، اذ شكل الكونغرس لجنة من المختصين باسم لجنة رامسفيلد لغرض تقويم تهديد الصواريخ البالستية للولايات المتحدة، والتي صدر تقريرها في 18تموز 1998 والذي تمتع بمصداقية عالية في واشنطون نتيجة للمدى المتوازن لوجهات النظر، حيث ان اعضائها قد عينوا على اسس متساوية من قبل القادة الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس. وقد توصل التقرير بان التهديد الكوري الشمالي لاقليم الولايات المتحدة الناجم عن القدرات المتنامية للصواريخ البالستية هو اوسع واكثر نضوجاً ويتطور بسرعة اكبر مما ذكرته تقارير المخابرات المركزية وان هذه النتيجة يمكن ان تنطبق ايضاً. على تهديد الصواريخ البالستية للدول الاخرى، لاسيما في اوربا، حيث اعتبر الاوربيون انفسهم بامان اكثر نسبياً تجاه الصواريخ التي تمتلكها بعض الدول الاقليمية. وبعد اسبوع واحد جربت ايران صاروخ شهاب-3 بمدى 1300كم، في حين جربت باكستان في نيسان 1998 صاروخ غوري بمدى 1100كم[1].

ان تقرير رامسفيلد استند الى اعتبارات ثلاثة:

1. ان ظهور القوى الصاروخية البالستية لا يقتفي اثر النموذج الامريكي-السوفيتي لتطوير الصواريخ والتي تطلبت درجة عالية من الدقة والامان.
2. ان برامج تطوير الصواريخ البالستية الجديدة تحصل على مساعدة فنية واسعة من المصادر الخارجية من خلال الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا حيث تقدم كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية المساعدة بالاضافة الى تعاون وثيق بين القوى الصاروخية البالستية المتنامية نفسها.
3. ان هذه البلدان اصبحت اكثر خبرة في اخفاء وتطوير جهودها في ميدان الصواريخ البالستية.

---

(1) "New Momentum for Ballistic Missile Defense" Strategic Survey 1998-1999-International Institute for strategic studies, London, 1999, p.41-42.

ان ظهور قوى جديدة قادرة على انتاج صواريخ بالستية ذات مديات بعيدة يزيد من امكانية نقل انظمة كاملة من بلد الى بلد آخر. فالصين على سبيل المثال باعت صواريخ من نوع css-2 الى المملكة العربية السعودية في الثمانينات. واذا ما صدرت كوريا الشمالية او ايران انظمة صواريخ متوسطة المدى الى ليبيا التي لا تمتلك قدرات انتاجها بنفسها، فانها سوف تنقل صنفاً جديداً من الصواريخ البالستية الى شمال افريقيا والشرق الاوسط[1].

ان الصواريخ البالستية المزودة برؤوس حربية تقليدية ذات قدرات تدميرية عالية يمكن ان تسبب تدمير جوهري وتأثير سياسي مهم اذا ما اطلقت على المناطق الحضرية. وكما بينت الحرب العراقية-الايرانية، فان ذلك يمكن ان يلعب دوراً اساسياً في الصراع بين الدول الاقليمية الكبرى.

وحتى في حرب الخليج الثانية عام 1991 فأن الاعتبارات السياسية قد اجبرت الحلفاء على تخصيص موارد عسكرية لمواجهة هجمات الصواريخ العراقية ضد اسرائيل والسعودية. وعلى الرغم من ذلك، فان درجة الاتقان الواطئة في تطوير الصواريخ العراقية قللت من الخسائر التي يمكن ان تكبلها بحمولات كبيرة، وفق كل ذلك، فان تهديد الصواريخ الحاملة للاسلحة النووية والبايولوجية والكيميائية NBC اخذت تشكل مخاطر كبيرة بالنسبة لمخططي الدفاع والقيادة السياسية. وفي الوقت الذي تعد فيه الصواريخ البالستية صواريخ مثالية لاطلاق المركبات للاسلحة النووية فان هناك عوائق فنية هامة للصواريخ البالستية الحاملة للرؤوس الكيميائية والبايولوجية والتي بأمكانها ان تحتوي على تأثير شامل وخاصة على سكان لا يتمتعون بوسائل الدفاع المدني وبوسائل مضادة عسكرية. ان ضربات الصواريخ البالستية المزودة بالاسلحة الكيميائية والبايولوجية على القطعات والعقد اللوجستية والقواعد الجوية والموانئ يمكن ان تدمر قواعد الخصم، ان لم تسبب له خسائر جسيمة جداً. ان المكتب الامريكي لتقويم التكنولوجيا قد قدر في عام 1993 بأن صواريخ سكود التي تحمل ثلاثين كغم من الانتراكس يمكن ان تقتل بما يساوي 30-100الف من السكان في المناطق الحضرية اذا ما اطلقت في يوم مظلم في الليل او برياح معتدلة.

---

(1) IBID, p.42.

اما اطلاق هذه الاسلحة على كثافة سكانية عالية يمكن ان تسبب خسائر اكبر. ان البلدان النامية التي تمتلك هيكل متقدم من الصواريخ البالستية غالباً هي قادرة على وضع رؤوس حربية لاطلاق الاسلحة الكيميائية والبايولوجية. ان ترسانة العراق البايولوجية في حرب الخليج الثانية عام 1991 قد تضمنت (25) صاروخاً بالستياً برؤوس حربية. وحينما يكون هناك اعتقاد راسخ بأن انظمة جديدة لاسلحة الصواريخ البالستية الدفاعية وتكون فعالة في القتال، فان الدول التي لها طموحات عسكرية ربما تستمر في النظر الى الصواريخ البالستية كوسائل لاطلاق الاسلحة النووية والكيميائية والبايولوجية بفرصة عالية للوصول الى اهدافها[1].

ان الهجمات الصاروخية المكثفة على يوغسلافيا عام 1999 اثبتت بأن الصواريخ ستكون حتماً معدات ثابتة للحرب والردع في المستقبل واصبحت من الاسلحة الرئيسة لدفاع البلد مثل الطائرات والدبابات والمدافع. وعلى الرغم من ان بدايات استخدامها ترجع الى الحرب العالمية الثانية، اذ كانت الصواريخ الموجهة بطيئة الا انها شهدت تطوراً تقنياً-عملياتي لتظهر احد الانظمة الفعالة للاسلحة الدفاعية في كلا المجالات التقليدية والنووية. وان الحصول على هذه الاسلحة قد امن وبشكل لا يثير للشك الامكانية الدفاعية.

ومنذ استخدام الصواريخ لاول مرة من قبل المانيا في الهجمات على لندن عام 1944، فان اكثر من (17.000) صاروخ اطلق في الحرب. وان تجربة الحرب في افغانستان وحرب الخليج الاولى 1980-1988 وحرب الخليج الثانية قد اثبتت الفعالية غير الدقيقة للصواريخ نسبياً. لقد اجرى 1500 أختبار لهذه الصواريخ منذ عام 1991. وعلى الرغم مما قدمته دراسة مؤسسة RAND فان حوالي 33دولة لها امكانية استخدام الصواريخ البالستية في الحرب. وعلى الرغم من ان العقائد والتقنيات لاستخدام هذه الصواريخ قد تختلف من دولة الى دولة اخرى، فان عدم امكانيات منظومات الدفاع الجوي الحالية للتعرض الى الصواريخ تركت البلد مفتوحاً وتحت رحمة المهاجم[2].

---

[1] **IBID, p.43.**

[2] **Kapil Kak "Missiles proliferation and International security" in "Missle development and its impact on the global security"**

ان انتشار تكنولوجيا الصواريخ كانت منذ زمن طويل احدى الاهتمامات للمجتمع الدولي، وبالاخص في فترة الحرب الباردة بسبب بحث العديد من الدول عن هذه التقنية والسعي الى تطويرها وتطوير قواتها الصاروخية.

اذ ان التقدم الصناعي بشكل عام والتطورات في تقنية المعلومات وانتشار الانترنت وقدرة الحاسوب واطئ الكلفة وامكانية التشغيل العالي للافراد الحاملين لهذه التقنيات قد زاد من امكانية تطلع العديد من الدول لتطوير منظوماتها الصاروخية. ان تقنية تطوير هذه الصواريخ وبمديات 300-1000كم تبدو مسألة اساسية في الردع لاي بلد يتطلع لامتلاك مثل هذه الصواريخ. حيث ان ايران والعراق وكوريا الشمالية يتطلعون الى امتلاك هذه الاسلحة.

كما ان السياسات التي تقيد نقل تقنية هذه الصواريخ كانت في الغالب في اطار سياسة التوازن. حيث ان مصر بدأت برامجها في اواسط الخمسينات بمساعدة المانيا واخيراً مع الاتحاد السوفيتي.

وفي ذروة الحرب الباردة فان مساعي امريكا في المساعدة التقنية في تطوير برامج الصواريخ كان قد رد عليه من قبل الاتحاد السوفيتي عن طريق تزويده صواريخ سكود تقنياتها المرافقة لها للعمليات التقليدية الى حلفاءه في حلف وارشو.

ان التجارب التي اجرتها كوريا الشمالية للصواريخ ارض-ارض عام 1998 وفيما بعد والمساعي العراقية لشراء الصواريخ والكشف عن الاستفادة الليبية من المساعدات الالمانية في مجال الصواريخ قد اثارت دعوة مستشار الامن القومي الامريكي للرئيس ريغان الذي دعى الى وجوب ايجاد وسائل للسيطرة على انتشار الصواريخ وقيام نظام للسيطرة على الصواريخ وتقنياتها، الا انها دعوة لاقت احتجاجاً كبيراً في كل انحاء العالم حيث استمرت كل من اوربا وروسيا في مبيعاتها كما هو الحال بالنسبة للصين وكوريا الشمالية[1].

Department For Dissarmement affairs-DDA occasional papers" no2, September 1999, United Nations, p.21-22.
[1] IBID, P.23-25

ان سوق تقنية الصواريخ البالستية في آسيا قد سيطرت عليه الصين وكوريا الشمالية. كما انتشرت التقنية الروسية في الصين والتقنيات الصينية في باكستان وتقارير حول انتقال تقنيات امريكية حساسة بما فيها انظمة توجيه الصواريخ المتطورة. اذ ان نقل التقنيات هنا كان لفائدة تجارية في اغلبها. لقد ذكرت وسائل الاعلام بأن الصين قد حصلت على عقود تقنية دفاعية موقعة مع (52) دولة، كما ان الحصول على التقنيات لم يكن فقط من الولايات المتحدة والصين وانما ايضاً من فرنسا واسبانيا واستراليا واسرائيل. ان النموذج العالمي المتطور للصواريخ البالستية ليس هو فقط تحديد مشكلة عن طريق التهديدات المدركة فحسب وانما ايضاً من خلال مما وصف مسبقاً على انه الزخم التقني ذاتي الدعم.

ان الصين وكوريا الشمالية قد لعبت دوراً في تطوير الصواريخ في مصر وسوريا وايران والعربية السعودية وباكستان والعراق. وفي قضية باكستان فان احدى الخيوط المشتركة التي اديرت من خلال كل هذه الصواريخ، 300كم من طراز 11، 600كم طراز M9 و 1700كم طراز غوري 1، 2000كم من طراز غوري 2و 600كم من طراز شاهين الذي اطلق في نيسان عام 1999 رداً على اختبار الهند لصاروخ اغني، هي العلاقة الصينية الباكسنانية. ان باكستان التي اكدت بانها استلمت صواريخ من الصين في اوائل عام 1991 قد اهتمت بشكل كبير بهذا التطوير. ووفقاً لاحدى الوسائل الاعلامية فان علاقة كوريا الشمالية بتطوير برامج المقذوفات الباكستانية لا يمكن انكارها. اذ ان تجهيز الصين لتقنية الصواريخ للباكستان يبدو انه بدأ في الثمانينات مع مساعدة في المجال النووي وان الهدف فقط يمكن معرفته عن طريق حافز بقاء الهند ضمن هذه الستراتيجية وتحييد تفوقها الواضح في مجال القوات التقليدية.

لقد مكنت القدرة الصاروخية الباكستان من الوصول الى اغلب دول غربي آسيا وخصوصاً اسرائيل، وهذا يعتبر تطوراً مهماً جداً ويتجاوز التأكيد الهندي لخيارها النووي بسبب ان الهند ومراكزها السكانية واغلب الاهداف الاقتصادية ستكون ضمن مدى هذه الصواريخ. ويبدو ان التعاون النووي الباكستاني-الصيني كان متوقعاً ان يستمر كما كان في السابق وربما سيتطور في

المستقبل. ان المسعى الباكستاني للزعامة من اجل ان تكون قوة مؤثرة اقليمية سوف تكون من المحتمل في مجال الصواريخ على الرغم من افتقار الباكستان الى توجيه استثماري واقتصادي وتقني قومي يمكن ان يؤمن لها استقراراً ونفوذ طويل الاجل[1].

ان كل من الصين وكوريا الشمالية معروفة ايضاً بقيامها بتزويد ايران بتقنية الصواريخ والتي قامت ايران بدورها بتطوير صواريخ شهاب-3 وشهاب-4، وقد ساعدت سوريا ايضاً التي اصبحت في موقف جيد لتطوير صواريخ سكود-2. وان الصواريخ الاسرائيلية من طراز-اريحا-2 والتي تشكل بدورها عنصر ردع لامنها القومي تصل الى كافة انحاء العالم العربي وايران. وان انتشار الصواريخ البالستية في غرب آسيا قد غير العقيدة العسكرية وبشكل سريع. ويظهر الاستعراض الاستراتيجي الاسرائيلي بانه يوحي الى بناء وقيادة ستراتيجية قادرة على تقويم التهديدات البعيدة وادراتها للمهام بعيدة المدى.

ان وجهات النظر الاسيوية قد ركزت بشكل كبير على تقنيات الصواريخ قصيرة المدى 500كم والمتوسطة المدى 1500-1800كم. وتعتبر هذه من الاسلحة القتالية. ان التطورات في وجهات النظر الغربية اتجهت نحو استئناف استراتيجيات التدخل. وبموجب المفهوم الجديد لحلف الاطلسي فان القوات العسكرية خارج نطاق الامم المتحدة سيتم استخدامها في مناطق خارج الحدود الجغرافية للاطلسي للحد من الصراعات العرقية والاقليمية. ولابد من الاشارة الى توصيات عام 1988 حول الاستراتيجية الامريكية بعيدة المدى والتي وضعت عن طريق كيسنجر وبريجنسكي اللذان ايد استخدام الصواريخ البعيدة المدى في عمليات التدخل ضد الدول النامية. ولا يوجد هناك مفاجئة بان الدول النامية تهدف الى فهم وادراك هذه الاسلحة كوسيلة من وسائل القوة الاستراتيجية لتقليل الوهن ونقاط الضعف[2].

---

(1) IBID P.28-29.
(2) IBID, P.29-30

المبحث الثالث

عوامل انتشار الاسلحة النووية

لقد ازدادت مساعي الدول نحو امتلاك اسلحة الدمار الشامل في فترة ما بعد الحرب الباردة بشكل ملفت للنظر، وان الرغبة في امتلاكها هي ليست فقط متزايدة ولكن متسارعة ايضاً بحيث اخذ البعض يطلق عليه العصر النووي الثاني، وبالتالي اصبحت المسألة التي ينبغي ان تهتم بها الدول المعنية هي كيفية التعايش مع الاسلحة النووية وليس كيف منع انتشارها[1].

اولاً - التحديات والمشاكل الإقليمية

لعبت التحديات والمشاكل الإقليمية دوراً هاماً في حث الدول الى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. ان الشعور بالتهديدات والمخاطر الدائمة من الدول المجاورة اخذ يدفع هذه الدول في البحث عن رادع فعال يقلل من حدتها أو يضعفها أو يمنعها. فمنذ عام 1979، فأن سياسات إيران الدفاعية قد عكست

---

(1) محمد عبد السلام "ورقة العمل في ندوة مستقبل الاحتكار النووي الاسرائيلي" المستقبل العربي، العدد 208/حزيران/ يونيو 1996، ص51.

التوتر بين توجهين متنافسين (وليسا بالضرورة متناقضين): العالمية الإسلامية والقومية الفارسية. وكان لهما عبر أزمان معينة وأوضاع معينة تأثيرات متفاوتة على السياسة الإيرانية. ان الاتجاه الإسلامي قد هيمن على السياسات الإيرانية خلال الثمانينات، في حين أخذت القومية الفارسية مكاناً تالياً في التسعينات. ان الزعماء الدينيين الإيرانيين يعتقدون بان الجمهورية الإسلامية تلعب دوراً رئيساً في الشؤون العالمية كنقطة إسناد للثورة الإسلامية وحامية للمسلمين المضطهدين في كل مكان. وطبقاً لذلك، فإنهم يعتقدون بأن قدر العالم الإسلامي يعتمد على قدرة إيران لتحويل نفسها الى قوة عسكرية يكون بمقدورها الدفاع عن مصالح المسلمين. ان هذا الإدراك يقود ايضاً طهران لدعم الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وكل مكان من اجل تقويض التأثير الأمريكي وجعل البيئة الإقليمية والدولية ملائمة للمصالح الإيرانية ومنح النظام الإيراني الإسلامي مصداقية في الداخل والخارج. ان اغلب الإيرانيين يعتقدون ايضاً بأن بلادهم هي قوة إقليمية بسبب الجغرافية والديموغرافية والموارد الأولية. ان التصور يبين بأن إيران يجب ان تصبح قوة مهيمنة في الخليج العربي لأنها اكبر دولة في الخليج، ولها أطول ساحل فيه، وعندها المصالح النفطية والغازية. وهذا يتطلب قدرة تمكنها ان تهيمن على الخليج العربي عسكرياً وتنكرها لغيرها للتأثير على التطورات في المنطقة وللدفاع عن المصالح الحيوية الإيرانية ضد الولايات المتحدة والعراق والمملكة العربية السعودية[1].

وهناك فجوة كبيرة، ومع ذلك فانه بين الصورة الذاتية وطموح النظام وبين واقع الضعف العسكري الإيراني، فان جهود إيران لتوسيع وتحديث قواتها المسلحة وتعزيز قدراتها العسكرية هي موجهة لردم هذه الفجوة. ان مشاكل إيران المالية، مع ذلك، قد منعتها لتحقيق هدفها لبناء قدرات عسكرية كبيرة. وبالنتيجة فإنها كرست مزيداً من مواردها المتاحة للصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، والتي من المحتمل قد وفرت القدر الأكبر من دفاعاتها. وفي هذا الإطار يرى البعض بان الأسلحة النووية سوف تحول إيران الى قوة إقليمية كبيرة توفر لها مع هذه الوسائل تخويف جيرانها، وتمكنها من لعب الدور الذي تريده كما يعتقد ان المنافع من وراء حيازة إيران على الأسلحة النووية تكمن في:-

---

[1] Michael Eiesenstat "Living With a Naclear Iran? " Survival vol 41 no3 Autumn 1999 The International Institute For Strtgegic Stndies UK, P.125-126.

1. تعزيز قوة النظام في عيون الشعب الإيراني.
2. إشاعة الخوف في بلدان الخليج العربي وتقويض ثقتهم بضمانات الأمن الأمريكية من اجل وضع نهاية للوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة.
3. ردع استخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل ضد المدن الإيرانية والمراكز السكانية في حالة نشوب حرب جديدة.
4. تهديد حلفاء الولايات المتحدة مثل إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية من اجل الحصول على قوة خلال الازمات أو المواجهات.
5. ردع الانتقام لمحاولة ضرب ناقلات النفط في الخليج أو غلق مضيق هرمز (على الرغم من ان ذلك هو الخيار الأخير بالنسبة لطهران، طالما إنها تصدر ما يقارب كل نفطها من المضيق).
6. إثارة الرعب في أفغانستان وأذربيجان من خلال إثارة الازمات والحروب.

ان الأسلحة النووية ربما تكون الطريق الوحيد لإيران لكي تصبح قوة عسكرية بدون استنزاف اقتصادها. ففي الوقت الذي يكلف فيه برنامج الأسلحة النووية المليارات، فان إعادة بناء قواتها المسلحة التقليدية ربما يكون عشرة مليارات دولار[1].

ان شعور إيران من تهديدات محتملة أو فعلية من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وصراعها مع العراق في ظل النظام السابق كان احد الدوافع التي شجعتها على امتلاك الرادع النووي بالرغم من اختلاف التهديدات ما بين كل حالة من حالات هذه الدول الثلاث. إلا انه من الممكن استنتاج ان إيران وجدت ان تطوير قدراتها الصاروخية واسلحتها فوق التقليدية يمكن ان يوفر لها ضماناً ضد أية تهديدات في المستقبل من جانب هذه الدول الثلاث، بالإضافة الى ان هذه القدرات يمكن ان تساعد على تعزيز المكانة الإقليمية والدولية لإيران[2]. كذلك شكلت الدروس المستفادة من الحرب العراقية الإيرانية تحذيراً لإيران بأن تستعد لأية مفاجئات تكنولوجية مما كان حافزاً لتوقع إمكانية تعرضها لهجوم

---

[1] **Ibid, P.126.**

[2] **احمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص294.**

بأسلحة الدمار الشامل. أضف الى ذلك، ان إيران استنتجت إنها يجب إلا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي يفرضها المنافسون على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية، مما يعني ان دروس هذه الحرب شكلت اساساً للتفكير الاستراتيجي الإيراني في عقدي الثمانينات والتسعينات[1].

إما كوريا الشمالية فان حيازتها على الأسلحة النووية سيساعد في القدرة على ممارسة الضغط على كوريا الجنوبية واليابان لتقليص روابطهما مع الولايات المتحدة، إذ ان أجراء مزيد من الاختبارات على الصواريخ البالستية قد يجعل جيران كوريا الشمالية يدركون الخطر المحدق بهم. وقد أخذت هذه المسألة تثير ردود فعل في هذين البلدين، وفي أماكن أخرى في شرق آسيا. كذلك ان من شأن امتلاك كوريا الشمالية الأسلحة النووية ان يردع القوى الخارجية عن محاولة استغلال ضعفها. وربما يكون ذلك دافعاً لمطالبة اليابان للحصول على قدرة نووية وربما بشكل لا يسترعي الانتباه وخلال فترة زمنية وجيزة في حال وجود قرار سياسي بذلك. ومن الممكن ان ترغب كوريا الجنوبية ايضاً في الحصول على قدرة نووية خاصة بها. وفي السبعينات نجح الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على النظام السياسي في كوريا الجنوبية وعلى مورديه في إحباط طموحاته النووية. ويرى بعض المحللين انه من الضروري ان تتخذ الولايات المتحدة خطوات سياسية لتعزيز ثقة كوريا الجنوبية واليابان بها، خصوصاً إذا رأت الولايات المتحدة أبداء معارضة فعالة لسعي هاتين الدولتين للحصول على قدرة نووية خاصة بهما. وعوضاً عن ذلك، قد تصبح كوريا الجنوبية أكثر عزماً على تأمين التدرجية لكوريا الشمالية (أي تفادي زعزعة استقرار النظام أو انهياره)، وبالتالي قد تصر على مواصلة سياستها في تعزيز اتصالاتها مع الشمال، حتى لو رغبت الولايات المتحدة في ممارسة مزيد من الضغط على كوريا الشمالية لإجبارها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتفكيك برنامجها النووي[2].

---

[3]احمد إبراهيم محمود "البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية" السياسة الدولية، العدد (131)، يناير 1998، ص316.

[1] ابرام ان شولسكي "كوريا" في التقييم الاستراتيجي"، تحرير زلمي خليل زاد، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1997، ص198-201.

وبالنسبة للهند فان التهديدات الإقليمية شكلت احد أسباب امتلاكها للأسلحة النووية. فقد سعت الهند الى احتواء التهديد الصيني وكانت تشعر دوماً بالقلق من القدرة النووية الصينية منذ أجراء الصين أول تجربة نووية في عام 1964. ورغم ان تطوير الصين لقدراتها النووية كان موجهاً اصلاً ضد الاتحاد السوفيتي السابق، إلا ان الهند شعرت بقلق شديد حيال ذلك الأمر الذي دفعها الى تطوير قدراتها النووية. ولذلك ارتكزت السياسة النووية الهندية على عاملين رئيسيين، اولهما يتمثل في رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين وتحقيق تكافؤ استراتيجي معها، ويتمثل ثانيهما في رفض الهند لحالة عدم التوازن والمساواة القائمة في الساحة الدولية في مجال الانتشار النووي. لقد أدت التجربة النووية الصينية في عام 1964 الى إحداث تغيير جذري في السياسة الهندية حيث شعرت الهند بعد ذلك إنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الاستراتيجي، ولاسيما، ان هذا التفجير جاء بعد ان كانت الصين قد ألحقت هزيمة عسكرية بالهند عام 1962، مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك الى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي[1].

وكذلك يعد التحدي الباكستاني عاملاً آخراً في تمسك الهند ببرنامجها النووي. فمن وجهة نظر الهند، فان قيام باكستان اثر في مستقبلها الاستراتيجي من نواح متعددة. وبداية اخل بالوحدة الجغرافية الطبيعية لشبه القارة بخلق تهديد عسكري جديد ساهم في تعقيد جهود الهند لتوحيد الجماعات الفرعية المتفاوتة اقليمياً ولغوياً وثقافياً، من خلال تحول باكستان الى مصدر لكل من المعونة المادية والإلهام العقائدي لمختلف المطالبات الانفصالية. وان باكستان قد أجبرت الهند على توظيف الموارد الاقتصادية والعسكرية في صراع على الهيمنة السياسية داخل منطقة جنوب آسيا، في الوقت الذي كان فيه من الممكن جداً ان تخصص هذه الموارد لأداء دور اكبر خارج المنطقة، وربما على المستوى العالمي[2].

---

(1) احمد إبراهيم محمود "أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية" السياسة الدولية، العدد 133، يوليو 1998، ص251- 252.

(2) اشلي جيه يتليس "جنوب آسيا" في "التقييم الاستراتيجي" مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1997، ص305.

وتواجه الهند خلافات حدودية مع الصين وباكستان وأخذت تخشى من ان تطور التعاون بين هذين البلدين سيؤدي الى تهديد أمنها القومي، لاسيما التعاون الاستراتيجي والنووي. والصراع يبدو محتدماً بين الهند وهاتين الدولتين على النفوذ والأدوار الإقليمية في المنطقة وبطبيعة الحال ان الطرف الذي يملك قدرات شاملة اكبر، من النواحي الاقتصادية والعسكرية والنووية سوف يصبح أوفر حظاً في اكتساب النفوذ الإقليمي في جنوب شرق آسيا[1].

إما باكستان فقد ارتبطت دوماً سياستها النووية بالسياسة النووية الهندية وكان اتجاهها نحو تطوير قدراتها النووية مرتبطاً برغبتها في مجاراة الهند وتحقيق التكافؤ معها. فقد أدت الجهود الهندية المكثفة في المجال النووي خلال الفترة ما بين 1965-1975 الى إثارة اهتمام مماثل في الباكستان التي قامت في عام 1972 بإنشاء أول محطة للطاقة النووية في كراتشي بالتعاون مع كندا بطاقة كهربائية بسعة 127 ميجاوات، وبعد أجراء الهند أول تفجير نووي لها عام 1974، أبدت باكستان اهتماماً مماثلاً الى درجة ان رئيس الوزراء الباكستاني وقتذاك ذو الفقار علي بوتو هدد بأن الشعب الباكستاني سوف ينتج القنبلة الذرية حتى لو اضطر الى أكل العشب[2].

وتلعب التحديات الإقليمية بالنسبة لإسرائيل عاملاً مهماً لحيازتها على السلاح النووي، حيث إنها لازالت في حالة عداء مع عدد من الدول العربية، والتي حسب صناع قراراتها لازالت تتعرض لتهديدات من الدول العربية، وما دام التهديد العربي مستمراً فان ضبط التسلح يعد اجراءاً للخطر، وتبعاً لذلك ترى إسرائيل ان ضبط التسلح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية السلام ويتوقف على القبول الكامل بشرعية الدولة العبرية وانتهاء التهديد العسكري، فضلاً عن ان إسرائيل تشير الى تعرضها للتهديدات من جانب البرنامج النووي الإيراني والصواريخ ارض-ارض السورية[3].

---

(3) احمد إبراهيم محمود "أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية" مصدر سبق ذكره، ص253.

(1) المصدر السابق، ص254.

(2) محمد عبد السلام "الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" السياسة الدولية، العدد (120) ابريل 1995، ص71.

ثانياً: العوامل الداخلية

تعد العوامل الداخلية من العوامل المهمة التي تدفع الدول لاقتناء السلاح النووي. فغالباً ما يكون للتحديات الإقليمية انعكاسات على الجماهير التي تمارس ضغطها على صناع القرار، لاسيما، حينما تكون تلك التحديات مزمنة أو ان الدولة تجاور أخرى أقوى منها. وقد تأثر صناع القرار في الهند برغبة الجماهير الهندية في ان تكون الهند دولة نووية. وحينما أجرت الهند تجاربها النووية في آيار 1998 ذكر وزير الدفاع الهندي بأن التجارب النووية الهندية تهدف الى التجاوب مع هواجس داخلية في مجال الأمن القومي، أكثر مما ترتبط برغبة الهند في رد الصين أو باكستان، وبالتالي فانه من الممكن ان تكون الحكومة الهندية المتطرفة السابقة قد أقدمت على أجراء هذه التجارب النووية من اجل زيادة شعبيتها في الداخل، ولاسيما إنها وصلت الى الحكم بأغلبية ضئيلة وتعتبر حكومة أقلية في الهند. وكانت سياسة هذه الحكومة منذ البداية تقوم على التشدد من اجل التناغم مع الشارع السياسي الهندي. وقد حققت الحكومة الهندوسية المتطرفة بالفعل نجاحاً كبيراً في هذا الصدد، وانعكس ذلك بجلاء في زيادة شعبيتها بشكل كبير بعد أجراء التجارب النووية. وأصبح لرئيس الحكومة اتال بيهاري فاجبايي رصيداً شعبياً كبيراً وهذا ما ساعده في الفوز بأغلبية ساحقة في الانتخابات[1].

وفي باكستان شكلت الضغوط الشعبية سبباً هاماً في حث الحكومة على أجراء التجارب النووية رداً على التجارب النووية الهندية. فقد كان للضغوط العنيفة التي مارستها النخبة المثقفة ووسائل الأعلام والمؤسسة العسكرية على حكومة نواز شريف اثراً في القيام بالتجارب النووية، وعلى الرغم من ان هذه الحكومة كانت قد وصلت الى الحكم بأغلبية كاسحة عام 1997. وقد بدت هناك مؤشرات واضحة بقوة خلال الفترة ما بين أجراء التجارب النووية الهندية والتجارب النووية الباكستانية، وهي الفترة التي شارفت حوالي أسبوعين، حيث ساد اعتقاد في الأوساط الشعبية الباكستانية مفاده ان نجاح الهند في أجراء تجاربها النووية يمكن ان يغريها على مهاجمة باكستان عسكرياً، وربما استخدام

---

[1] احمد إبراهيم محمود "أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية" مصدر سبق ذكره، ص253.

الأسلحة النووية. وقد كثفت أحزاب المعارضة خلال هذه الفترة القصيرة انتقاداتها للحكومة الباكستانية، لاسيما من جانب بنازير بوتو، كما ان عدداً من القادة العسكريين المتقاعدين هددوا بأن القوات المسلحة ربما تقدم على الإطاحة بحكومة نواز شريف إذا تأخرت عن أجراء التجارب النووية. ولذلك فان الحكومة الباكستانية وجدت نفسها مضطرة الى أجراء التجارب النووية[1].

ثالثاً: الموقف السلبي من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

منذ التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عبرت الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية عن انتقاداتها لهذه المعاهدة بسبب الصفة التميزية التي جاءت بها حيث أعطت للدول الخمس الكبرى النووية حق امتلاك السلاح النووي وحرمت على الدول غير الحائزة حق امتلاكه. فالسياسة النووية الهندية تقوم على رفض معاهدة حظر الانتشار النووي لاعتبارات عديدة أبرزها، ان الهند رأت ان هذه المعاهدة لا تخدم إلا مصالح الدول الحائزة على الأسلحة النووية، كما رفضت أي اتفاقية تكرس الوضع النووي القائم الذي يقسم العالم الى فئتين كما أسلفنا. كما رفضت المعاهدة بسبب امتناع الدول الكبرى الأخرى الالتزام بجدول زمني للتخلص من ترسانتها النووية. كذلك ترى الهند ان أي تفتيش تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمنشآت النووية سوف يوفر تقييماً دقيقاً للمخزون الهندي من المواد النووية وهو ما لا تقبله الهند، حيث ترى ان الغموض يضفي قدراً اكبر من المصداقية على الرادع النووي الهندي وسوف يحرمها هذا الانضمام الى المعاهدة من هذه الميزة، كما سيمنعها من امتلاك المواد النووية. كذلك رفضت الهند الانضمام الى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لان ذلك سوف يمنعها بالضرورة من أجراء التجارب اللازمة لتطوير قدراتها النووية، ورغم ان الدول النووية الكبرى تستطيع تطوير قدراتها النووية من دون الحاجة الى أجراء التفجيرات الفعلية، إلا ان الهند لم تصل بعد الى هذا المستوى، كما لا يتصور ان تستطيع الهند من الوصول الى هذا المستوى من التطور التكنولوجي خلال فترة سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[2].

---

(2) المصدر السابق، ص255.

(1) المصدر السابق، ص252.

كذلك ترفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لأنها لم تمنع الدول المنظمة إليها من السعي الى امتلاك الأسلحة النووية والاقتراب من العتبة النووية، وبالتالي فان إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على ضمانات المعاهدة لأمنها القومي، خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط الذي فشلت فيه هذه المعاهدة. كذلك ترفض إسرائيل نظام التفتيش والرقابة الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من الامتثال للمعاهدة، إذ تعتقد انه نظام غير محكم يعتمد على 200 مفتش يضيعون وقتهم في إعمال التفتيش في بلدان مثل كندا والسويد.

كما ان المعاهدة لا تنص على إمكانية القيام بعمليات تفتيش خاصة على اتهامات أو شكوك، ويعتمد النظام بأكمله (بما في ذلك اختيار المفتشين) على موافقة الدول المعنية، وتضر مثل هذه الشروط بالنظام والمفتشين وتعوق إمكانية الكشف المبكر. ولإسرائيل تحفظات على مشكلة الانسحاب من المعاهدة. فطبقاً للمادة العاشرة من المعاهدة يمكن بناء على اختياره بعد مهلة ثلاثة اشهر فيما يعتبر ممارسة للسيادة الوطنية، وبالنظر لوجود إطراف في المنطقة لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل فان ذلك يشكل ثغرة إذا ما طالبت أحدى الدول العربية الموقعة على المعاهدة بالانسحاب منها[1].

وعلى الرغم من نص المعاهدة على جواز الانسحاب منها فانه من الناحية العملية امراً صعباً. وحالة كوريا الشمالية تؤكد على ذلك. فاثر إعلانها على قرارها بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في 12آذار/مارس 1993 سارع مجلس الأمن الى اتخاذ إجراءات ضدها إلا ان رفض الصين أدى الى إيقاف ذلك. ولكن المجلس عاود في 12آيار/ مايو 1993 تهديداته وتمكن من إصدار قرار يطالب كوريا الشمالية بإعادة النظر في قرارها بالانسحاب من المعاهدة وفتح منشآتها العسكرية المشتبه بها إمام التفتيش الدولي وذلك خلال مدة أقصاها 12حزيران/يونيو 1993 وألا ستتعرض الى عقوبات دولية مما اضطرها الى إعلان وقف انسحابها الذي كان مقرراً ان يبدأ في اليوم التالي[2].

---

[1] محمد عبد السلام "الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" مصدر سبق ذكره، ص71- 72.

[2] فتحي علي حسين "العلاقات بين الكوريتين بين المد والجزر" السياسة الدولية، العدد (113) يوليو 1993، ص186.

إلا انه بعد ممارسة الولايات المتحدة الضغوط على كوريا الشمالية وبعد مفاوضات توصلت الدولتان في 17اغسطس /آب 1994 على اتفاق ينص على تعهد كوريا الشمالية بالبقاء في عضوية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والاستغناء عن المفاعلات الجرافيتية واستبدالها بأخرى تستخدم الماء الخفيف في مقابل تعهد الولايات المتحدة بضمان حصول بيونج يانج على مصادر بديلة للطاقة وإقناع الحلفاء بدفع تكاليف التحول النووي وتقديم المساعدات الفنية[1]. علماً انه سبق لكوريا الشمالية ان منعت خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دخول موقعين يشتبه في أنهما ينتجان أسلحة نووية. وقد رفع هانس بلكس مدير الوكالة تقريراً الى مجلس الأمن، أشار فيه، الى فشل خبراء الوكالة في اخذ العينات الضرورية من المصنع الكيماوي الإشعاعي في موقع (يونجبيون)، وكنتيجة لتدخل الصين أصدر المجلس دعوة (لا تحمل طابعاً الزامياً) يطالب فيها كوريا الشمالية والتي يشتبه في إنها تطور برنامجاً نووياً ذا طابع عسكري السماح لمفتشي الوكالة بالقيام بعمليات التفتيش المتفق عليها[2]، ولما أبلغت الوكالة الأمم المتحدة بأنه لم يعد في امكانها ضمان التزام كوريا الشمالية بأجراء الرقابة في المفاعلات النووية لوحت أمريكا بفرض عقوبات خارج نطاق الأمم المتحدة في حالة فشل إصدار المجلس بفرض عقوبات على كوريا الشمالية[3].

رابعاً: تهريب الأسلحة والمواد النووية

ان واحدة من النتائج الرئيسة التي يمكن ان نضعها نتيجة تلاشي نظام ثنائي القطبية في العالم هي التخطي المتزايد للحدود وزيادة الكيانات من غير الدولة التي أخذت تتفاعل في عدة اتجاهات حول العالم وظهرت نشاطات خصبة سرية مثل التهريب الدولي. وللتهريب النووي خاصة بعض الصفات، إذ انه غير مشروع وانه يمارس بشكل خفي ويعمل بشكل بعيد عن إجراءات الرقابة المنفذة من قبل أجهزة التفتيش والوكالات الوطنية والدولية المسؤولة بشكل مباشر عن سياسات عدم الانتشار النووي.

---

[3] ل أ ح م عبد الرحمن الهواري "الصناعات العسكرية لكوريا الشمالية وعلاقتها بمنطقة الشرق الأوسط" السياسة الدولية، العدد (140) ابريل 2000، ص206.

[1] محمد الانور محمد حسانين "الكوريتان عودة الى أجواء ألازمة" السياسة الدولية، العدد (117) يوليو 1994، ص220.

[2] المصدر السابق، ص222.

لقد ازدادت هذه النشاطات منذ عام 1990 بشكل كبير وطبقاً لتقرير معد لهذه الدراسة فان هذه المشكلة قد ازدادت بشكل كبير من مستوياتها المتواضعة في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة الى نسب كبيرة جداً للسنوات الثلاثة اللاحقة لها. فعلى سبيل المثال فقد أشير الى 14حادث لعام 1991 وأكثر من 80لعام 1992. وقد اتسعت الحوادث وازدادت الى أكثر من سبع مرات بين 1990-1993 لتصبح 150 حادث في عام 1993. ثم قل العدد الى 90 حادث في عام 1994 ليزيد الى 194 عام 1995 ثم قل الى 65 في عام 1996 ليصبح 26 حادث فقط في عام 1997[1].

ان تمحيص دقيق للمعلومات المجمعة لهذه الدراسة تبين بأن التهريب الدولي قد أصبح بشكل حاد فيما يخص روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وبعض دول حلف وارشو. ومنذ عام 1990 فأن بلدان الاتحاد السوفيتي السابق قد ساهمت لوحدها بأكثر من ثلثي مجمل التجارة غير القانونية للمواد النووية. وان مجموع 326 حادث أو ما يساوي 68% شكل سرقة للمواد النووية في هذه البلدان. وإذا ما جمع هذا الرقم مع تلك البلدان التي كانت أعضاء في حلف وارشو في أوربا الشرقية فان النسبة تتصاعد الى 379 حادث أو ما يساوي 79% من التهريب النووي[2].

ان أسباب تجارة المواد النووية غير المشروعة والتي بدأت في عقد التسعينات ترجع الى ان تفكك الاتحاد السوفيتي قد جلب العوز الى أشخاص عديدين سواء من الدول المنبثقة عنه أو من دول أوربا الشرقية. وفي الواقع، وفر الاتحاد السوفيتي السابق للموظفين والضباط والاستخباريين العاملين في المنشآت النووية رواتب مجزية وهيأ لهم وسائل الراحة في الوقت الذي كانوا يعملون في ظل إجراءات أمنية صارمة. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة فانه لا الأمن الصارم ولا الدعم الحكومي الوفير بقي قائماً وأدى الى حصول قدر من عدم

---

[1] Bruce Hoffman and David Coleridge "Illict Traffiking in Nuclear Materials" conflict Studies 315/316 Double Issue-Researche Institute for the study of conflict and Terrorism-January-February 1999 U.K. P.6-8.
[2] Ibid, P.8.

الانضباط في المنشآت النووية. كل ذلك ساهم في إقامة سوق سوداء نووية حيث أخذت المواد النووية تتسرب الى دول أخرى[1].

ومن الدول التي سعت الى الاستفادة من حالة التفكك التي أصابت جمهوريات آسيا الوسطى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي هي إيران وذلك من اجل الحصول على السلاح النووي. وهناك الكثير من التقارير الغربية في هذا الصدد. ومهما كانت دقة التقارير الغربية التي تحدثت عن هذا الموضوع إلا انه من المؤكد كانت هناك محاولات إيرانية في هذا الاتجاه. وأشارت بعض التقارير الى زيارة ممثلين للحكومة الإيرانية جمهورية كازاخستان في عام 1994 التي كانت متخصصة في بيع اليورانيوم إبان الحقبة السوفيتية.

وذكرت بعض التقارير الى ان هذه الجمهورية كانت تمتلك كميات من اليورانيوم تكفي لصنع قنبلة نووية، لاسيما في موقع معروف باسم (مخزن اوبلينسكي). وعلى ما يبدو ان الإدارة الأمريكية قد عرفت بهذا الأمر وتدخلت بسرعة طالبة من حكومة كازاخستان عدم ابرام أية صفقات نووية مع إيران، كما نقلت الولايات المتحدة حوالي 600كغم من اليورانيوم المخصب من كازاخستان الى قاعدة للسلاح الجوي الأمريكي في مقابل المساعدات الأمريكية. وتشير بعض التقارير الأمريكية الى ان هذه المواد لم تخضع لأية حراسة على مدى ما يزيد على عامين. كما ان بعض الصوامع الخاصة بهذه المواد كانت خالية من الإقفال[2].

وقد قامت إسرائيل بعمليات سرقة للوقود النووي سابقاً كما ذكرنا في إطار عمليتين الأولى هي سرقة من الولايات المتحدة والثانية سرقة الباخرة شيرزبورغ من بلجيكا في عام 1968[3].

إعمال الإرهاب النووي تقع ضمن أربعة أنواع من النشاط الإرهابي:

1. سرقة واستخدام سلاح نووي كامل

---

[1] Ibid, P.9

[1] احمد إبراهيم محمود "البرنامج النووي الإيراني" مصدر سبق ذكره، ص314.

[2] سراب حميد عبودي "مصادر الطاقة النووية في إسرائيل" ضمن كتاب الكيان الصهيوني والتسلح النووي". مركز الدراسات الفلسطينية-جامعة بغداد-1990، ص117-119.

2. سرقة أو الحصول على مواد قابلة للانشطار يتم استخدامها بعدئذ لصنع سلاح نووي.
3. شن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية بهدف إحداث تلوث إشعاعي في المناطق المجاورة.
4. استخدام مواد إشعاعية لصنع أداة لإطلاق الإشعاعات (القنبلة القذرة).

ومن بين هذه الأنواع تعد "القنبلة القذرة" أسهلها للإنجاز، وبالتالي الأكثر احتمالاً للحدوث. ولكن سرقة سلاح نووي كامل أو مواد قابلة للانشطار تستخدم لصنع سلاح نووي تمثل أكثرها فتكاً.

1. سرقة واستخدام سلاح نووي كامل

يوجد حوالي 30الف سلاح نووي في مختلف أنواع العالم في الوقت الحاضر. ومن بينها عدة مئات معرضة للسرقة من قبل إرهابيين أو مجرمين قد يبيعونها لمنظمات إرهابية. ويبدو انه من المستبعد ان تقوم دولة بتوفير سلاح نووي لمجموعة إرهابية عن قصد. فالخوف من العقاب من الدولة التي تمت مهاجمتها ومن المجتمع الدولي، ومن فقدان السيطرة المحتملة على المجموعة الإرهابية المسلحة بسلاح نووي، والتردد في تسليم أسلحة نووية لطرف آخر بسب الصعوبة الفعلية في الحصول عليها، كلها أمور تقلل من احتمال وقوع مثل هذه الرعاية من قبل الدولة. ومع ذلك، فان إعلان كوريا الشمالية في شهر شباط/ فبراير 2005 إنها تمتلك أسلحة نووية وأنها تعتزم صنع المزيد منها يؤكد وجود بواعث قلق معينة في هذا السياق، خاصة إذا اخذ بالاعتبار ماضي هذه الدولة في بيع تكنولوجيا الصواريخ لدول أخرى، ولكن الأكثر احتمالاً من قيام دولة برعاية مثل هذا الأمر، هو إمكانية وجود نخب عسكرية أو علمية في بعض الدول تكون مستعدة، لأسباب إيديولوجية ومالية، لان توفر أسلحة أو مواد أو خبرة نووية لمنظمات إرهابية[1].

2. سرقة مواد قابلة للانشطار لصنع سلاح نووي

يمثل الحصول على مواد قابلة للانشطار الطريقة الثانية، والأكثر احتمالاً، لامتلاك الإرهابيين لسلاح نووي. فالحصول على المواد الانشطارية هو الذي

---

(1) غافين كاميرون: الإرهاب النووي: أسلحة للبيع أم للسرقة، أجندة السياسة الخارجية المجلة الالكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، المجلد 10 رقم 1 آذار مارس 2005، ص2.

يمثل العائق الرئيسي إمام الحصول على مثل هذا السلاح. وقد تتجاوز الأسلحة النووية ذات مستوى الفعالية العسكرية قدرة معظم المنظمات الإرهابية على صنعها. ومن نتائج الحرب على الإرهاب التي تتزعمها الولايات المتحدة انه تكاد لا توجد أي دولة تقريباً من المحتمل ان تمنح المنظمات الإرهابية الوقت والمكان والموارد والخبرة الضرورية لصنع مثل هذا السلاح المتطور. وبناء على ذلك، فان السيناريو الأكثر احتمالاً هو قيام الارهاربيين بصنع سلاح نوي مرتجل. وهذا السلاح يكون اقل تقدماً من السلاح العسكري ولكنه قد يكون فعالاً جداً في إحداث إصابات كثيرة. كما ان السلاح النووي المرتجل لا يحتاج الى معرفة تزيد على تلك المتوفرة في الكتابات المتوفرة للجميع. والمفترض ان يكون السلاح الأكثر احتمالاً هو السلاح من نوع المدفع الأبسط نسبياً باستخدام اليورانيوم بدلاً من سلاح انفجار نحو الداخل أكثر تعقيداً من النوع الذي يحتاج الى البلوتونيوم. ويفترض هذا السيناريو ان مثل هذا السلاح سيكون من نوع المدفع أو البندقية الأبسط نسبياً والذي يستخدم اليورانيوم لا سلاحاً داخلي الانفجار أكثر تعقيداً ويتطلب صنعه البلوتونيوم. ولكن مثل هذا السلاح الشبيه بالبندقية يحتاج الى كميات كبيرة (50كيلو غراماً تقريباً) من اليورانيوم عالي التخصيب. وليس من المحتمل، بدون مساعدة من دولة، ان تتمكن حتى أكثر المنظمات الإرهابية تقدماً من تخصيب مواد نووية بالكميات المطلوبة لسلاح كامل. لذا فان الخطر الرئيسي ينبع من حصول الإرهابيين إما عن طريق البيع أو السرقة، على مواد قابلة للانشطار أنتجتها دولة[1].

وكما هو الحال بالنسبة للأسلحة النووية الكاملة، استهدفت عدة جماعات إرهابية المواد النووية وسعت الى الحصول على مواد قابلة للتحويل الى أسلحة من دول الاتحاد السوفيتي السابق في فترة التسعينات من القرن الماضي. وكمية المواد النووية الموجودة في العالم والمنتشرة في أرجائه المختلفة في القطاعين العسكري والمدني هائلة. ويقول جراهام اليسون، الأستاذ بجامعة هارفرد، ان هناك من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب ما يكفي لإنتاج 240الف سلاح نووي. وبطبيعة الحال فان الممارسات الأمنية متفاوتة. وفي الكثير من الدول تكون مثل هذه المواد خاضعة لقدر ملائم من الحماية والسيطرة والضبط، ولكن الإجراءات الأمنية ليست بنفس الشدة في مناطق أخرى.

---

(1) **المصدر السابق، ص3.**

ان معظم حوادث سرقة وتهريب المواد النووية حتى الآن تتعلق بكميات صغيرة من المواد الصالحة لصنع أسلحة، أو كميات اكبر من مواد نووية غير صالحة لصنع الأسلحة. غير انه من الواضح ان الخطر قائم. وبالنظر لان معايير وصنع قوائم الجرد والمحاسبة ليست عالية في جميع الدول، فليس من الواضح اطلاقاً ما إذا كانت السلطات ستعرف في جميع الحالات ما إذا كانت كمية كبيرة من المواد الصالحة لصنع سلاح، كافية لصنع سلاح نووي، قد فقدت[1].

3. شن هجمات على مفاعلات أو مرافق نووية

ان المفاعلات وغيرها من مرافق أجزاء دورة الوقود النووي، كمرافق التخصيب والتخزين وإعادة معالجة الوقود المستهلك، معرضة للهجوم من قبل الإرهابيين، وتوفر إمكانية إحداث تلوث إشعاعي كبير في المناطق المجاورة لها. ولا تشمل السيناريوهات النظرية الطائرات الانتحارية أو هجمات الشاحنات المفخخة لإحداث انتشار المواد النووية من المرافق عن طريق انفجار فحسب، بل تشمل ايضاً مجال احتمال وجود مجموعة تتوفر لديها معرفة بتصميم منشأة وتسبب تسرباً فيها يعرض أنظمة السلامة في المنشأة للخطر، كتلك المتعلقة بالتبريد والاحتواء. وقد تعرضت المرافق النووية لتهديدات مجموعات إرهابية ذات دوافع مختلفة. وقد شكلت الجماعات المناهضة للأسلحة النووية التي لا تهمها سوى هذه القضية، تقليدياً جزءاً مهماً من هذا الاتجاه، مع ان الفئات ذات الدوافع السياسية، كمنظمة إلباسك، هاجمت ايضاً مرافق نووية. وقد استهدفت هذه المنظمة تلك المنشات قبل ان يتم تشغيلها وتبدأ الإنتاج، وليس من المحتمل ان تحدث المجموعات المناهضة للأسلحة النووية أو البيئية ذلك النوع من الحوادث التي تخشاها هي أكثر من غيرها، ولكن من الأمور الأكثر إثارة للقلق تهديدات الانفصاليين الشيشان المنتظمة للمرافق الروسية[2].

4. أدوات نشر الإشعاعات -القنبلة القذرة

حتى المواد النووية منخفضة المستوى تكون ذات قيمة كجزء من قنبلة قذرة. وهذا النوع من المواد متوفر بدون صعوبة ضمن طائفة منوعة من

---

(2) المصدر السابق، ص3.

(1) المصدر السابق، ص4.

التطبيقات في القطاعين المدني والعسكري (سيزيوم 137) مثلاً، يستخدم عادة في صور الأشعة في المستشفيات. وتستخدم مثل هذه المواد النووية منخفضة المستوى، أو المصادر الإشعاعية، على نطاق واسع، والحماية التي تتمتع بها اقل بكثير من حماية المواد الصالحة لصنع الأسلحة، وبالتالي فهي معرضة للاستغلال من قبل المجموعات الإرهابية. ويجعل هذا التوفر أدوات نشر الإشعاعات السلاح النووي المتاح أكثر من غيره للإرهاب، حيث ان مثل هذه الأداة لا تحتاج لان تكون أكثر من مصدر إشعاعي يوضع بجوار متفجرات تقليدية. وقد وقع أهم استخدام إرهابي للمواد الإشعاعية في العام 1995، حين ترك انفصاليون شيشان صندوقاً من السيزيوم في حديقة عامة بموسكو كدليل على قدرتهم[1].

في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2003 أوقفت زوارق تابعة لخفر السواحل الإيطالي سفينة شحن ترفع العلم الألماني متجهة نحو ليبيا اسمها بي بي سي. الصين. ووجدت السلطات لدى تفتيش السفينة ان على متنها أدوات أجهزة دقيقة وأنابيب مصنوعة من الألمنيوم ومضخات جزيئية وغيرها من عناصر بناء حوالي عشرة آلاف جهاز طرد مركزي للغاز مصممة لتخصيب اليورانيوم بمواصفات ضرورية لصنع سلاح نووي. وتم تعقب هذه العناصر الى شركة هندسية ماليزية تباع أسهمها في سوق اسهم تعرف باسم شركة سكومي للهندسة الدقيقة. وقد صنعت شركة سكومي هذه القطع بطلب من مواطن من سريلانكا يدعى بهاري سيد أبو طاهر. ورتب أبو طاهر، عن طريق شركة في دبي يملكها ويستخدمها كواجهة، وهي شركة س.م.ب لأجهزة الكومبيوتر، شحن القطع الى ليبيا لاستخدامها في برنامج أسلحتها النووية السري. وهكذا ضمنت السلطات الإيطالية عدم وصول هذه الشحنة الى البلد المقصود اطلاقاً. وكان الاستيلاء على حمولة السفينة. بي. بي.سي. الصين حلقة رئيسة في سلسلة من الإحداث التي حملت ليبيا على وقف نشاطاتها السرية ونبذ برامجها بأسلحة الدمار الشامل في شهر كانون الأول 2003[2].

---

[2] المصدر السابق، ص4.

[1] الكولونيل تشارلز د.لوتس "لاعبون جدد في الساحة: عبد القدير خان والسوق السوداء النووية" أجندة السياسة الخارجية، المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الأمريكية: آذار-مارس، 2005، ص1.

وعلى نفس القدر من الأهمية، كانت عملية اعتراض السفينة ومصادرة حمولتها الخط الذي كشف شبكة نشر الأسلحة النووية التي كانت تعمل في الخفاء بإمرة رئيس أبو طاهر ومرشده العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان الذي يعد الأب الروحي لبرنامج الأسلحة النووية الباكستانية. وقام رئيس الوزراء الباكستاني آنذاك علي بوتو بتعيين خان رئيساً لبرنامج الأبحاث النووية الباكستاني، بهدف مواجهة الطموحات النووية الهندية عن طريق صنع سلاح نووي باكستاني. وبما ان خان كان يعمل على أمر مخالف لجميع مبادئ الحد من انتشار الأسلحة المتفق عليها في المجتمع الدولي، أرغم على السعي لتحقيق هذا الهدف بسرية تامة. إلا ان البنية التحتية العلمية والهندسية المحلية الباكستانية لم تكن متطورة بما فيه الكفاية لإنجاز هذه الهمة. لذا فعل خان ما يفعله أي صاحب مشروع تجاري مجتهد. أوكل مهمات لجهات خارجية. وقد اكتسب خان ثقة شبكة الموردين والمصانع، الذين لم يدرك كثيرون منهم الهدف النهائي للمشروع العلمي الذي كان يتم تنفيذه في مختبرات أبحاث خان. إلا انه بحلول عام 1998 لم يعد هناك أدنى مجال للشك. ولدهشة المجتمع الدولي، أكملت باكستان خمس تجارب نووية تحت سطح الأرض وانضمت الى نادي النخبة الذي يضم الدول التي تملك أسلحة نووية. وكشف تحقيق ان شبكة خان لعبت دوراً مهماً، ابتداءاً من أوائل فترة التسعينات من القرن الماضي، في تطوير تكنولوجيا التخصيب الإيرانية والكورية الشمالية. وشبكة الراعين والموردين المزعومين لخان، التي يستمر الكشف عن أعضائها وتفاصيلها، مثيرة للغاية. فقد تضمن هذا التجمع التجاري الذي بدأ بتصميمات أجهزة الطرد المركزي المسروقة من هولندا، والتي أضيفت إليها تصميمات الأسلحة الصينية، مساعدة هندسية من بريطانيا، ومضخات تفريغ للهواء من ألمانيا، ومخارط من أسبانيا مخصصة لأغراض محددة، وافراناً من ايطاليا، ومحركات نابذات مركزية ومحولات تردد من تركيا، وقطع تخصيب من جنوب أفريقيا وسويسرا والالمونيوم من سنغافورة، وأجزاء من آلات الطرد المركزي من ماليزيا. وتم تنسيق كل ذلك من مركز إداري رئيسي في دبي. ومن غير المرجح، رغم الأدلة المتزايدة، التوصل الى معرفة الحقيقة العادلة عن الشبكة التي وصفها مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، بالسوبر ماركت النووي". وتشير بعض المعلومات بأن عبد القدير خان اجتمع مع مسؤولين في عدد من الدول ذات الطموح النووي، وربما باعهم بعض الأجزاء الأساسية. وقد ربط التحقيق المستمر بين خان وبين البرامج

النووية في العراق وإيران وكوريا الشمالية وليبيا. وعلاوة على ذلك، حددت تقارير منشورة قيام خان بعقد اجتماعات مع زبائن محتملين من بعض الدول العربية الإسلامية. ومع اتساع انتشار هذه الخبرة والمعرفة تزداد فرصة تسلح الإرهابيين بقنبلة نووية[1].

وعند اخذ الصلة الإرهابية بعين الاعتبار النظر الى المواد التي عرضها خان وزمرته للبيع. فقد قام خان اساساً بتأمين الأجهزة واللوازم الضرورية لبرنامج دولة نووي: قطع وتصميمات لأجهزة لطرد المركزي، وتصميمات أسلحة، وخبرة فنية. ويفترض ان الإرهابيين يفضلون شراء سلاح جاهز، إذ على الأقل المواد القابلة للانشطار، حيث انه من المحتمل ان تتوفر لديهم القدرة أو الصبر الكافي لتطوير بنية تحتية لبرنامج نووي[2].

خامساً: التعاون النووي

يعد من الوسائل المهمة التي ساعدت بعض الدول على أنتاج الأسلحة النووية، لاسيما في عملية بناء المفاعلات وتقديم التكنولوجيا النووية والوقود النووي. فقد اعتمدت إيران بقوة على روسيا الاتحادية والصين في تطوير برنامجها النووي علماً إنها لم تلجأ الى التعاون مع هاتين الدولتين إلا بعد ان فشلت جهودها في التعاون مع دول غرب أوربا. فقد تعاونت سابقاً مع فرنسا وألمانيا وتفاوضت مع أسبانيا في أواخر الثمانينات. ان التعاون الروسي-الإيراني كان بداية لنقلة نوعية للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992 حيث وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجماً، فضلاً عن المفاعلات البحثية صغيرة الحجم. وفي عام 1994 وقعت الدولتين على اتفاقية بمبلغ (87) مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، وتم التوقيع الفعلي على هذه الاتفاقية في 8يناير/ كانون الثاني 1995. وقد بدأت روسيا بالفعل في تنفيذ اتفاقها مع إيران، فتم إرسال شحنات ضخمة من المواد اللازمة، كما أوفدت 150فنياً الى موقع مفاعل بوشهر، بالإضافة الى إرسال 2000 عامل روسي، وتدريب 500 فني إيراني. ويخشى من هذا التعاون فيما إذا كانت إيران قد اهتمت بالحصول من روسيا على تكنولوجيا القوة الطاردة المركزية وغيرها من التكنولوجيا الخاصة بالتخصيب، والتي تعتبر ضرورية جداً لإنتاج الأسلحة النووية، حيث ذكر

---

[1] المصدر السابق، ص2-3.

[2] المصدر السابق.

المسؤولون الإيرانيون ان بلادهم لم تبد أي اهتمام بمثل هذه التكنولوجيا، في حين ان بعض المصادر الأمريكية تذكر ان فكتور ميخا ليوف وزير الطاقة النووية الروسي اقترح بيع منشأة القوة الطاردة المركزية لإيران في ابريل/ نيسان 1995. إلا ان روسيا أكدت إنها لم تفكر اطلاقاً في بيع هذه التكنولوجيا الى إيران[1].

كذلك حققت إيران اشواطاً بعيدة من التعاون مع الصين. فقد توصلت الدولتين الى اتفاق يقضي بشراء إيران مفاعل أو اثنين بطاقة تتراوح بين 300-330 ميجاوات لكل منهما في سبتمبر/أيلول 1992 إلا ان الولايات المتحدة احتجت فوراً لدى الحكومة الصينية وهو ما تسبب في تأجيل الصفقة. وبعد ان تدهورت العلاقات الصينية-الأمريكية في الأعوام اللاحقة، أعلنت إيران والصين أنهما وقعتا في يوليو 1994 اتفاقية تقوم الصين بموجبها بناء مفاعل نووي طاقته 300ميجاوات قرب طهران حيث تحصل إيران بموجب هذه الاتفاقية على مفاعلين نوويين يعملان بالماء المضغوط بطاقة 300ميجاوات من الصين مشابه للمفاعل الصيني الموجود في كينشان بإقليم سنكيانغ. وتشير التقارير الى ان إيران دفعت بالفعل ما بين 800-900 مليون دولار كدفعة أولى من ثمن الصفقة مع الصين وربما قامت الصين بنقل تكنولوجيا البحوث النووية لإنشاء المفاعلات والمشاريع الأخرى الى منشأة إيرانية في أصفهان، ولعلها قامت ايضاً بنقل بعض التكنولوجيا الخاصة بفصل النظائر بالليزر. وفي يناير 1991 وقعت إيران اتفاقية لبناء مفاعل بحوث يعمل بالبلوتونيوم طاقته 27كيلوات في منشأة بحوث إيرانية للأسلحة النووية بأصفهان مع الهيئة الصينية للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني، وربما بدأ العمل عام 1994. كما اتفق الجانبان عام 1991 ايضاً على التعاون التجاري على بيع الصين جهاز فصل النظائر المغناطيسية-الكهربائية (كاليترون) ومفاعل نووي اصغر حجماً لأغراض سلمية وتجارية. كما زودت الصين إيران بمعلومات عن الفصل الكيميائي وغيرها من تكنولوجيا التخصيب وتصميم اليورانيوم الى سداسي فلورد اليورانيوم من اجل صنع وقود المفاعل[2].

---

[1] احمد إبراهيم محمود "البرنامج النووي الإيراني" مصدر سبق ذكره، ص313.

[1] المصدر السابق، ص314.

وفي مايس 1998 وجدت الولايات المتحدة ان مؤسسة الطاقة النووية الصينية كانت تتباحث بيع إيران مئات الأطنان من مادة (AHF) (ان هادروس هايدروجين فلوريد) لأغراض مؤسسة أصفهان للبحوث النووية وسط إيران، وهو موقع يظن بعض الخبراء ان إيران تعمل على تطوير سلاح نووي منه ويمكن استخدام مادة (AHF) هذه لفصل البلوتونيوم وتساعد على تكرير الكيك الأصفر لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم السام 235، وكذلك تغذية أنتاج الزارين (هو عامل الأعصاب الكيميائي السام) والمادة موضوعة في قائمة المواد الخاضعة للسيطرة النووية[1].

وتقدر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تقرير لها في كانون الثاني 1999 ان إيران ما زالت أكثر البلدان نشاطاً في سعيها للحصول على تقنية أسلحة الدمار الشامل خلال المدة التي غطاها التقرير. لقد ركزت إيران جهودها في الحصول على المعدات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والمواد التقنية على بلدين بشكل رئيسي هما الصين وروسيا. وتسعى إيران الى تطوير إمكانية ذاتية لإنتاج العديد من الأسلحة النووية والكيميائية والبايولوجية ومنظومات إيصالها، وقد بينت الوكالة استمرار المؤسسات الروسية في تسويق ودعم العديد من المشاريع ذات العلاقة بالحقل النووي في إيران خلال النصف الأول من عام 1998 والتي تتراوح بين بيع معدات مختبرية لمعاهد البحوث النووية الى أنشاء مفاعل نووي بطاقة 1559 ميجاوات في بوشهر في إيران وسيكون هذا الأمر خاضعاً لمقاييس السلامة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ستساعد هذه المشاريع مع المشاريع الأخرى إيران لتوسيع البنية الارتكازية للتقنية النووية والتي ستكون بدورها مفيدة في إسناد جهود البحوث والتطوير في حقل الأسلحة النووية[2].

كذلك وتعاونت كوريا الشمالية مع الاتحاد السوفيتي السابق في مجال التكنولوجيا النووية وذلك عن طريق إرسال البعثات لتدريب المتخصصين في المجال النووي أو عن طريق المساعدة في بناء مركز أبحاث نووي بجوار مدينة (يونغ بيون)، وخلال الفترة من (1965-1973) تم توفير الوقود النووي للمفاعل

---

(2) **أنطوني كورد سمان، مصدر سبق ذكره، ص68.**

(1) **المصدر السابق، ص66.**

الكوري[1]. وفي تقرير لوكالة المخابرات المركزية اعد في آب 2000 لخص حالة الانتشار في كوريا الشمالية باستمرارها في محاولات الحصول على المواد الأولية من الخارج لإنتاج أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية. فقد اشترت المواد الأولية من العديد من المصادر الأجنبية لاسيما معامل في الصين[2].

اما باكستان فقد لعب العامل الخارجي دوراً مهماً في مساعدتها في انتاج الاسلحة النووية. وبصورة عامة شكل العامل الجغرافي اداة مهمة للبرنامج النووي الباكستاني. ففي عام 1976 وافقت فرنسا على بيع باكستان مفاعلاً نووياً قادراً على انتاج اليورانيوم، كما قامت خلال العام نفسه بانشاء معمل ابحاث كاهوتا جنوب اسلام آباد لتأسيس وحدة لتخصيب اليورانيوم، وهو ما اتاح لباكستان القدرة على انتاج الوقود النووي المخصب محلياً[3].

وشكل التعاون بين باكستان والصين حجر الزاوية في تطوير القدرات النووية الباكستانية، وارتكز هذا التعاون على الندية والشراكة وتبادل المنافع. فقد امدت الصين البرنامج النووي الباكستاني بالعديد من المكونات الحيوية. ولما كان التعاون مع الصين غير كاف لتلبية كافة الاحتياجات الباكستانية، حيث ان القدرات النووية الصينية كانت متخلفة الى درجة لم تسمح لباكستان ببناء المفاعلات اللازمة لتحقيق الطرد المركزي او الحصول على المادة الكيمياوية الخام لليورانيوم. ولذلك اضطرت باكستان الى المزاوجة بين التعاون مع الصين والاعتماد على مصادر التوريد الاجنبية. وفي الاعوام القليلة الماضية، امتد التعاون بين باكستان والصين الى العديد من المجالات الهامة، حيث تشير بعض التقارير الى ان الصين ساعدت باكستان على انشاء مفاعل بحثي صغير، مزود بوحدة لاستخلاص اليورانيوم في منطقة (كاسما) باقليم البنجاب، وتتراوح قوته بين (50-100) ميجاوات، ويمكن لهذا المفاعل ان ينتج بلوتونيوم لبناء اسلحة نووية صغيرة. ويعتقد بعض المحللين ان هذا المفاعل النووي الجديد يهدف الى انتاج البلوتونيوم اللازم لانتاج السلاح النووي، كما يتردد ان الصين باعت

---

[2] ل أ ح م عبد الرحمن الهواري "الصناعات العسكرية لكوريا الشمالية وعلاقتها بمنطقة الشرق الأوسط" السياسة الدولية، العدد (140)، ابريل 2000، ص209.

[3] انطوني كوردسمان، ص18.

[4] احمد ابراهيم محمود "اهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية"، مصدر سبق ذكره، ص254.

لباكستان حوالي (5000) مغناطيس حلقي لتطوير وحدات الطرد المركزي الخاص بتخصيب اليورانيوم في مركز البحوث النووية في كاهوتا. ومن خلال هذه الجهود المتنوعة، استطاعت باكستان انشاء قاعدة دائمة للصناعات النووية[1].

اما اسرائيل فقد تلقت في البداية المساعدة من فرنسا لبناء مفاعل ابحاث لصناعة الماء الثقيل باستعمال اليورانيوم الطبيعي بطاقة (26) ميجاوات في منطقة ديمونا بصحراء النقب في عام 1959. واستمرت المساعدة الفرنسية منذ عام 1953 حتى عام 1967[2]. وكانت الولايات المتحدة قد قدمت لها المساعدة منذ الخمسينات بالاضافة الى التعاون مع جنوب افريقيا حيث تمكنت عن طريقها من الحصول على التكنولوجيا الامريكية والالمانية الغربية، وكذلك على المواد الخام التي تحتاجها، وقامت بالتفجيرات النووية التي تم التأكد من حدوثها في المحيط الاطلسي مقابل ساحل جنوب افريقيا. وفي رأي كثير من المصادر انها كانت عملية مشتركة بين جنوب افريقيا واسرائيل. كما تلقت شحنات من اليورانيوم من جنوب افريقيا والارجنتين[3].

كما يلعب التعاون بين اسرائيل والهند في المجال النووي والذي بدأ في عام 1962 دوراً في تطوير القدرة النووية الاسرائيلية. وقد برز التكامل بين البرنامجين النوويين الهندي والاسرائيلي عندما سدت الهند احتياجات اسرائيل من المواد الخام النووية حيث كان لدى الهند احتياطيات كبيرة من اليورانيوم والثوريوم. كما ان التجربة النووية الهندية التي اجريت يوم 1998/5/13 كانت هيدروجينية ولان اسرائيل لم تستطع ان تجري تجربة ميدانية لهذا السلاح الاندماجي في اراضيها، فقد سعت الى الاستفادة من هذه التجارب الهندية بأن خصصت لنفسها تجربتين لصالحها حضرها مسؤولون اسرائيليون. وكانت صحيفة معاريف الاسرائيلية قد ذكرت ان عالم الطبيعة النووية الهندي ابو الكلام ورئيس المؤسسة الهندية للبحوث والتطوير الدفاعية والذي يعد ابا البرنامج

---

(1) **المصدر السابق، ص254.**

(2) **جوديث بيريرا "السباق النووي بين العرب واسرائيل: البحث عن طريق" القاهرة، دار المستقبل العربي، 1983، ص41.**

(1) **المصدر السابق، ص44 وكذلك ص111.**

النووي الهندي قد قام بزيارة اسرائيل عدة مرات ابرزها زيارتين في عام 1996، 1998 وكانت الاخيرة تمهيداً لهذه التجارب النووية[1].

وبالمقابل استفادت الهند من الخبرة الاسرائيلية في ميدان تصغير الاسلحة النووية حيث يرى البعض بانه بفضل المساعدة الاسرائيلية استطاعت الهند ان تمتلك هذه التكنولوجيا في فترة زمنية وجيزة لا تتفق ومحدودية امكاناتها وتشملها تجاربها في مايو/ ايار 1998 بالاضافة لمعلومات عن تقديم اسرائيل تكنولوجيا القنبلة النيوترونية للهند. كذلك قامت اسرائيل بتزويد الهند اجهزة سوبر كمبيوتر التي تستخدم في اجراء التجارب النووية المعملية. كما استفادت الهند من التقدم الذي احرزته اسرائيل في برنامجها لانتاج صواريخ اريحا من اجل انتاج صواريخها البالستية[2].

سادساً: حالة السيولة في العلاقات الدولية

في اثناء الحرب الباردة لم تحصل حالات انتشار اسلحة الدمار الشامل مثلما حدث بعدها، اذ كانت الدول المنحازة تحتمي بمظلة احد طرفي الصراع من اجل الحصول على درجة عالية من الاطمئنان. فعلى سبيل المثال سعت باكستان الى كسب حلفاء من خارج المنطقة لضمان امدادات الاسلحة والمواد الحربية والدعم الدبلوماسي وتطلعت الى هؤلاء الحلفاء كضمانيين سياسيين يمكنهم التدخل نيابة عنها في حالات الضرورة القصوى. فقد تحالفت باكستان مع الولايات المتحدة، من خلال حلف جنوب شرق آسيا ومنظمة المعاهدة المركزية. لكن تخلف الولايات المتحدة في مساعدة باكستان في الحرب الهندية-الباكستانية عام 1965 اظهر محدودية هذه الاستراتيجية. وكانت الولايات المتحدة تتعامل مع باكستان بوصفها دولة حليفة في اطار استراتيجية احتواء الاتحاد السوفيتي، في حين كانت باكستان تهدف في الحصول على المعونة الامريكية من اجل مساندتها في مشكلاتها مع الهند. في حين قدم الغزو السوفيتي لافغانستان فرصة اخرى لتجديد العلاقة الامريكية-الباكستانية. ان اختفاء الصراع الامريكي-السوفيتي حرم باكستان وكذلك الهند من الاعتماد على المساعدة التلقائية لاحدى القوتين العظيميين كما كانتا تفعلان اثناء الحرب الباردة. ونظراً لزوال الاتحاد السوفيتي فقد تقلصت دوافع الولايات المتحدة لمساندة باكستان عسكرياً في تنافسها

---

[2] ل أ ح م حسام سويلم "العلاقات الاستراتيجية بين الهند واسرائيل"، السياسة الدولية، العدد (142) اكتوبر، 2000، ص244.

[3] المصدر السابق، ص244.

الامني مع الهند، وبالتالي فان اهم المصدرين الى باكستان في مجال التقنيات العسكرية فائقة الاهمية لم يعد موجوداً على هذا النحو[1].

وبالمثل فقدت الهند دولة صديقة لها، اذ زال الان التأييد السوفيتي الدبلوماسي والسياسي والمادي الذي كان حيوياً للحفاظ على القدرات العسكرية الهندية في وجه الصين وباكستان ولمساندة جهود الهند في توسيع نفوذها العسكري في منطقة المحيط الهندي الاوسع نطاقاً. واصبحت الهند وباكستان تواجهان حقيقية جديدة، هي ان القوة العظمى الوحيدة، أي الولايات المتحدة لديها جميع الامكانيات العسكرية والتقنية والاقتصادية التي تسعى اليها هاتين الدولتين. لكنها تفتقر الى الباعث الذي سيحملها على توفيرها لهما بحرية وسهولة. وعلى الرغم من ان نمو الصين كدولة عظمى محتملة، ولاسيما نموها الاقتصادي يشكل اكبر تحدٍ للهند ولآمالها المستقبلية الان. ان التطبيع الحالي للعلاقات بينهما اخذ يشكل ضاغطاً على باكستان الذي اخذت تجد نفسها محرومة من الحلفاء الموثوق بهم[2]. ولهذا وفرت احداث 11 ايلول فرصة لباكستان لاعادة النظر في تحالفاتها والانضمام الى التحالف المضاد للارهاب وذلك حينما وفرت الدعم للوجستي للقوات الامريكية اثناء الهجوم على افغانستان في 7 تشرين الاول 2001. وكان من نتيجة ذلك زيادة خيارتها الاستراتيجية وحققت مكاسب عديدة تمثلت في رفع العقوبات الامريكية عنها وتخفيض وجدولة ديونها المستحقة عليها، والاهم من كل ذلك الحفاظ على ترسانتها النووية.



[1] اشلي جيه، تيليس "جنوب اسيا"، في "التقييم الاستراتيجي" من اعداد زلمي خليل زاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/ ابو ظبي 1997، ص308-310.

[2] المصدر السابق، ص310-311.

الفصل الرابع

نظام عدم الانتشار النووي

يقصد بنظام عدم الانتشار شبكة من المعاهدات والاتفاقات والضمانات بشأن الطاقة النووية تمثل الاطار الاعرض للمعاهدة. ان معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والمعاهدات الاقليمية لمنع الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية ومعاهدة حظر الاسلحة الكيميائية واعلانات الدول الحائزة للاسلحة النووية بشأن امن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتفاقات المورد/المستخدم الكثيرة حول تصدير المرافق والتكنولوجيا والامدادات، والاتفاقات التي تم التوصل اليها فيما يسمى بمجموعة لندن للموردين النووين التي خرجت الى الوجود بعد المؤتمر الاستعراضي الاول لمعاهدة عدم الانتشار وقرارات الامم المتحدة العديدة ووثائقها قد اسهمت جميعها في بناء نظام عدم الانتشار. وسنحاول في هذه الدراسة ان نتناول بالتفصيل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ونظام مراقبة نقل تكنولوجيا الصواريخ وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعات الموردين.

المبحث الاول

معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية

وقعت في عام 1968 واصبحت سارية المفعول في عام 1970

أ. احكام المعاهدة

1. تضمنت المادة الاولى من المعاهدة التزامات الدول الحائزة على الاسلحة النووية والتي تكون اطرافاً في المعاهدة تنص على أ-عدم نقل اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية ب-عدم مساعدة او تشجيع او حفز اية دولة من الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية على صنع اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية او اقتنائها او اكتساب السيطرة عليها باية طريقة كانت.
2. تضمنت المادة الثانية من المعاهدة التزامات الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية والتي تكون طرفاً في المعاهدة:

أ. بعدم قبولها من أي ناقل كان، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة أي نقل لاسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية.

ب. بعدم صنع اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى او اقتنائها باية طريقة.

ج. بعدم التماس او تلقي اية مساعدة في صنع اية اسلحة نووية او اجهزة متفجرة نووية اخرى.

3. تضمنت المادة الثالثة تطبيق لنظام الضمانات على الدول غير الحائزة والاطراف في المعاهدة حيث تلزم هذه المادة هذه الدول بقبول الضمانات الدولية التي تديرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والغاية من هذه الضمانات هو التحقق من تنفيذها للالتزامات المترتبة بموجب المعاهدة منعاً لتحويل استخدام الطاقة النووية من الاغراض السلمية الى الاسلحة النووية او المتفجرات النووية الاخرى. كما ان قبول الضمانات يعد تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة ويقلل الهواجس التي يمكن ان تؤدي الى انزلاق تدريجي نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية. كما تقدم المادة الثالثة

مساهمة لهدف منع الانتشار باشتراط ضمانات على الصادرات النووية الى الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية.

4. تضمنت المادة الرابعة عدم التمييز بين الدول الاطراف في حقها في اجراء بحوث وانتاج الطاقة النووية واستثمارها والتعاون في تطوير الطاقة النووية للاغراض السلمية. وهدف هذه المادة هو تيسير اتم نشر ممكن للتكنولوجيا النووية للاغراض السلمية، وهكذا يمكن للامم التي تتعهد بالامتناع عن حيازة الاسلحة النووية وتقبل الضمانات ان تستفيد من مزايا الذرة للاغراض السلمية.
5. تضمنت المادة الخامسة اتاحة الفرصة لكافة الدول الاطراف للاستفادة من مزايا التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية، واستفادة الدول غير النووية من المزايا بموجب اتفاقات دولية خاصة.
6. تضمنت المادة السادسة الزام كل الاطراف بمواصلة اجراء مفاوضات بحسن نية عن التدابير الفعالة المؤدية الى وقف سباق التسلح النووي وبالسعي الى نزع السلاح العام الكامل. وهكذا تقدم هذه المادة مساندة هامة وصيغة شرعية للخطوات الايجابية الرامية الى انهاء سباق التسلح النووي. غير انها تعترف بالمثل بان هذا الهدف والمفاوضات المتوخاة يتعين تحقيقها خارج الهيكل الرسمي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية[1].
7. وتتضمن المادة السابعة على امكانية عقد معاهدات اقليمية لاخلاء مختلف المناطق من الاسلحة النووية.
8. وتتضمن المادة العاشرة حق الدول بالانسحاب من المعاهدة اذا قررت ان ثمة احداثاً استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد اضرت بمصالحها القومية العليا. ويجب عليها عندئذ اعلان ذلك الانسحاب قبل ثلاثة اشهر من حصوله الى جميع الدول الاطراف في المعاهدة والى مجلس الامن.

---

[1] لويس دن "معاهدة عدم الانتشار نجاح لتحديد الاسلحة" نزع السلاح-مجلة دورية تصدرها الامم المتحدة-المجلد 8-العدد 1-ربيع 1985، ص23 وكذلك انظر د.ابراهيم عثمان "معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" البرنامج العلمي الذي تنظمه الهيئة العربية للطاقة الذرية بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئة الطاقة المصرية حول نظام الضمانات النووية الدولي: الافاق، الآليات، المشاكل" في الفترة ما بين 16-2000/1/20 جمهورية مصر العربية، القاهرة، ص3-4.

ب. فوائد المعاهدة للدول غير الحائزة على الاسلحة النووية

1. بموجب المادة الرابعة تستفاد الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية في حصولها على وعد بتزويدها بتقنيات نووية والمشاركة في الحصول على اكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية، الا ان اهمية المادة الرابعة من المعاهدة تتضائل، اذ انه لم يعد يعتقد بشكل عام ان الطاقة النووية تلعب دوراً مؤثراً كمصدر اقتصادي للطاقة وبالذات بالنسبة للدول النامية.
2. بموجب المادة الخامسة، فقد قدمت المعاهدة للدول غير الحائزة على الاسلحة النووية وعوداً بالحصول على منافع ناجمة عن التفجيرات السلمية، الا انه لم يعد للمادة الخامسة من المعاهدة المعنى الكبير وذلك بسبب غياب الاهتمام بهذا الموضوع، اذ انه لم يكن هناك اعتقاد بوجود أي منافع هامة ناجمة عن تلك التفجيرات.
3. وبموجب المادة السادسة: تتركز الايجابية الرئيسية التي تفرضها المعاهدة على الاطراف الحائزة على الاسلحة النووية، في اجراء هذه الاطراف مفاوضات في وقت مبكر لوضع الاجراءات الفعالة لوقف سباق التسلح النووي، ولتجريد العالم من الاسلحة النووية.
4. اما المادة العاشرة التي نصت على ان يكون لكل طرف حق الانسحاب. فقد انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة في عام 2002[1].

ج. فوائد المعاهدة بصورة عامة

1. ان اهم فائدة للمعاهدة هي منع المزيد من الانتشار النووي. فهذه المعاهدة تعد حجر الزاوية للجهود الدولية الرامية الى بناء وتعزيز حواجز فعالة ضد مزيد من الانتشار للاسلحة النووية. لقد دعمت المعاهدة بنجاح الظوابط السياسية على انتشار القنبلة النووية. وساعدت على كبح نمو الهواجس الاقليمية التي يمكن ان تؤدي الى الانزلاق نحو حيازة قدرة من المتفجرات النووية واقامت عراقيل تقنية امام حيازة الاسلحة النووية وليس آخر ما يمكن ان يقال هو ان الحيوية المتصلة بالمعاهدة، بتعزيزها

---

[1] د.ابراهيم عثمان، المصدر السابق، ص4-5.

لمعيار عدم الانتشار قد ساهمت في تهيئة مناخ عالمي يتعارض مع المحاولات الرامية الى الحصول على متفجرات نووية[1].

ان زيادة جديدة في عدد الدول الحائزة على الاسلحة النووية سوف تؤدي الى قدر اكبر من التوتر وعدم الاستقرار في العالم بوجه عام، ولن يؤدي ظهور دول نووية جديدة، كما تؤكد التوترات الاقليمية، الا الى زيادة تعقيد مشكلة تأمين السلم. وعلاوة على ذلك فان خطر اندلاع حرب نووية بالصدفة او نتيجة لخطأ في التقدير سيكون اكبر فكلما زاد عدد البلدان التي تنشر مثل هذه الاسلحة كلما زاد مخزون وتنوع الاسلحة التي تحتفظ بها.

كذلك فان حيازة اية دولة لاسلحة نووية يمكن ان يفجر تطورات اخرى غير مرغوب فيها. اذ قد يغري هذا الدول المجاورة غير النووية على حيازة اسلحة نووية، او ربما تتخذ اجراءاً عسكرياً وقائياً فورياً. كما ان وجود اسلحة نووية على ارض ما قد يقترن بعقوبة تتمثل في ان تصبح هدفا مباشراً لهجوم نووي. ومن ثم قد يتضح عندئذ ان ما كان مقصوداً به ان يكون رداً عسكرياً على مجموعة من التهديدات، لم يحقق المطلوب بسبب التحييد او الالغاء السريع في حالة اندلاع اعمال عدوانية نووية. وبالمثل فان الدول النووية الموجودة حالياً قد ترد بتدابير مضادة ومحاولات لتدعيم وضعها في المنطقة ومن ثم تكثف السباق فيما بينها. وقد واجهت الدول الحائزة على الاسلحة النووية، ايضاً، مشكلة انشاء نظم رقابة على الاسلحة النووية داخل حدودها، أي، الوقاية ضد الاستخدام الخطأ. وادى هذا كله الى نتيجة مفادها ان اتساع انتشار الاسلحة النووية لن يؤدي الا الى زيادة تعرض الدول للمخاطر وانعدام امنها واضافة مخاطر جسيمة الى امن العالم[2].

وسوف يؤدي انتشار الاسلحة النووية الى المناطق المعرضة للنزاع الى اثارة الشكوك والتوترات العميقة بالفعل بين المتنافسين التقليديين وسوف تصبح الخطوات السياسية الرامية الى تسوية النزاعات المحلية او تحسين العلاقات اكثر صعوبة. وان قيام بلدين نحو حيازة قدرة من الاسلحة النووية غير

---

(1) لويس أ. دن، مصدر سبق ذكره، ص25.

(2) اليساندو كوراديني "معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في عامها الخامس عشر" نزع السلاح، المجلد 8، العدد 1-ربيع 1985، ص81.

متماثلة فقد يفكر البلد السابق جدياً في استعمال القوة العسكرية لمنع منافسه من اللحاق به، كما اوضحت العقود الماضية.

كما تكثر المناطق الملتهبة في الدول النامية بسبب نزاعات محدودة او صدامات على الحدود يمكن ان تتصاعد الى استعمال الاسلحة النووية. ونظراً للخطورة الكبيرة التي تنطوي عليها كثير من هذه النزاعات، والتي كثيراً ما تهدد البقاء القومي او الشرعية السياسية او الايديولوجية القومية، يمكن لاحد القادة ان يخلص الى ضرورة استعمال الاسلحة النووية[1].

ان مؤتمرات المراجعة تقوي وتعزز هدف التقيد العالمي بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، وان تعيد التأكيد على انه ليس بأمكان الهند واسرائيل وباكستان ان تنظم الى المعاهدة الا كدول لا تملك الاسلحة النووية. وكما فعلت جنوب افريقيا واوكرانيا في اوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، سيكون على هذه الدول ان تتخلى عن الاسلحة النووية وان تتقبل ضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة لجميع النشاطات النووية، كشرط للانضمام الى المعاهدة[2].

2. انهاء سباق التسلح النووي

لقد نصت المادة السادسة من المعاهدة على تعهد الدول باجراء مفاوضات بحسن نية بوقف سباق التسلح النووي وبنزع السلاح النووي. وخلال الفترة التي تلت التوقيع على المعاهدة لم يوقف سباق التسلح النووي، بل ان ابعاده اخذت تتزايد بصورة كبيرة. ولم تبدأ مفاوضات جوهرية متعددة الاطراف بشأن هذه الموضوعات البالغة الاهمية، وواصلت القوتان العظيمتان وزادت من انتاج ونشر اسلحة نووية، كما تنتشر بصورة مستمرة مناطق تكدسها. وفي الوقت نفسه هناك اسس للنقد والمتكرر الذي يقول ان مصدري التكنولوجيا النووية، باعتماد تدابير تقييدية يلحقون ضرراً بالغاً بالبلدان النامية ويساهمون في ابطاء نموها والذريعة المتمثلة في ان هذا هو نتيجة للجهود الرامية للحيلولة دون الانتشار الافقي للاسلحة النووية لم تكن مقبولة في أي وقت. وكذلك لم تقبل

---

(1) لويس ان، دن، مصدر سبق ذكره، ص25-26.

(2) جاكي وولكوت ساندرز "كيف نعزز معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية" اجندة السياسة الخارجية المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية المجلد 10، رقم 1 آذار مارس 2005.
http://usinfo.state.govlJournalslitps.

السياسات المعروفة بضوابط نادي لندن التي تقوي الاحتكار في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية[1].

وبالنسبة لدول كثيرة لاسيما الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية تعد مسألة ازالة الاسلحة النووية حجر الزاوية لسياساتها في مجال نزع السلاح وبالنسبة لها ان الدول الحائزة على الاسلحة النووية، لاسيما الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تتحمل مسؤولية خاصة في تحقيق اهداف نزع السلاح. وقد جرت منذ وقت بعيد مفاوضات ثنائية حول المسائل النووية خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وقد تحققت بعض النتائج الايجابية:

معاهدة سالت (1) 1972

معاهدة سالت (2) 1979

معاهدة ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى 1987

معاهدة ستارت (1) 1991

معاهدة ستارت (2) 1993

معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (سورت) 2002

وطرحت قضايا تجميد الاسلحة النووية الا ان الاختلافات في المواقف لاسيما ابان الحرب الباردة كانت تعد حجر عثرة امام التوصل الى مزيد من الاتفاقات. الا انه مع ذلك اعربت الدول غير الحائزة عن اسفها وخيبة املها تجاه عدم تحقيق تقدم حاسم بشأن القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي[2].

فعند توقيع معاهدة ستارت (1) في عام 1991 كانت كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تنشر حوالي 10.000 رأس نووي استراتيجي. وخفض كل منهما هذا المستوى الى 6.000 بحلول شهر كانون الاول/ ديسمبر 2001. وكما اعلن الرئيسان بوش وبوتين وكما تنص عليه معاهدة موسكو لعام 2002 سوف تخفض الرؤوس النووية الاستراتيجية الامريكية والروسية مرة

---

(1) اغناك غولوب "معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية: اختبار الالتزامات" دورية نزع السلاح المجلد 8 العدد(1) ربيع 1985، ص41-42.

(2) انظر حولية الامم المتحدة لنزع السلاح، المجلد الثاني عشر، نيويورك 1987، ص144 وكذلك ص150-151.

اخرى الى ما بين 1700و2100 رأس بحلول العام 2012. ويمثل ذلك بمجموعه تخفيضاً قدره (80%) مقارنة بما كان عليه الوضع في اوائل التسعينات من القرن الماضي[1]. ويتم تقليص المخزون النووي الامريكي الاجمالي في نفس الوقت الذي يتم فيه تقليص الاسلحة العاملة المنشورة. وقد وافق الرئيس بوش في شهر ايار/ مايو 2004 على خطة لتخفيض المخزون الحالي الى النصف تقريباً. وسيكون المخزون الامريكي بحلول العام 2012 اصغر ما وصل اليه منذ عدة عقود. وتواصل الولايات المتحدة التخلص من منصات الاطلاق وعربات الاطلاق. وقد تخلصت الولايات المتحدة منذ العام 1997 من 64 قاذفة قنابل ثقيلة و150 صومعة صاروخ بالستي عابر للقارات، وتم تحويل اربع غواصات بالستية الى استخدامات اخرى، وتعطيل فاعلية او سحب من التداول 37 من اصل الخمسين صاروخاً بالستياً عابراً للقارات من نوع بيسكيبر. ولا يتم استبدال هذه الانظمة بمنظومات اسلحة اخرى. كما اجرت الولايات المتحدة تخفيضات حتى اكثر دراماتيكية في اسلحتها النووية غير الاستراتيجية. فقد تم تخفيض مخزون هذه الاسلحة الامريكية باكثر من 90% منذ سقوط جدار برلين في العام 1989. وفي العام 2004 قامت الولايات المتحدة بتفكيك آخر الرؤوس الحربية التي يزيد عددها على 3.000 والتي امر الرئيس جورج بوش الاب باتلافها في العام 1991. ولا تنتج الولايات المتحدة مواد قابلة للانشطار النووي لاستخدامها في اسلحة نووية وقد ازالت اكثر من 200طن من مثل هذه المواد من مخزونها العسكري، ووضعت بعضها تحت ضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحولت 60طناً تقريباً الى وقود للمفاعلات المدنية[2].

3. تشجيع استعمال الطاقة النووية للاغراض السلمية

منذ بداية العصر النووي اصبح من الواضح ان الذرة لا تنذر بخطر عظيم فحسب، وانما تبشر ايضاً بوعد عظيم. ففي مساعدتها على تلبية حاجات البلدان من الطاقة وحاجات اخرى، في مجال الرعاية الصحية والعلاج، وفي العلم، والصناعة والزراعة، قدمت الطاقة النووية مساهمة ويمكن ان تساهم بقدر اكبر في رفاهية الجنس البشري. وقد ساعد ذلك التصور على ايجاد معاهدة حظر

---

[1] جاكي وولكوت ساندرز "كيف نعزز معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية مصدر سبق ذكره. **http://usinfo.state.govlJournalslitps.**

[2] المصدر السابق.

انتشار الاسلحة النووية وساعدت المعاهدة بدورها على تحقيقه. وضمن اطار المعاهدة استمر التعاون النووي السلمي في الاتساع في السنوات التي تلت سريان المعاهدة.

وقد اتخذت اطراف كثيرة في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية خطوات نحو استعمال الطاقة النووية في الاغراض السلمية، وهي خطوات زاد من سهولتها التزامها بالمعاهدة. وقدمت البلدان المتقدمة، بشكل ثنائي ومتعدد الاطراف على حد سواء مساعدة ومساندة تقنيتين من اجل تحقيق اهداف المادة الرابعة من المعاهدة. وقد قدمت الولايات المتحدة برنامجاً عالمياً "الذرة من اجل السلام" من اجل تشجيع الطاقة النووية في الاغراض السلمية[1].

وينبغي تشجيع تعاون اوسع نطاقاً في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين الاطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي تمتثل لالتزاماتها. فهذا التعاون من الفوائد الهامة المتأتية عن المعاهدة. وتقوم الولايات المتحدة بالتعاون النووي السلمي مع حوالي 100من اطراف معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، بصورة ثنائية ومتعددة الاطراف وعن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب ان يتقيد البرنامج النووي للعضو في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية بالمعاهدة وينبغي ان يشتمل التنفيذ وفرض التطبيق السليم للمعاهدة على الحد من حصول المخالفين على التكنولوجيا النووية. ويجب على اعضاء المعاهدة ان يسعوا لوقف استخدام المواد النووية التي تم الحصول عليها او انتاجها نتيجة مخالفة مادية لالتزامات حظر الانتشار المنصوص عليها في المعاهدة، ويجب التخلص من هذه المواد او اعادتها الى المورد الاصلي. ولا تعطي اللغة الواضحة للمادة (4) "الحق" للقيام باي نشاطات او مرافق نووية معينة، كما، انها لا تتطلب نقل أي تكنولوجيا معينة. بل انه يتعين على مصدري الامدادات النووية ان لا يوافقوا على أي نقل للمواد النووية ما لم يكونوا مقتنعين كلياً بان ذلك لن يسهم في الانتشار. كما انه ليس لدى الدول المنتهكة للمعاهدة أي اساس للتأكيد على ان المادة 4 تعطيها حصانة ضد اجراءات تتخذ ضد برامجها النووية. وقد ابرمت الولايات المتحدة 22 اتفاقية تسمح بتصدير المفاعلات والوقود النووي لاربعين دولة من دول معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية

---

(1) المصدر السابق.

واتفاقية منفصلة لتعاون مشابه عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد قدمت الولايات المتحدة في العام 2004 اكثر من 20مليون دولار لتحويل برنامج التعاون الفني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيره من مشاريع تلك الوكالة ذات الصلة بالموضوع. وتساعد هذه النشاطات التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدول الاعضاء من خلال التطبيقات النووية في ميادين مثل الطب والزراعة وادارة المياه[1].

4. **ملحق**: اسهام برنامج نان-لوغار في مجال الحد من انتشار الاسلحة النووية ساهم هذا البرنامج الذي تم تبنيه في العام 1991 والذي اصبح ساري المفعول في العام 1993 في مجال الحد من انتشار الاسلحة النووية وفي مجال تأمين المواد النووية التي تعود الى الاتحاد السوفيتي السابق كما يلي:

1. **اتلاف واعطال فاعلية:**

6564 رأساً نووياً

568 صاروخاً بالستياً عابراً للقارات ICBMs

477 صومعة صواريخ بالستية عابرة للقارات

17منصة اطلاق متنقلة للصواريخ البالستية عابرة للقارات

142 قاذفة قنابل

761 صواريخ ارض-جو نووية

420 منصات اطلاق صواريخ من الغواصات

543 صاروخاً يطلق من الغواصات

28غواصة نووية

194 نفق تجارب نووية

2. **بالاضافة الى**

- حصل 260 طناً من مواد الانشطار النووي على مستوى امني افضل شامل او سريع
- حصل حوالي 60 موقعاً للرؤوس الحربية النووية على مستوى امني افضل

---

(1) **المصدر السابق.**

- تم خلط 208 طن متري من اليورانيوم عالي التخصيب وتحويلها الى يورانيوم منخفض التخصيب
- وظفت المراكز الدولية للعلوم والتكنولوجيا في روسيا واوكرانيا، التي تتصدر الولايات المتحدة رعايتها، 58 الفاً من علماء السلاح السابقين في وظائف سلمية.
- مول برنامج منع الانتشار الدولي 750 مشروعاً يعمل فيها 14 الف من علماء الاسلحة السابقين واوجد حوالي 580 وظيفة جديدة سلمية تعتمد التكنولوجيا المتقدمة.
- اصبحت اوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان خالية من الاسلحة النووية نتيجة الجهود[1].

د. الانتقادات على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية

1. **ان المعاهدة تتسم** بطبيعتها بالتمييز وتتهم بعض البلدان النامية الدول المتقدمة باستخدام نظام عدم الانتشار للحفاظ على احتكارها للتكنولوجيا النووية المتقدمة. وتدعو هذه البلدان الى وصول حر غير مقيد الى تلك التكنولوجيا دون اعتبار في الغالب ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية وبصرف النظر عن احتياجاتها الحقيقية ذاتها، وخاصة الاتفاق بشأن ضوابط نقل المواد النووية[2].

ان المعاهدة تحرم على الدول الاطراف فيها وغير الحائزة على الاسلحة النووية تصنيع أي جهاز تفجير نووي آخر او ان تلتمس او تتلقى أي مساعدة من الدول الحائزة على الاسلحة النووية لصنع المتفجرات النووية او أي جهاز تفجير نووي آخر، بل وقد يكون لها الحق في الابقاء على ما لديها. ولا تشير كذلك الى تحريم نشر الاسلحة النووية على اراضي دولة غير حائزة لاسلحة نووية، او العبور فوق اجوائها او تحريكها من موقع لآخر في تلك الدولة. وليس بالضرورة ان تكون الدولة خالية تماماً من الاسلحة النووية (كأسرائيل والهند والباكستان). كما لا يدخل في نطاق التحريم عملية "التصنيع"، طالما انه تحت الرقابة الدولية، والذي يتضمن انتاج اليورانيوم المثري، وتخزين

---

(1) رتشارد ج. لوغار "استهداف تشريعي لاسلحة الدمار الشامل" اجندة السياسة الخارجية / المجلة الالكترونية لوزارة الخارجية الامريكية/ المجلد 10 رقم (1) آذار مارس 2005.
http://usinfo.state.govlJournalslitps.

(2) دورية نزع السلاح المجلد 8 العدد (1) ربيع 1985 ص54.

المواد الانشطارية المخصصة للاغراض السلمية، وتطوير مفاعلات القوى النووية المستخدمة للبلوتونيوم وقوداً، وتطوير مفاعلات القوى السريعة الولودة واستعمالها. وبمعنى آخر فقد كانت المعاهدة تعتبر وسيلة لمنع الدول الصناعية الكبرى عن بناء الاسلحة النووية اما الان فانها تعتبر وسيلة لاحتفاظ الدول الحائزة لاسلحة نووية بما لديها من تكنولوجيا نووية، بينما يمنع الفئة الاخرى من الدول من تطوير مثل تلك التكنولوجيا ونشرها خاصة في الدول النامية[1].

2. استمرار سباق التسلح

ان العديد من الاطراف غير الحائزة لاسلحة نووية تؤمن بأنه لن تفي الاطراف الحائزة لاسلحة نووية بالتزاماتها بما تضمنه المادة السادسة من المعاهدة باجراء مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ونزع السلاح النووي، ولعقد معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية وفعالة وعلى الرغم من المعاهدات الموقعة بين الدولتين العظيمتين، فان الحاجة ماسة الى[2]:-

أ. انشاء مناطق خالية من اسلحة الدمار الشامل
ب. الحد والتخلص التدريجي من مخزونات الاسلحة النووية ووسائل ايصالها
ج. الوقف الكامل لانتاج المواد الانشطارية الصالحة للتفجيرات النووية.
د. تحريم استخدام السلاح النووي بكافة صوره وانواعه
ه. اعطاء ضمانات امن للدول غير النووية
و. وضع نظام لبناء الثقة والشفافية في مجال التسلح النووي.

ومن الجدير بالذكر ان الدول الكبرى استمرت بسباق التسلح ولم تلجأ الدول المالكة الى نزع سلاح حقيقي وان تعهدات الاطراف بالتفاوض على تدابير تقود الى نزع السلاح النووي لم تؤد الى الكثير من حيث النتائج[3].

ان من اهم الامور تصحيح الاختلال القائم في المعاهدة، اذ ان وقف الانتشار الرأسي هو الشرط المسبق للحيلولة دون الانتشار الافقي، والامتناع عن استخدام المعاهدة لاغراض الهيمنة السياسية والاقتصادية. وضمان الاوضاع

---

[1] د.ابراهيم عثمان، مصدر سبق ذكره، ص12.
[2] المصدر السابق، ص13.
[3] اغناك غولوب، مصدر سبق ذكره، ص40.

الكفيلة بالنهوض بالتعاون الدولي المستقر في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية[1].

وحتى في الوقت الذي تركز فيه الاهتمام الدولي اخيراً على البرامج النووية في كوريا الشمالية وايران، من الضروري اغتنام الفرصة للسيطرة على تهديدات اسلحة الدمار الشامل وتحقيق انجازات كبيرة في مجالات الانتشار النووي التالية:

1. ادخال الاسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى الروسية في برنامج نان-لوغار. فرغم كل النجاح الذي تحقق في ابطال مفعول الصواريخ العابرة للقارات والرؤوس الحربية الاستراتيجية الروسية، رفضت موسكو حتى الان بحث الاسلحة التكتيكية التي قد تكون اكثر خطورة.
2. السيطرة على المواد النووية في جميع انحاء العالم. وتشكل الكميات الضخمة من المواد التي تصلح لصنع الاسلحة والموجودة خارج الاتحاد السوفيتي السابق تهديداً للامن العالمي. ويجب الاسراع في البرامج الدولية الحالية للتخلص من مخزون وقود المفاعلات المستنفذ وتحويل مفاعلات الابحاث الى استخدام اليورانيوم منخفض التخصيب.
3. التوصل الى اتفاقيات نووية مع الهند وباكستان. يتعين على الولايات المتحدة ان تكرس جهوداً مستمرة لتشجيع اجراءات بناء الثقة ودعم الخطوات المشجعة التي اتخذها هذان الخصمان المسلحان بالاسلحة النووية. والاهتمام في نفس الوقت بالتقيد بالتزامات معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية.
4. التخلص من العقبات البيروقراطية الامريكية والروسية للتعاون لتأمين مواقع مواد الانشطار النووي والرؤوس النووية المعرضة للخطر. واذا كان للجانبين ان يحققا التزاماتهما في براتيسلافا، سيتعين على روسيا ان تتوقف على منع الوصول الى المواقع ورفض توفير اوضاع الاعفاء من الضرائب للتبرعات من الدول

---

[1] **المصدر السابق، ص43.**

المشاركة في الجهد، وسيتعين عليها توفير الحماية من المسؤولية القانونية للشركاء في مجموعة الثماني.

5. اقناع المزيد من الشركات الامريكية والاوربية بتوظيف علماء الاسلحة. ويعمل معظم عشرات الآلاف من العلماء الذين تم توظيفهم في وظائف ترعاها الحكومات او تحصل على اعانات من الحكومات. ويتعين نقل عدد اكبر من هؤلاء الرجال والنساء الى وظائف دائمة في القطاع الخاص لكي لا يغريهم العمل في وظائف تساعد اخرين على الحصول على اسلحة خطرة.

6. تحقيق ابرام روسيا لاتفاقية نان-لوغار الشاملة. وهذه الاتفاقية التي تقوم على اساسها جميع اعمال تقليص التهديد الامريكية في الاتحاد السوفيتي السابق، بحاجة الى تحديدها رسمياً، الا ان الرئيس بوتن رفض حتى الان رفعها الى الدوما للتصويت عليها. ذلك انه بدون الضمانات التي تشتمل عليها الاتفاقية، والتي تمنع فرض ضرائب من قبل السلطات الروسية على التبرعات لتطهير الاسلحة وتحمي المقاولين الامريكيين من المسؤولية القانونية اثناء قيامهم بهذا المجهود المحفوف بالمخاطر، قد يتوقف العمل في هذا المجال.

7. استكمال اتفاقية تنظيم البلوتونيوم. ففي قمة براتيسلافا، استمرت قضايا المسؤولية القانونية في احباط الجهود الرامية الى تدمير 34 طناً مترياً من البلوتونيوم الروسي، وذلك رغم تجديد الضغط الامريكي لحل هذه المسألة.

8. زيادة سرعة النشاطات بموجب شراكة مجموعة الثماني العالمية لمكافحة اسلحة ومواد الدمار الشامل، وهي الشراكة، التي اسست في العام 2002. وتفي الولايات المتحدة باتفاقها الخاص بتوفير 10 الآف مليون دولار على مدى 10سنوات للتخلص من الاسلحة والاهم من ذلك هو الحاجة الى التركيز على تحويل التعهدات الى مشاريع[1].

---

[1] ريتشارد لوغار، مصدر سبق ذكره.

http://usinfo.state.govljournalslitps.

3. عدم كفاية ضمانات امن الدول غير الحائزة

منذ بداية العصر النووي تمسكت الدول غير الحائزة للاسلحة النووية، ولاسيما الدول التي لا تنتمي الى واحد من الحلفين العسكريين الرئيسيين، بضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان امنها ضد استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها. ويرى كثير من تلك الدول ان هذه الضرورة باتت اكثر الحاحاً نتيجة لاستمرار سباق التسلح، والزيادة المتصلة في فعالية الاسلحة النووية وقدرتها على الفتك، واحتمال ان يؤدي القبول المتزايد لفكرة الحرب النووية المحدودة الى مضاعفة احتمال نشوب حرب من هذا القبيل. وقد اثيرت هذه القضية بقوة عام 1968 عندما دارت المفاوضات بشأن عدم انتشار الاسلحة النووية وادرجت منذ ذلك الحين بشكل يكاد يكون متصلاً في جدول اعمال شتى محافل نزع السلاح[1].

هناك نوعان من ضمانات الامن:

ضمانات الامن السلبية: تلتزم بموجبها الدول النووية بالا تستعمل الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية.

ضمانات الامن الايجابية: تلتزم بموجبها الدول الحائزة على الاسلحة النووية في ظروف محددة، بالدفاع عن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية، على النحو الذي توخاه مثلاً قرار مجلس الامن 255 لعام 1968[2].

فالمعاهدة لا تتضمن أي بند بشأن مسألة الضمانات الامنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية الاطراف في المعاهدة. ولكن مجلس الامن اتخذ على الفور قراراً بشأن موضوع الضمانات الامنية، تبنته الدول الوديعةالثلاث، الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة. وفي 19حزيران/ يونيو 1968، بعد ان اقرت الجمعية العامة المعاهدة وطلبت عرضها للتوقيع والتصديق عليها سلم مجلس الامن بموجب القرار (255) 1968 بأن العدوان بالاسلحة النووية او التهديد بها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية سيستدعي اجراءاً فورياً من جانب مجلس الامن، ولاسيما من جانب الدول الاعضاء الدائميين فيه والحائزة للاسلحة النووية. كما رحب مجلس الامن بما عبرت عنه الدول الوديعة للمعاهدة في

---

[1] **حولية نزع السلاح، المجلد الثاني عشر 1987، ص272.**

[2] **المصدر السابق، ص272.**

المجلس عن عزمه في المناسبة ذاتها، على مساعدة أي دولة غير حائزة للاسلحة النووية من اطراف المعاهدة تقع ضحية لعمل من اعمال العدوان النووي او التهديد به، واكد مجدداً حق الدفاع الجماعي عن الذات بموجب المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة[1].

وترى الدول غير المنحازة انه الى حين تحقيق نزع السلاح النووي التام والدائم والقابل للتحقق، يجب ان يكون وسائل صيانة امن الدول غير النووية الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، ولاسيما ان معظم تلك الدول قد تخلى، بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، عن الخيار النووي دون ان يصحب ذلك التزام من جانب الدول الحائزة للاسلحة النووية وانه من الانصاف ان يحصل اولئك الذين اعتمدوا في امنهم طوعاً على انضباط دولي هش، على ضمانات ملزمة قانوناً بعدم استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها ريثما يتحقق نزع السلاح النووي. ان هذه الاعلانات ليست لديها حجية قانونية، ولا يمكن ولا يجوز ان تقبل كبديل للصكوك الدولية الملزمة قانوناً[2].

4. ترى الدول النامية ان الدول الحائزة للاسلحة النووية تهتم بصورة اساسية بتنفيذ صارم لنصوص المعاهدة التي تتعلق بالحيلولة دون المزيد من الانتشار الافقي للاسلحة النووية وتفسر هذه الدول، بصورة ضيقة، وتخفق في الوفاء بالنصوص الاخرى للمعاهدة التي تتصل بنقل التكنولوجيا النووية ومواصلة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. ولذلك فقد اصرت البلدان غير المنحازة والنامية الاطراف في المعاهدة على التنفيذ الشامل للمعاهدة، وعلى احترام ثابت لجميع الالتزامات التي تعهد بها اطرافها، وليس ثمة شك في انها ستستمر في ذلك الاصرار بصورة اقوى. ولا يمكن تقوية المعاهدة الا اذا نفذت الاهداف الموضوعة بصورة متوازنة، وليس جانباً فقط او تلك الاجزاء التي تهتم بصفة خاصة اطرافاً معينة في المعاهدة[3] ولضعف التأييد الذي تتسم به المعاهدة للاسباب التالية:

1. تفسيرها المنفرد وكأداة للحيلولة دون اطراد الانتشار الافقي للاسلحة النووية.

---

(1) اليساندرو كوراديني، مصدر سبق ذكره، ص89.
(2) حولية نزع السلاح 1987، مصدر سبق ذكره، ص277-278.
(3) اغناك غولوب مصدر سبق ذكره، ص40.

2. تناقص الاهمية المعلقة على الحيلولة دون الانتشار الرأسي للاسلحة النووية ومواصلة سباق التسلح، ومنع عقبات امام اعداد برامج وطنية للبلدان غير المنحازة والنامية في ميدان استعمال الطاقة النووية للاغراض السلمية[1].

5. **هناك مصدر آخر للتميز**، اذ ان الدول غير الخاضعة للمعاهدة هي الاكثر تقدماً في التجارة النووية، الا ان مضمون احكام المادة الثالثة كانت تمييزية لصالح هذه الدول التي فرضت على الدول غير الحائزة للاسلحة نووية فقط والاطراف في المعاهدة بتطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية واخضاع منشأتها النووية للتفتيش، في حين لم تفرض على الدول الاكثر تقدماً في التجارة والصناعة النووية اية قيود وتركت لها حرية استيراد وتصدير مواد ومنشآت نووية دون اخذ نظام الضمانات بعين الاعتبار، ودون أي التزامات دولية، مما جعل احكام المادة الثالثة مشتبه بمصداقيتها[2].

---

(1) المصدر السابق، ص**40**.

(2) **د.ابراهيم عثمان، مصدر سبق ذكره، ص12.**

المبحث الثاني

نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ MTCR

بدأت المناقشات الرسمية حول نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ في عام 1983 بين فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة وقد اشتركت بشكل متأخر كل من كندا واليابان في عام 1985، حيث تم التوصل الى اتفاقية كاملة للحد من انتشار الصواريخ البالستيكية ذات القدرة النووية بما فيها مواد الصواريخ ذات الاستخدام المزدوج. وقد تم تحديد الصواريخ ذات القدرة النووية بانها الصواريخ القادرة على حمل 500كغم ولمسافة 300 كم او اكثر. وقد اعلنت الدول السبع بشكل رسمي عن انشاء نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ في نيسان 1987. وعلى الرغم من ذلك فان العضوية قد توسعت لتشمل 32 دولة والاعضاء الاضافيون هم: الارجنتين، استراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، الجيك، الدانمارك، فلندا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، لوكمسبورغ، هولندا، نيوزلندة، النرويج، بولندا، البرتغال، روسيا الاتحادية، جنوب افريقيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، واوكرانيا. وان بعض الدول الاخرى شملت الصين، اسرائيل، رومانيا، سلوفاكيا تعهدت بالالتزام بالسياسة العامة لـMTCR [1].

ان هذا النظام عبارة عن مؤسسة غير رسمية من الحكومات تتقاسم المصالح المشتركة من اجل عدم انتشار الصواريخ والمركبات الجوية غير المأهولة والتقنيات ذات الصلة. ويحتوي هذا النظام على خطوط توجيهية وملاحق تشمل المعدات والتقنيات.

---

(1) Tariq Ranf, Mary Beth Nikin, Jenni Rissan "Inventory of Non Proliferation Organisations and Regimes" Center for Non proliferation studies-Monterey Institute for International studies, Monterey, U.S.A, 2000. p.37.

هدف النظام: الحد من مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل، وهـذا يعني الاسلحة البايولوجية والكيميائية والنووية، عن طريق السيطرة علـى نقـل منظومات التوجيه (بدلاً من الطائرات) لمثل هذه الاسلحة[1].

شرعية النظام: ان احدى الاختلافات الرئيسية بين MTCR وانظمة عدم الانتشار الاخرى هو انه ليس معاهدة عالمية لالتزام غير مشروع حيث ان MTCR هو مجموعة غير رسمية من الاطراف الذين يتعاونون من اجل انجاز هدف يعتبر ضرورياً لكل الدول، ولمنع الانتشار غير المسيطر عليه لتكنولوجيا الصواريخ، وبسبب انهم جماعة فانهم قد وضعوا وثبتوا مبادئ وسياقات وقـوائم والتي يتفقون جميعاً على ملاحظتها.

ان اولئك الذين قبلوا هذه القواعد والاجراءات قد التزمـوا سياسـياً لاتباعها. ان هذه القواعد تلزم فقط الاعضاء الاطراف فيMTCR بينما آخرين تطوعوا للتمسك بهذا الالتزام. اذ ان اعضاء MTCR قد اقتنعوا بـان الرغبـة للالتزام بقواعد واجراءات النظام يمكن ان تعزز من الاستقرار والامن الاقليمي والدولي. لهذا يعتقد بان اقاليم اخرى سوف تخدم بشكل جيد مصالحها، بالاضافة الى منطقتها الاقليمية، عن طريق الملاحظة الطوعية لنفس الاجراءات والقواعد. والغرض من ذلك، فانهم اما ان يتمكنوا من الانضمام الى MTCR او التعـاون معه[2].

نظام طوعي وغير تمييزي

ان اعضاء نظام حظر انتشار تقنية الصواريخ لا يعتقـدون بانـه نظـام تمييزي. وانه بعد كل شيء طوعي. وهكذا تقبل الدول القواعـد حينمـا تقـرر الانضمام اليه. ان هدف النظام هو منع انتشار تكنولوجيا الـصواريخ التـي لا تساعد على الاستقرار. وهذا يعني حظر المركبات القادرة على حمـل اسـلحة الدمار الشامل. انه متوافق وبشكل كامل مع روح المعايير العالمية وعدم التمييز لعدم الانتشار. حيث ان نظام عدم الانتشار لا يشمل بشكل واضـح منظومـات

---

[1] **Ibid., p.37**

[2] **Istvan Gyarmati The future of the missle Technology Control Regime" DDA. Occasional Papers, United Nations, No2 September 1999. D.G.p.6.**

التوجيه، لكنه يهدف بشكل واضح منع ايجاد قدرات تسمح باستخدام اسلحة الدمار الشامل، وان الخطر وعدم الاستقرار في انظمة التوجيه تكمن في الصواريخ[1].

ان العضوية في هذا النظام لا تعني بان اعضاء النظام سوف يتخلصون وبشكل تلقائي من تقنية وبرامج الصواريخ، لكن الحقيقة المماثلة هي ان العضوية في هذا النظام لا تعطي الحق لانتاج وتصنيع واستيراد وتصدير تقنيات الصواريخ او الصواريخ نفسها. وعلى النقيض، فان اغلب الاعضاء (32) لا يمتلكون انظمة التوجيه. حيث لا يوجد عضو قد استخدم عضويته للمطالبة بالحق في الحصول على الصواريخ او تقنية الصواريخ. ان العديد من الدول قد تخلت عن برامج الصواريخ نتيجة للاشتراك في هذا النظام. ولم يميز النظام بين الاعضاء وغير الاعضاء عندما يصل الى تصدير التكنولوجيا حيث ان القوانين نفسها قد طبقت في كليهما. وبدون شك ان هذا النظام لا يمنع من الاستخدام السلمي لتقنية الصواريخ. وقد اعلن بشكل واضح في وثائق النظام بانه لم يصمم ولا يهدف الى تقييد برامج الفضاء القومي او التعاون الدولي في تعزيز هذه البرامج التي ضمنت بانها لم تسهم في تطوير انظمة التوجيه للاسلحة الخاصة بالدمار الشامل.

وبالطبع ينبغي الاعتراف بانه من الصعب جداً التمييز بين برامج الفضاء للاغراض السلمية والبرامج القادرة على ايجاد انظمة توجيه تحمل قدرات اسلحة الدمار الشامل. وفي الحقيقة فان كل المركبات التي تطلق فضائياً قادرة على حمل اسلحة الدمار الشامل وطبقاً الى ذلك ربما يمكن لاحد ان يدعي بان نظام حظر تكنولوجيا الصواريخ يمارس خطورة تحديد الاستخدام السلمي لتكنولوجيا الصواريخ[2].

ويرى البعض بان تقنية الصواريخ لم تنتشر الى بلد جديد حيث ان الدول التي لديها برامج صواريخ هي الان وبشكل اساسي نفسها التي لديها برامج عندما تم اقامة النظام عام 1987. وعلاوة على ذلك فان عدد برامج الصواريخ قد انخفضت اذ ان العديد من الدول قد توصلت الى استنتاجات منطقية بان مصالحهم

---

(1) **Ibid., p.7**

(2) **Ibid., p.8.**

الامنية قد تم الحفاظ عليها بشكل جيد عن طريق التخلي عن صواريخهم وبرامج الصواريخ والتعاون مع المشاركة في برنامج حظر تكنولوجيا الصواريخ[1].

توسع النظام

لقد تطورت الامور سريعاً وبشكل صعب في اوائل التسعينات بسبب ان الحكومات الاعضاء قد نظرت الى الحاجة الى دعوة الدول المطلوبة الى هذا النظام. وبشكل خاص فقد كان هناك قلقاً حول بعض الدول مثل الارجنتين والبرازيل بالاضافة الى روسيا وهنغاريا اذ ان ادخال هذه الدول الى النظام يتطلب مدخل دبلوماسي مختلف، ولا يضر مشاركتها في الاجتماعات وتطبيق كافة المتطلبات. كما اصبح من الضروري جداً التعامل مع الدول التي هي من اهداف هذا النظام. وبالتالي فان المبادئ التي توجه نظام حظر تكنولوجيا الصواريخ اساسياً قد تغيرت وادت الى انتقاد كبير جداً في الولايات المتحدة وعدد كبير من هذه الدول. اذ ان هذه التطورات قادت الى التوسع المستمر للنظام والقبول الكبير لمبادئه حول العالم. اذ ان عدد من الدول اشتركت في النظام، بما فيها العديد من الدول التي تعاونت مع النظام ايضاً بشكل غير رسمي حيث حققت العضوية اكثر من الثلث[2].

منذ اواسط التسعينات فان نظام حظر تكنولوجيا الصواريخ لم يحقق هدفاً كبيراً. حيث ان تقدم هذا النظام كان بطيئاً مرة اخرى، ولا يمكن القول انه لم يحقق نجاحاً كبيراً. بعد عشرين عاماً من تأسيسه، فان مصدرين كبيرين من الغموض اخذاً يظهران. احد هذه المصادر كان فوق الدول المشتركة، والاخر فوق طبيعة برامجها. واليوم فان هناك القليل من الغموض حول هوية الممثلين[3].

---

(1) **Ibid., p.9.**

(2) **Auron Karp "The MTCR, the post-Modern state, and detereace" DDA Occasional Papers, United Nations no2 September 1999. P.40.**

(3) **Ibid., p.41.**

التحرك ما وراء النظام

يقصد به التحرك نحو الدول التي لم تنظم بعد الى هذا النظام. ففي جو من الاحباط الكبير بدأ المجتمع الدولي التحرك ما وراء نظام حظر انتشار الصواريخ. حيث كان للدبلوماسية الثنائية تأثير فعال جداً وربما هي اداة مهمة جداً في معالجة قضية انتشار الصواريخ في النصف الاخير من التسعينات. ومع ذلك فانه فقط من خلال الدبلوماسية الثنائية يمكن الوصول الى الدول التي هي ليست جزءاً من النظام وان ما هو مهم جداً التعامل مع الدول التي هي اطراف في النظام لكن تعتبر اعضاء ضعفاء. ويمكن اعطاء مثالين من هذا النوع مثل الدبلوماسية الثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية وبين الولايات المتحدة والهند. حيث اجرت كل من حكومة الولايات المتحدة وكوريا الشمالية عدة جولات من المحادثات. ولو ان هذه المحادثات لم تحقق اي شيء يذكر فان الولايات المتحدة كان لديها انطباع بان كوريا الشمالية كانت راغبة في التخلي عن برامجها النووية مقابل تبادل تجاري يصل الى 500 مليون دولار[1]. اما المحادثات مع حكومة الهند فقد كان هناك حوالي ثماني جولات من المحادثات بين تموز 1998و1999 ولم يتمخض عن هذه المحادثات اية اتفاقية رسمية. الا انها قد قدمت بعض النتائج الملموسة[2].

التهديدات الصاروخية

عند الحديث عن التهديدات الصاروخية فانه ينبغي ادراك مختلف التوقعات. وبالنسبة لبعض الدول الكبرى فان التهديد الصاروخي يعزى الى بعض الدول النامية بسبب التطور الحاصل في صواريخ هذه البلدان والذي يشكل تهديداً للامن العالمي بينما تصور هذه الدول بان صواريخها تقدم وسائل فعالة للحفاظ على الامن والسلام العالمي والاستقرار. والواقع ان التهديد الصاروخي ليس فقط من نتاج بعض البلدان النامية. انها برامج الصواريخ لبعض الامكانيات العسكرية التي وضعت امن بعض البلدان النامية في خطر وبهذا فهي تهدد الامن العالمي. واذا نظرنا الى الميزانية الدفاعية للبرامج العسكرية في الدول النامية والمتطورة في ضوء انواع الصواريخ فانه ليس من الصعب جداً ان نستنتج من الذي يتمتع بميزة عسكرية مطلقة ومن اين يأتي التهديد بالصواريخ. ولغرض فهم

---

[1] **Ibid., p.42.**
[2] **Ibid., p.42.**

التوقعات المختلفة للتهديد بالصواريخ فمن الضروري جداً تحديد الاسباب الرئيسية لتطوير الصواريخ وانتشارها:

اولاً: ان الصواريخ هي مؤشر من مؤشرات القوة وانها تمثل لهذه الدول وسائل فعالة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى خلال عدم وجود الحرب. ان مثل هذه الاستراتيجية يمكن ان تكون مؤثرة وخاصة في وقت نشوب الازمات.

ثانياً: ان تطوير ونشر منظومات الصواريخ البالستية التي تتضمن دفاع صواريخ المسرح TDM ودفاع الصواريخ القومي هو طفرة في مجال سباق التسلح وللاسباب ادناه.

أ. ان برنامج دفاع الصاروخي البالستي هو في جوهره يهدف الى تعزيز امكانية التعرض الشاملة مع بعض الامكانيات الدفاعية. وبموجب هذه الظروف فان عدد قليل من الدول لها الامكانيات المادية الكافية لتطوير مثل هذا البرنامج.

ب. ان نظام الدفاع الصاروخي البالستي (BMD) هو ليس نظام دفاعي خالص. في الحقيقة انه جزء من الامكانية التعرضية والدفاعية المتكاملة والشاملة التي تعمل على تعزيز احدى الامكانيات الدفاعية للدولة عن طريق اضعاف الدول وامكانياتها، وفي هذا السياق فان (BMD) في حد ذاته يشكل تهديداً الى امن الدول وسوف يحفزها ويجبرها على مواصلة برامجها الصاروخية.

ج. ان نقل والتطوير المشترك لصواريخ دفاع المسرح TMD سوف يؤدي الى نشر تقنيات الصواريخ. وبسبب ان تقنيات الصواريخ المضادة للصواريخ هي متداخلة في العلاقة فانها بشكل متبادل قابلة للتحول. وان العديد من التقنيات المستخدمة في الانظمة الدفاعية الصاروخية يمكن ان تساهم في تطوير وتحسين الصواريخ التعرضية. وبهذا فان تطوير ونشر منظومات الدفاع الصاروخية سوف يحدث دائرة مفرغة في سباق الصواريخ ويؤثر على البيئة العالمية والامن الاقليمي بتأثيرات سلبية ولاسيما مسألة نزع السلاح النووي.

ثالثاً: الفجوة في نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ. اذ ان عدم نشر الصواريخ يعتبر جزءاً تحت التطوير لهذا النظام الكامل وللاسباب الاتية:

1. لا توجد هناك اداة قانونية تؤمن التحريم الشامل لتطوير الصواريخ ونشرها اذ ان عدم نشر الصواريخ لا يمكن وضعها مع عدم نشر اسلحة الدمار الشامل حيث ثبتت الاخيرة في القواعد القانونية في المعاهدات مثل CWC،BWC ، NPT.
2. لا يوجد هناك اهداف متفق عليها ضمن نظام MTCR تسيطر على نقل مركبات التوجيه لاسلحة الدمار الشامل. وبالنظر الى الخطوات العديدة للصواريخ بالاضافة الى امكانية نقل لتقنيات الصواريخ والصواريخ المضادة، فمن الصعب جداً تصور المنظومة لقياس معايير الاهداف لغرض التحريم على سبيل المثال، كما علينا ملاحظة بأن انظمة دفاع الصواريخ والتقنيات ذات الصلة هي ليست على قائمة السيطرة، ومع ذلك فانها تشكل عامل مهم لنشر الصواريخ.
3. ان الفجوة في انظمة عدم النشر للصواريخ قد جعلتنا ندرك بأن هناك حاجة للمجتمع الدولي لعمل نظرة جماعية على هذه القضية وكشف الطرق الجيدة لمواجهة خطر نشر الصواريخ.
4. غياب الحل الشامل للقلق الامني والسياسي للدول الناجم عن المواضيع المتعلقة بالصواريخ هو عامل اخر. ولا يمكن مناقشة نشر الصواريخ بدون الاشارة الى القلق السياسي والامني، حيث ان نشر الصواريخ هي مسألة خطرة بحد ذاتها. وبالنظر الى الحقيقة بانه لا يوجد هناك معيار دولي متفق عليه يسيطر على نشر الصواريخ. وان ما يعكس ذلك في الوقت الحاضر على جبهة عدم نشر الصواريخ هو ليس ارادة المجتمع الدولي لكن السياسة المحددة لدولة معينة واذا تتطلب من دول اخرى ان تحترم سياسة دولة اخرى، فان اهتماماتها الشرعية وخاصة على امنها ينبغي ان يوجد على اسس تبادلية[1].

---

[1] **Wang Qun "The missle threat: perception and prescriptions" Missle development and its impact on the global security- Department for Disarmament Affairs-DDA. Occasional papers no2, September 1999, United Nation, p.48-52**

المبحث الثالث

ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الجذور

عندما ايقنت الولايات المتحدة عدم جدوى السرية في اعقــاب التفجيــر الذري الروسي في عام 1949، ولكن لم يتم اتخاذ اي قرار في هذا الشأن، ولكن بعد التفجير الهيدروجيني في عام 1953 قررت الولايات المتحدة انهاء المرحلة السرية في انتاج القنبلة الذرية، واعلن الرئيس الامريكي الاسبق آيزنهاور امــام الجمعية العامة للامم المتحدة ان الرعب النووي يعرض كل الحضارة وكل القيم الانسانية الى الدمار، واعلن بداية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من اجــل السلام، واقترح انشاء بنك دولي لليورانيوم والمواد الانـشطارية بعـد سـحبها تدريجياً من الارصدة المعدة للاستخدام الحربي وذلك لاسـتخدامها سـلمياً دون شروط مسبقة، وبدأت المصارحة النووية وتبادل المعلومات، وتمثل ذلــك فــي مؤتمر جنيف للاستخدامات السلمية الذي عقد في جنيف تحت اطار الامم المتحدة ويعتبر ذلك اهم تطور سياسي في المجال الذري منذ انتهاء الحــرب العالميــة الثانية[1].

وبدأت الولايات المتحدة عقد اتفاقان للتعاون في مجــال الاســتخدامات السلمية مع عدد من الدول المتلقية للمساعدة في التفتيش على المنشأت النوويــة موضوع المساعدة للتحقق من عدم استخدام المساعدة في اغراض عسكرية وان يتم التفتيش بواسطة امريكيين، او أي جنسية اخرى، وهذه فكرة جديدة لم تطرح قبلاً. وفي عام 1958 تم تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدأ كــذلك فــي انشاء نظام دولي للضمانات واجه معارضة سوفيتية في البداية، وبدأ اكتماله في عام 1963 حينما غير السوفيت موقفهم وايدوه عقب المواجهة مــع الولايــات المتحدة في الازمة الكوبية[2].

---

[1] د.فوزي حماد "منع الانتشار النووي: الجذور والمعاهدة" السياسة الدولية، العدد (120) ابريل 1995، ص51.

[2] المصدر السابق، ص51-52.

مفهوم نظام الضمانات

يقصد بنظام الضمانات "مجموعة الاجراءات التي يتم التحقق من خلالها من عدم استخدام الدولة لفعالياتها النووية في صناعة اسلحة نووية او أي نوع من انواع المتفجرات النووية الاخرى وذلك طبقاً للالتزامات التي اخذت على نفسها"[1]. وهي "نظام قانوني وفني يرمي الى ضمان ان المواد النووية والتجهيزات والمعدات والمشروعات والخدمات في مجال الطاقة الذرية لن يخدم أي غرض عسكري"[2].

نظام الضمانات

تجدر الاشارة الى ان معاهدة حظر الانتشار النووي NPT لا تحوي في نصوصها نظاماً خاصاً للتحقق وانما تعتمد على نظام التحقق الموجود في اتفاقيات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA وذلك على العكس من اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائيةCWC . ان نظام التحقق طبقاً لمعاهدة NPT (اتفاقيات الضمانات الشاملة) لا يقتصر تنفيذ اتفاقيات الضمانات الشاملة على اعضاء NPT بل ان هناك دولاً ليست اعضاء في NPT الا انها اعضاء في اتفاقيات الضمانات الشاملة مثل البرازيل[*]، ولكن الثابت فعلياً ان اغلبية الدول الاعضاء في اتفاقيات الضمانات الشاملة هم اصلاً اعضاء في NPT مع ملاحظة العكس ليس صحيحاً، فهناك ما لايقل عن 58 دولة عضو في NPT لم يوقعوا على اتفاقيات الضمانات الشاملة مع الوكالة مخالفين بذلك نص المادة الثالثة من المعاهدة ويقوم نظام اتفاقيات الضمانات على ثلاثة مبادئ:-

---

[1] IAEA Safeguards-An Introduction, IAEA, SG. INF 23 Vienna 1981
نقلاً عن عباس كاظم آل فتلة "انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية واسلحة التدمير الشامل الاخرى في الشرق الاوسط-دراسة في اطار مشروع جامعة الدول العربية" رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة-كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد 2002 ص171.

[1] اسماعيل اسماعيل بدوي "نظام مشترك لمحاسبات المواد النووية والتحقق" انظر كتاب "الخيار النووي في الشرق الاوسط" مركز دراسات الوحدة العربية-مركز دراسات المستقبل-بيروت-القاهرة/ ايلول-سبتمبر/ 2001، ص135.

[*] انضمت البرازيل لاحقاً الى معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

1. الحصر المادي

وهو يعني باختصار التأكد من وجود المادة النووية بنفس القدر الذي اعلنت عنه الدولة وبالكيفية التي اعلنت عنها والتي لا تتنافى مع نصوص معاهدة NPT حيث يقوم المفتشون بعملية الحصر المادي عن طريق تفقد المنشات النووية وحساب كمية الوقود النووي المستخدم بحيث يتم التعرف على ماذا كانت هذه المنشات تستخدم في انتاج اسلحة نووية ام لا.

2. الاحتواء

وهو يعني تحديد نطاق انتقال المواد النووية داخل حيز معين بمعنى مراقبة انتقالها من والى اماكن محددة يتفق عليها. بحيث يكون هذا الانتقال بعيداً عن تحويل هذه المواد للاستخدامات العسكرية او بحيث لا تذهب هذه المواد الى حيث يمكن تحويلها (تخصيبها ليتم بها صناعة اسلحة نووية).

3. الرقابة

وهي الضلع الثالث المكمل وهي عملية التأكد من ان الدولة العضو في نظام التفتيش لا تمارس خداعاً من نوع ما فيما يتعلق بالنقطتين السابقتين بمعنى انها لا تخفي مثلاً كميات غير معلن عنها من المواد النووية يمكن ان تقوم بانتاج اسلحة نووية او انها تقوم بنقل مواد نووية غير مخصبة لكي يتم تخصيبها في اماكن سرية اخرى تصبح صالحة للاستخدامات العسكرية[1].

انواع الضمانات

اولاً: INFRIC 66

وهو النظام الذي تم العمل به منذ انشاء الوكالة عام 1957 وذلك يعني ان العمل به سبق معاهدة NPT وهذا النظام يشمل عمليات التفتيش على المنشات النووية حيث تخضع الدولة عدداً من المنشات النووية تحددها كي يتم التفتيش عليها دون غيرها. وهذا ويتم تحديد مواعيد دورية بين الدولة والوكالة يتفق عليها كي يتم اجراء التفتيش عليها.

---

[1] مصطفى عبد العال "تطور مفهوم التحقق في اتفاقيات نزع السلاح: مقارنة بين معاهدة منع الانتشار النووي ومعاهدة حظر الاسلحة الكيميائية" السياسة الدولية، العدد (120) ابريل 1995، ص89-90.

ثانياً: INFRIC 153

وهو النظام الاحدث وبدء العمل به عام 1970 مع بدء دخول معاهدة NPT حيز النفاذ وهو نظام اكثر دقة من سابقة ويشتمل على العديد من التفاصيل:-

أ. ان جميع المنشات النووية لدى الدولة العضو تخضع للتفتيش من قبل الوكالة وكذلك فان اراضي الدولة بالكامل تكون معرضة للتفتيش.

ب. يتم التحديد المسبق لمواعيد التفتيش وهو ما يسمى بالتفتيش الروتيني، وهو يختلف في طبيعته من دولة لاخرى وفق العديد من العوامل التي ترجح ان هذه الدولة ام تلك لديها الامكانية اكثر من غيرها للتحول لانتاج اسلحة نووية ومن اهم هذه العوامل:-

1. عدد المنشات النووية الموجودة لدى الدولة والتي تستخدم حالياً في الاستخدامات السلمية ويخشى من تحولها في المستقبل لانتاج اسلحة نووية.
2. حجم ما لدى الدولة من مواد قابلة للانشطار وحتى لو كانت تعلن ان هذا الحجم يتم استخدامه للاغراض السلمية، كما هو الحال بالنسبة لليابان التي اشترت في عام 1994 حوالي طن من اليورانيوم للاستخدام في المفاعلات السلمية، ومع ذلك فقد اثار هذا قلق الوكالة. وعلى ذلك نجد ان هناك دولاً تعمد الوكالة لاحكام الرقابة عليها مثل اليابان والمانيا.

ومن ناحية اخرى فان هناك دولاً اعضاء في نظام الضمانات الا انها لا تخضع واقعياً للتفتيش وذلك لعدم وجود منشات نووية لديها اصلاً على سبيل اليقين من ناحية، وايضاً لعدم امتلاكها للمقومات اللازمة لتطوير تكنولوجيا نووية وذلك مثل العديد من الدول الافريقية. واضافة الى التفتيش الروتيني المحدد مسبقاً فان هناك نوعاً آخر من التفتيش الخاص وهو يعني القيام بعمليات تفتيش خاصة بناء على توافر معلومات لدى الوكالة تؤدي لاثارة الشك تجاه قدرات دولة ما[1].

---

[1] المصدر السابق، ص90-91.

تطور ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ان مسؤوليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحماية الاستخدام السلمي للذرة هي مسؤوليات قديمة تقوم بها المنظمة نفسها. اذ ان تعديل الوكالة بموجب نظامها سوية مع مفهوم الذرة لاجل السلام يهدف الى السعي لتوسيع الاسهام والمشاركة في الطاقة الذرية في السلام والصحة والرفاهية وفي الوقت نفسه لضمان بان المساعدة التي تقدمها الوكالة لن تستخدم في الاغراض العسكرية.

لقد تطور نظام ضمانات الوكالة، في الستينات، فان المفاهيم الاساسية بجانب الضمانات قد يتم صياغتها. حيث تم تنفيذ التفتيش لضمانات الوكالة في 1962 في النرويج. وبهذا فان عدد التفتيشات والانواع من التسهيلات التي جرى تفتيشها قد زادت وبشكل بطئ، كما وافقت الدول على نظام الضمانات التفصيلية الذي يسيطر على المواد النووية والمعدات والتسهيلات. تلك القفزة الكبيرة جاءت مع دخول معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية NPT لتكون سارية المفعول في عام 1970. وطلبت المعاهدة من الدول غير النووية صياغة ترتيبات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشمل على الموارد النووية للدولة في جميع النشاطات السلمية. وفي اواخر عام 1999 فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها اتفاقات الضمانات تصل الى 223 اتفاقية سارية المفعول مع 139 دولة وتقريباً ان كل هذه الدول تمثل الدول الاطراف فيNPT[1].

وقد شهد عقد الثمانينات قبول كبير لتدابير الضمانات. ومنذ عام 1997 وافقت خمسون دولة تقريباً على هذه التدابير علماً ان هذه الدول هي اطراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية حيث تم منح حقوق تفتيش كبيرة فيما يتعلق ببرامجها النووية عن طريق برتوكولات اضافية لاتفاقيات الضمانات الخاصة بها.

وفي الواقع انه في التسعينات، ساهمت سلسلة من الاحداث لتغيير صور الحد من انتشار الاسلحة النووية، وقد تضمنت هذه الاحداث سلوك دولتين

[1] **Piet De Klerk "Advancing the Agenda: New roles evolve for the IAEA Safeguards System" IAEA, BULLETIN vol 41. no 4 1999 Vienna, Austeria p.9**

في المعاهدة هما العراق وكوريا الشمالية حيث اتهمتا بتحدي النظام القائم في المعاهدة. وقد كشف عن العراق بانه امتلك برامج نووية سرية خرق فيها التزامات معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. وكذلك ان كوريا الشمالية هي الاخرى قاومت جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق بالتزاماتها في اتفاقيات ضمانات الوكالة حيث استمرت هذه المقاومة والرفض حتى يومنا هذا[1].

ان الكشف عن البرامج النووية العراقية السرية بشكل خاص قد جعل من الواضح جداً بأن نظام الضمانات الدولية بحاجة الى اعادة نظر. وقد درست الدول المفاهيم المختلفة للنظام وحددت نقاط الضعف فيه. وقد ظهرت قضية حقوق والتزامات مفتشي الوكالة لاجل الانجاز الفعال لواجباتهم من المواضيع الحساسة مثل السيادة. ولحسن الحظ ومن اوائل السبعينات فان القبول الوطني لمفهوم التفتيش القسري الدولي قد تنامى. حيث ان الحركة بدأت في المناخ الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وكما هو معكوس في ترتيبات التحقق في عدد من اتفاقيات الحد من الاسلحة بينهما[2].

وبعد سنوات عديدة، لاسيما في التسعينات وبعد انتهاء الحرب الباردة فان النطاق الواسع للمعاهدات التي قد جرى التفاوض بها اصبح التفتيش الموقعي عنصراً اساسياً فيها. وعلى المستوى العالمي فان الامثلة الرئيسية تجسدت في معاهدات الاسلحة الكيميائية والحظر الشامل للتجارب الذرية. اما على المستوى الاقليمي، فان الامثلة الاخرى قد شوهدت في نصوص معاهدة المناطق الخالية من الاسلحة النووية وفي معاهدة خفض الاسلحة التقليدية في اوربا التي تميزت بشروط التفتيش القسري في المواقع العسكرية.

وفي عام 1995، وفي المؤتمر الاستعراضي لاعادة النظر بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية فان الدول قد اعلنت وكشفت عن استعداداتها لقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. حيث تم التاكيد على المبادئ والاهداف التي اتفق عليها المؤتمر على ان ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي ان

---

[1] Ibid, p.10
[2] Ibid, p.10

يجري تقييمها بشكل منتظم وان القرارات التي تبناها مجلس المحافظين سعت الى تعزيز وتنشيط ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

البرتوكول الاضافي 1997

ان النتائج المتراكمة للجهود لدعم فاعلية وتحسين كفاءة الضمانات قد انقسمت الى قمسين حيث شمل القسم الاول مجموعة من تدابير التقوية والدعم بموجب سلطة قانونية موجودة لاتفاقية الحماية وصادق عليها مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 1995. ويهدف القسم الاول اعلاه الى تحسين امكانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأكيد صحة النشاطات النووية المعلنة. اما القسم الثاني فهو يستلزم سلطة كاملة التي تقبل بها الدول عن طريق ابرام وثيقة قانونية تعرف "بالبرتوكول الاضافي" مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تمت المصادقة على هذا البرتوكول من قبل مجلس الوكالة في ايار 1997. وان هذا البرتوكول تضمن التدابير التي تعمل على تحسين امكانية الوكالة للكشف عن النشاطات غير المعلنة. ان البرتوكول يتميز بثلاثة عناصر مهمة:-

اولاً: وافقت الدول على تزويد الوكالة بمعلومات كثيرة تكشف من خلالها الاعلان الموسع لبرامجها النووية. وان الاعلان الموسع هذا قد كشف وشمل على حجم كبير من الخصائص تجاوز المواد النووية والتسهيلات التي تحتوي على المواد النووية على سبيل المثال، فان كل البنايات في المواقع المعينة ينبغي ان يعلن عنها وتحدد بغض النظر عن استخداماتها. وقد كشفت بعض المعلومات ما يخص الحالة العراقية ان الوكالة لديها فقط معلومات حول بعض الابنية في التويثة وبالاخص الابنية التي حددت فيها مواقع المواد النووية المحمية.

ثانياً: لقد منحت الدول الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومفتشيها حقوقاً كبيرة في الوصول الى اي موقع من المواقع التي لها صلة بالبحث والتطوير او النشاطات التصنيفية التي جرى العمل بها حتى يتم التأكد من غياب المواد النووية غير المعلنة وكذلك النشاطات النووية. ان هذه الانواع من النشاطات سوف تكون جوهرية في حل العديد من المسائل المتعلقة بتصميم واكمال المعلومات الموجودة في الاعلان الموسع للدولة او حول عدم التواصل فيما يتعلق بالمعلومات.

---

[1] Ibid, p.10

ثالثاً: ان الدول تقبل بعض السياقات الادارية المتطورة المعينة التي تكون جوهرية وحاسمة في التنفيذ الفعال والمؤثر للضمانات. وتشمل هذه على سياقات عمل المفتشين وتزويدهم بجوازات سفر متعددة ولمدة سنة واستخدام اساليب الاتصال بين المواقع التي يجري تفتيشها والمقرات الرئيسة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

وفي كل الاحوال فان هذه التدابير تقوم بتعزيز نظام الضمانات الدولي وبشكل كبير. ومن المهم جداً ملاحظة بان قبول الدول لهذه التدابير قد جرى توازنه عن طريق الالتزامات والتحديدات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يضمن حماية مصالح الدول.

العلاقة بين معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بالنظر لافتقار NPT جهاز يقوم بالاشراف ومراقبة الضمانات الدولية التي جاءت بها فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بذلك وهي القناة المتعددة الجوانب لنقل تقنية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وفي التطبيق العملي فان IAFA قد عهد لها بمواصلة التفتيش والتاكد من صحة المادة السابقة (المناطق الخالية من الاسلحة النووية، والمادة الرابعة في سياق حماية المواد النووية). وبشكل شامل فأن NPT هي وثيقة بسيطة تتألف من عشرة مواد اطولها تتألف من ستة فقرات حيث ان تفاصيل التأكد من صحة التزامات المعاهدة قد ترك المسؤولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية[2].

وفي كانون الثاني من عام 1999 بلغ عدد الدول الاعضاء في المعاهدة 187 دولة وان الدول الوديعة في المعاهدة هي الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة[3].

---

(1) Ibid, p.11
(2) Ibid, p.12
(3) Ibid, p.13

العراق وضمانات الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية طبقاً للقرار 687 في 3 نيسان 1991

عبر مجلس الامن في الديباجة عن قلقه بان العراق حاول الحصول على مـواد ذات صلة ببرنامج يتعلق بانتاج الاسلحة النووية وبما يتنافى مـع التزاماتـه المقـررة بموجب معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. ولقد بنى المجلس قلقه هذا على اسـاس تقارير سرية موجودة لدى اعضاءه، على تلك المحاولة. ولقد مثل ذلك اتهاماً واضـحاً للعراق. فاتخذ المجلس تدابيره بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحـدة، ممـا يعني ان العراق قد هدد الامن والسلم الدوليين على اقل تقدير. ويبدو ممـا تقـدم بـان المجلس قد ساوى فيما بين المحاولة اعلاه وبين الامتلاك الفعلي، وهـو الامـر الـذي يعكس مدى التأثيرات السياسية على المعايير القانونية في قراراته[1].

وفي المادة 11 دعا المجلس العراق، الى تأكيد التزاماتـه المقـررة بموجـب معاهدة حظر الانتشار، دون قيد او شرط، ويعني ذلك ان المجلس قد عد العراق غيـر ملتزم بها فعلياً.

وفي القرار 707 في 15/8/ 1991

احاط المجلس علماً وبقلق شديد برسائل الامين العام واللجنة الخاصة والبعثـة الرفيعة المستوى الموفدة الى العراق، التي تثبت عدم تقيد بالتزاماته بموجـب القـرار 687/ 1991.

كما ابدى المجلس قلقاً بسبب من كون اخطاري العراق المؤرخين في 18 و28 نيسان كانا غير كاملين، واتهم العراق باخفائه بعـض الانـشطة، وان كـلا الامـرين يشكلان انتهاكاً خطيراً لالتزاماته بموجب القرار 687/ 1991. واكد المجلس علـى ان عدم امتثال العراق لاتفاق الضمانات مع الوكالة عملاً بمعاهدة حظـر الانتـشار لعـام 1968، يشكل انتهاكاً لالتزاماته الدولية.

المادة 1 لقد ادان مجلس الامن انتهاك العراق لعدد من التزاماته بموجب الفرع جيم من القرار 687/ 1991، ولتعهداته مع اللجنة الخاصة والوكالة الدوليـة للطاقـة الذرية، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للاحكام ذات الصلة من ذلك القرار الذي تم بموجبهـا وقف اطلاق النار.

المادة 2 ادان مجلس الامن عدم امتثال حكومة العـراق لالتزاماتهـا بموجـب اتفاق الضمانات مع الوكالة، الامر الذي يشكل انتهاكاً لالتزاماته كطرف فـي معاهـدة حظر انتشار الاسلحة النووية[2].

---

[1] علي هادي حميدي "العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية 1990-2003 دراسة سياسية وقانونية" رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، 2004، ص84.

[2] المصدر السابق ص85-86.

المبحث الرابع

المجموعات الدولية الخاصة بحظر الانتشار النووي

اولاً: مجموعة المجهزين النوويين NSG

ان اول اجتماع لها عقد في تشرين الثاني 1975 في لندن وكانت معروفة بنادي لندن. العضوية فيها تتألف من 38 دولة مجهزة وهي الارجنتين واستراليا والنمسا وروسيا البيضاء والبرازيل وبلغاريا وكندا وقبرص وجمهورية الجيك والدانمارك وفلندة وفرنسا والمانيا واليونان وهنغاريا وايرلندة وايطاليا واليابان وكوريا الجنوبية ولاتفيا ولوكسمبورغ وهولندا ونيوزلندة والنرويج وبولندة والبرتغال ورومانيا وروسيا الاتحادية وجمهورية سلوفاكيا وجنوب افريقيا واسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا واوكرانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

مواصفات العضوية: ان الاسس التي تؤخذ بنظر الاعتبار في الانتساب هي:-

1. الامكانية والقدرة على التجهيز بالمواد (بما فيها المواد يمكن عبورها عبر وسائل النقل) التي يغطيها الملحق المتعلق بالاقسام الاولى والثانية لدليل NSG.
2. الالتزام بالسياسات والاعمال وفقاً اليها.
3. تعزيز نظام السيطرة على التصدير المحلي قانونياً الذي يجعله ذو جدوى في استخدام والعمل به وفقاً الى سياسة NSG.
4. الالتزام بواحد او اكثر بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ومعاهدات بلندابا وراروتونجا وتلاتيلوكو وبانكوك المتعلقة بأخلاء المناطق الاقليمية او أي اتفاقية عدم نشر الاسلحة النووية الدولية المرادفة والاذعان الكامل للالتزامات لمثل هذه الاتفاقيات.
5. دعم كل الجهود الدولية باتجاه عدم نشر الاسلحة النووية ذات الدمار الشامل ومركبات الاطلاق[1].

---

[1] TRIQ Rauf, MARY Beth Niktin, JENNI Rissanen op-cit, p.31-32

ان مجموعة المجهزين النوويين NSG هي مجموعة الدول المجهزة النووية التي تسعى الى الاسهام في عدم نشر الاسلحة النووية خلال استخدام مجموعتين من السياسات الرئيسية لتصدير المواد النووية وتصدير ما يتعلق بالمواد النووية. ويواصل اعضاء هذه المجموعة الالتزام بالسياسات التوجيهية فيما يتعلق بالتطورات المتعلقة بنشر الاسلحة النووية. حيث ان المجموعة الاولى من السياسات التوجيهية لهذه المجموعة تتمثل في السيطرة على تصدير المواد التي هي مصممة بشكل خاص او تكون مهيئة للاستخدام النووي وتتضمن هذه:-

1. المواد النووية
2. المفاعلات النووية والمعدات
3. المواد غير النووية للمفاعلات
4. المعامل والمعدات المخصصة لاعادة المعالجة وتخصيب وتحويل المواد النووية لاغراض تشغيل الوقود وانتاج المياه الثقيلة.
5. كل التقنيات التي ترافق كل مادة اعلاه

اما المجموعة الثانية لسياسات هذه المجموعة فهي السيطرة على صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج النووية وكذلك التقنيات المرتبطة بها. وهذا يعني المواد التي تسهم اسهاماً رئيسياً في عدم حماية دورة الوقود النووي او النشاط التفجيري النووي.

ان الخطوط التوجيهية لهذه المجموعة هي ثابتة وتتناسب مع الادوات او المعدات الدولية المختلفة في مجال عدم نشر الاسلحة النووية وهذا ينطبق على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية (تلاتيلوكو) ومعاهدة المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادي (راروتونغا) ومعاهدة المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في افريقيا (بلندابا) ومعاهدة المنطقة الخالية للاسلحة النووية جنوب شرقي آسيا (بانكوك).

ان الخطوط الرئيسية لهذه المجموعة تهدف الى تأمين عدم اسهام التجارة النووية للاغراض السلمية في نشر الاسلحة النووية او الاجهزة التفجيرية النووية الاخرى، التي سوف لا تعيق التجارة والتعاون الدولي في المجال النووي السلمي. ان الخطوط الرئيسية للمجموعة هذه تسهل من تطوير التجارة عن

طريق تأمين الوسائل التي بواسطتها يتم تحديد الالتزامات لتسهيل التعاون النووي السلمي والتي يمكن تنفيذها بطريقة ثابتة وتتناسب مع المعايير في عدم نشر الاسلحة النووية حيث تحث المجموعة كل الدول على الالتزام بالخطوط التوجيهية لها. ان التزام اعضاء NSG بالشروط المتعلقة بالتجهيز في سياق التطوير الاخر لاستخدامات الطاقة النووية للاغراض السلمية جعلت من هذه المجموعة احدى العناصر لنظام عدم نشر الاسلحة النووية[1].

هدف النظام

تأمين بان الصادرات النووية تجري تحت مراقبة مناسبة وحماية مادية وشروط منع انتشار الاسلحة والتقيد المناسب لها. كما ان هذه المجموعة تسعى ايضاً الى تقييد صادرات المواد الحساسة التي يمكن ان تسهم في انتشار الاسلحة النووية.

وقد وافقت هذه المجموعة على الاخذ بنظر الاعتبار العمل القائم من قبل لجنة Zangger على مجموعة من الخطوط التوجيهية التي توحدت في قائمة واحدة تم نشرها في عام 1978 على انها وثيقة من وثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي جرى تعديلها فيما بعد واستخدامها في النقل النووي للاغراض السلمية للمساعدة في تأمين ان مثل هذه الوسائل سوف لا يتم نقلها الى دورة الوقود النووي غير المحمي او الى نشاط تفجير نووي وتوجد هناك متطلبات لتأمين الاتفاقيات الرسمية من قبل المستلمين بخصوص هذا النوع من الاسلحة وقد بينت الخطوط الرئيسية ايضاً لهذه المجموعة متطلب اجراءات الحماية المادية والاتفاقيات المتعلقة بممارسة حذر معين في نقل التسهيلات الحساسة والتقنية ومواد الاسلحة، بالاضافة الى دعم وتعزيز شروط اعادة النقل وعند القيام بذلك، فان الخطوط الرئيسية لهذه المجموعة قد قامت بادراك الحقيقة بان هناك صنف من التقنيات والمواد التي تعتبرها حساسة بشكل خاص لانها قد تؤدي وبشكل مباشر الى صنع اسلحة قادرة على استخدام هذه المواد[2].

---

(1) **Ibid, p.32**
(2) **Ibid, p.32**

ثانياً: لجنة زانجر Zangger

العضوية: تتألف عضوية اللجنة من 35 دولة وهي كل من الارجنتين واستراليا والنمسا وبلجيكا وبلغاريا وكندا والصين، وجمهورية الجيك والدانمارك وفلندا وفرنسا والمانيا واليونان وهنغاريا وايرلندة وايطاليا واليابان وكوريا الجنوبية ولاتفيا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج وبولندة والبرتغال ورومانيا وروسيا الاتحادية وسلوفاكيا وجنوب افريقيا واسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا واواكرانيا وبريطانيا والولايات المتحدة[1].

لقد تشكلت اللجنة في عام 1971 برئاسة سويسرا لعمل:

أ. قوائم بمصدر المواد الخاصة القابلة للانشطار

ب. المعدات والمواد المصممة خصيصاً للمعالجة والاستخدام او انتاج مواد قابلة للانشطار خاصة التي تكون بموجب المادة 3-فق 2 لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية التي ينبغي ان تكون خاضعة الى حماية الوكالة الدولية للطاقة الذرية اذا جهزت عن طريق اطراف معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الى الدول غير النووية. وفي عام 1974 قامت لجنة Zangger باعداد قائمة بالمواد التي تكون ذات متطلب للحماية والسياسات الرئيسية التي تسيطر على صادرات هذه المواد الى الدول غير النووية NNWS والتي هي ليست طرفاً او عضواً في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. وان هذه السياسات الرئيسة قد حددت ثلاث شروط للتجهيز:-

1. ضمان الاستخدام غير المتفجر
2. متطلبات حماية الوكالة الدولية للطاقة الذرية
3. شروط اعادة النقل التي تتطلب من الدول المستلمة تطبيق نفس الشروط عند اعادة تصدير هذه المواد[2].

لقد قررت اللجنة بان وضعها سوف يكون غير رسمياً وان هذا القرار سوف يكون ملزماً قانونياً من قبل كل اعضاءها. كما ان القرارات اصبحت سارية المفعول قانونياً عن طريق الاعلانات الاحادية لكل عضو الى الاعضاء

---

[1] Ibid, p.36
[2] Ibid, p.36

الاخرين، مع رسائل متوالية الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية طالبين بها نشر هذه الاعلانات وفي وثيقة الوكالة.

بحلول عام 1974 توصلت اللجنة وبالاجماع على الخطوط الاساسـية التي بدأت في مذكرتين منفصلتين مؤرخة في 14آب 1974 حيث ان المـذكرة الاولى تقوم بتحديد قائمة بمصدر المواد القابلة للانشطار، كما ان المذكرة الثانية فهي الاخرى قد حددت الصادرات لهذه المعدات والمواد غيـر النوويـة. وقـد عرفت هذه بشكل مشترك على انها قائمة (Trigger) وقد تم نشرها على انهـا وثيقة INFRIC/209/IAEA في ايلول عام 1974 والحاقاً بالقائمـة الاصـلية لـTrigger وضع ملحق بالمواد الموصوفة في القائمة وبعض التفاصيل. وعلى الرغم من ذلك فان الاستخدامات التوضيحية الاضافية التي تم ادراجها بالاجتماع نقلت فيما بعد الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث شملت على مواد جديـدة حول المعامل لانتاج المياه الثقيلة والتطوير التقني في مجال الفصل للنظائر عن طريق عمليات القوة الطاردة للغاز ومعامل اعادة معالجة الوقود. امـا المـواد الاخرى في القائمة هي تحت المراجعة في الوقت الحاضر.

ومنذ عام 1974 قامت لجنة Zannger بالمراجعات وبـشكل مـستمر وتحديث وتعديل قائمة Trigger وقد جرى ذلك في عمل ستة مراجعات رئيسية في اعوام 1977، 1984، 1985، 1990، 1994، 1996.

لقد وافقت اللجنة على تبادل المعلومات حـول الـصادرات الفعليـة او اصدار رخص للصادرات الى أي دولة لا تملك اسلحة نووية وليست عضواً في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية[1].

واجتمعت اللجنة في فينا مرتين في السنة في نيسان وتشرين الاول. وان هذه الاجتماعات غير رسمية وسرية، حيث يقوم الاعضاء بتبادل التقارير السنوية السرية في نيسان لعمل التقارير الفصلية واصدار رخص الصادرات الى الـدول غير النووية والتي ليست عضواً في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. وفي اجتماع مايس 1998 اصدر اعضاء اللجنة بيان يكشف الاختبارات النووية التي

---

(1) **Ibid, p.36**

اجرتها الهند والباكستان معبرة عن اسفها للتأثير المدمر لهذه الاختبارات على الحظر العالمي لنشر الاسلحة النووية ودعت كل من الهند وباكستان بالتراجع والتوقف عن الاختبارات المستقبلية والالتزام بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية بدون قيد او شرط. وفي نهاية عام 1998 اشتركت الصين في لجنة Zannger[1].

ثالثاً: مجموعة استراليا

تأسست عام 1985 وتتألف عضويتها من ثلاثين دولة عضو وهي: الارجنتين واستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وجمهورية الجيك والدانمارك وفلندة وفرنسا والمانيا واليونان وهنغاريا وايسلندة وايرلندة وايطاليا واليابان ولوكمسبورغ وهولندا ونيوزلندة والنرويج وبولندة والبرتغال وكوريا الجنوبية ورومانيا وسلوفاكيا واسبانيا والسويد وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة.

هدف النظام: يهدف النظام الى الحد من انتشار الاسلحة الكيميائية والبايولوجية CBW من خلال السيطرة على المعدات الكيميائية والعوامل البايولوجية.

اجراءات النظام: اجراءات وقوانين السيطرة الوطنية وقائمة السيطرة المشتركة (المواد التي يصنع منها مواد اخرى والمعدات والعوامل البايولوجية)، وان الخطوط الاساسية لهذه الصناعة المساعدة في تحديد التعاملات التجارية لمعدات الاسلحة الكيميائية وتوزيع المعلومات بين الاعضاء عندما يتم استلام الاسئلة المشكوك فيها والقضايا التي تم انكارها او المعلومات التي اقترحت عمليات شراء دولية ممكنة لاغراض معاكسة.

وفي عام 1989 ظهرت الاسلحة الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج في قائمة الانذار مع اقتراح بأن اعضاء جماعة استراليا قد وضعت السيطرة والمراقبة عليها. وفي عام 1991 وافقت هذه الجماعة على قوائم السيطرة الاضافية وهي:-

1. المعدات المتعلقة بتصنيع مواد الاسلحة الكيميائية
2. الاسلحة البايولوجية والمعدات.

---

(1) **Ibid, p.36**

كما ان هؤلاء الاعضاء قد وافقوا على 50 مادة كيميائية وعلى اساس مواصفات عالمية. وقد درست هذه المجموعة فرض المراقبة على معدات الاستخدام المزدوج المتعلقة بالاسلحة البايولوجية.

ومنذ اختتام مؤتمر معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية CWC في عام 1992 فان اللقاءات التي عقدتها المجموعة قد ركزت على التداخل بين اجراءات مراقبة المجموعة واجراءات تشجيع التجارة وعدم الانتشار التي اصبحت سارية المفعول عندما اصبحت معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية CWC سارية المفعول ايضاً[1].

رابعاً:

الوكالة الارجنتينية-البرازيلية لحساب ومراقبة المواد النووية ABACC

ان هذه الوكالة تأسست بموجب اتفاقية بين الارجنتين والبرازيل للاستخدام السلمي للطاقة النووية وقد تم التوقيع عليها في المكسيك في 18تموز 1991 وهذه الوكالة مسؤولة عن ادارة واستخدام النظام المشترك للحساب والسيطرة SCCC الذي هو نظام حماية شامل استخدم للمواد النووية في كل النشاطات النووية في كلا الدولتين.

وبموجب هذه الاتفاقية، فان الارجنتين والبرازيل قد تعهدتا في استخدام المواد النووية والتسهيلات النووية بموجب السيطرة والمراقبة للاغراض السلمية لمنع ان تكون هذه المواد في اراضيها. وحظرت التنفيذ والتخويل بشكل مباشر او غير مباشر او المشاركة بها في اي اختبار او تصنيع او الحصول عليها باي وسيلة من وسائل الاسلحة النووية، ومنع استلامها وخزنها ونصبها ونشرها في اي شكل من اشكال الامتلاك لهذه الاسلحة[2].

ان الدولتين قد عملتا نظام مشترك للمحاسبة والمراقبة المواد النووية (SCCC) لاثبات بان المواد النووية في النشاطات النووية عند الاطراف لايتم تحويلها الى اغراض تحضرها الاتفاقية. ان هدف الوكالة الارجنتينية-البرازيلية

---

[1] Ibid, p.40

[2] Ibid., p.40

هو ادارة وتنفيذ عدم تحويل المواد النووية للاغـراض غيـر الـسلمية وتنفيـذ التفتيشات وتقويم التفتيش والاشتراك في الخدمات الضرورية لتـأمين الانجـاز لاهداف SCCC، ولتمثيل الاطراف وفقاً الى تنفيذ SCCC وتبني عمل قانوني.

ان هذه الاتفاقية تعمل على:

1. ان الدول المشتركة تتعهد وتلتزم بشروط الاتفاقية وقبـول اسـتخدام الحماية على النشاطات النووية التي تنفذ في اراضيها او في أي مكـان بموجب مراقبة معينة ولغرض التأكيد بان مثل هذه المواد لا تحول الى اسلحة نووية او اجهزة انفجارية نووية اخرى.
2. ينبغي ان تلتزم IAEA بتأمين الحراسة والحماية يتم استخدامها وفقاً لشروط الاتفاقية والى كل النشاطات النووية في أي مكـان وبموجـب المراقبة للدول المشتركة، ولاغراض تأمين بان هـذه المـواد لا يـتم تحويلها الى اغراض غير مخولة.
3. تتعهد ABACC بتطبيق الحماية للمواد النووية في كل النـشاطات النووية التي تنفذ في الاراضي او في اراضي الدول المشتركة والتعاون مع IAEA وفقاً لشروط الاتفاقية.
4. ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطبق الحماية لها بطريقة تسمح لهـا بالتحقق من نتائجSCCC وهي بهذا تؤمن بانه لا يوجـد أي تحويـل للمواد النووية.
5. ان التحقق الذي تقوم بـــIAEA شـمل علـى التـدابير المـستقلة والمراقبات وفقاً الى السياقات التي هي محددة في الاتفاقية، وفي التحقق لها فأن IAEA قد درست الفاعلية الفنيـة ومراقبـة المـواد النوويـة المستخدمة من قبل ABACC.
6. ان الدول الاعضاء تتعاون لتسهيل استخدام الضمان الذي تؤمنه هذه الاتفاقية وان كل من IAEA وABACC عملت على تجنب التكـرار غير الضروري لنشاطات الضمان[1].

---

[1] Ibid, p.94

خامساً: اتفاق واسنار

ان ترتيبات واسنار WA بشأن ضوابط تصدير اسلحة تقليدية وسلع وتقانات مزدوجة الاستخدام هي ترتيبات غير رسمية بدأت عملياتها في ايلول/ سبتمبر 1996. وتعزز الدول المشاركة الشفافية وتبادل المعلومات والاراء بخصوص اعمال نقل سلسلة متفق عليها من السلع بقصد الارتقاء بالمسؤولية في اعمال نقل الاسلحة التقليدية والسلع والتقانات المزدوجة الاستخدام. والمقصود من مسؤولية اكبر في ما يتعلق بسياسة تصدير وطنية منع مراكمة اسلحة تقليدية وسلع وتقانات ثنائية الاستخدام ومزعزعة للاستقرار. وتسعى الدول المشاركة الى منع اعمال نقل سلع موافق عليها من المساهمة في تطوير او تعزيز قدرات عسكرية من شأنها ان تفوض الامن الاقليمي والدولي[1].

وتوفر الترتيبات بشكل اساسي آلية لتبادل المعلومات ولا تحاول تطوير ضوابط مشتركة. لكن يقصد بها بمقتضى عناصرها الاولية تعزيز التعاون للمخول دون حيازة اسلحة او سلع مزدوجة الاستخدام لاغراض عسكرية، اذا كان الوضع في منطقة ما او سلوك دولة ما سبباً، او يغدو سبباً لقلق جدي بالنسبة للدول المشاركة[2].



---

(1) التسلح ونزع السلاح والامن الدولي-الكتاب السنوي- 2003، بيروت مركز دراسات الوحدة العربيةSipri، معهد ستوكهولهم لابحاث السلام، ص1110-1111.

(2) المصدر السابق، ص1111.

الفصل الخامس

نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

لقد اكتسب موضوع نزع السلاح أهمية كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة حيث انصبت الجهود خلال هذه الفترة على خفض الأسلحة عند الدولتين الكبيرتين وشهدت التوقيع على العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية شملت اقتطاعات مهمة في الترسانات النووية للدولتين.

ومما زاد من أهمية الجهود المبذولة في هذا الشأن انتشار السلاح النووي الى دول جديدة واحتمال انتشاره الى دول أخرى. وأصبح من الممكن الحصول على التكنولوجيا النووية عن طريق التعاون بين الدول.

لقد اصبحت مسألة حظر الانتشار النووي مسألة مركزية واحدى اجندات السياسة الامريكية في هذه المرحلة. والاكثر من ذلك ارتباطها بقضية مكافحة الارهاب في العالم. وتزامن ذلك مع تحول روسيا الى شريك للولايات المتحدة ودخولهما في تعاون مشترك حيث دفعت الاوضاع الاقتصادية السيئة في روسيا وتعطل اسلحتها وتوسيع حلف الناتو الى الدخول في حالة تعاون وشراكة مع الولايات المتحدة لذلك شهدت هذه المرحلة انتهاء مشاكل معينة واستبدالها بمشاكل ذات طبيعة جديدة طغت على مجمل العلاقات بين الدول. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة في ميدان نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة فأن عملية نزع السلاح قد تعثرت وواجهت العديد من المصاعب والتي بعضها داخلية تخص الدول الكبرى وبعضها الأخر دولية. وسنسعى في هذه الدراسة الى مناقشة اهم انجازات نزع السلاح وسنطرح اهم العوامل الدافعة له واهم الصعوبات والمعوقات التي تواجهه.

المبحث الاول

جهود نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

لقد اتاح انهيار الاتحاد السوفيتي الفرصة امام ادارة الرئيس جورج بوش الاب لكي تظهر بمظهر الدولة الداعية للسلام، فاقدمت على تقديم مقترحات باجراء خفض في قواتها النووية من جانب واحد. ومن الملاحظ ان مقترحات الخفض او الالغاء تشمل انظمة لا تمثل اهمية اساسية للوضع الاستراتيجي الامريكي. وان عدداً من البرامج الملغاة كان يعاني بالفعل من مشاكل فنية خطيرة كانت تهدده بالالغاء، او تحتاج الى مبالغ ضخمة جداً للتغلب على هذه المشاكل الفنية. ان معظم الالغاءات التي اقترحتها الادارة الامريكية كانت تتركز على الانظمة الاضافية، او انظمة تكميلية يوجد لها نظير يحتمل ان تكون اقل كفاءة مرحلياً. ان الولايات المتحدة تعتبر ان تفوقها في مجال الكيف في انظمة التسلح هو الذي كفل لها الانتصار في الحرب الباردة. وان استمرارها في امتلاك تلك الانظمة سيتيح لها الفرصة للمحافظة على ذات المكانة في المستقبل. ولم يكن تجاوب روسيا سوى تجاوباً ضعيفاً تجاه تلك المبادرة التي لم يكتب لها النجاح[1].

ان اهداف امتلاك الولايات المتحدة للاسلحة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة تتمثل في:

1. الاسهام في موازنة القوة العسكرية الروسية ومنعها من استغلالها في ظل المتغيرات الدولية الجارية.
2. الاسهام في المحافظة على الاستقرار في اوربا وتأكيد ذلك للحلفاء الاوربيين
3. حماية المصالح الامريكية في اماكن اخرى من العالم.

ويعتقد صانعوا القرار في الولايات المتحدة ان هناك فرصاً جديدة لتقليل احتمالات نشوب صراع عسكري جديد وتخفيض اعباء الانفاق العسكري. ومن ناحية اخرى فان المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة لا تقل خطورة او ضخامة عن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها روسيا

---

(1) مراد ابراهيم الدسوقي "مقترحات خفض الاسلحة الاستراتيجية: الدلالات والنتائج" السياسة الدولية، العدد (108) ابريل، 1992، ص276.

الاتحادية، ولكن الفرق بين الحالتين يكمن في القدرة على مواجهة هذه المشاكل وادارة خطط لمعاجلتها، ولذلك فان الولايات المتحدة ستظل في موقف الجانب الاقوى في مجال القوة الاستراتيجية النووية[1].

اما اهداف روسيا الاتحادية من امتلاكها للاسلحة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة تتمثل في:

1. معادلة التفوق التكنولوجي الغربي.
2. منع الولايات المتحدة من دعم الجبهة الاوروبية في حالة الاقدام على شن حرب على المانيا.
3. تقليل اثر انفصال دول اوروبا الشرقية وفقدان امكانياتها العسكرية التي كانت ذات تأثير كبير على امكانيات الكتلة الشرقية[2].

وقد وقع الطرفان على معاهدة ستارت (1) في شهر اب 1991 واصبحت القوة النووية للجانبين تتحدد كالاتي:

1. الصواريخ البالستية العابرة للقارات والقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى 1600 قاذفة لكل جانب.
2. الرؤوس النووية والهيدروجينية الحرارية 6000 راس لكل جانب وهذا يعني خفضاً يعادل 30% من اجمالي الترسانات النووية للقطبين. وقد حققت الولايات المتحدة فائدة من هذا الخفض لانه سيؤدي الى تقليل الصواريخ البالستية الضخمة عابرة القارات التي تحمل رؤوس نووية وكان السوفيت يهددون باستخدامها لتوجيه الضربة الاولى للمدن الامريكية[3].

وفي 3 كانون الثاني 1993 وقع الرئيسان بوش الاب ويلتيسن على معاهدة ستارت (2) وكان من المفترض ان يجري تنفيذ المعاهدة في مرحلتين:

المرحلة الاولى: تستكمل في غضون سبع سنوات من بدء سريان العمل بالمعاهدة،وتخفض خلالها القوات الاستراتيجية لكلا الجانبيين الى

---

(1) مراد ابراهيم الدسوقي، "اعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية، العدد (106) اكتوبر 1991، ص151.

(2) المصدر السابق، ص151.

(3) المصدر السابق، ص151.

ما لا يقل عن 3800-4250 راس نووي منها 1200 راس نووي منصوبة على الصواريخ البالستية العابرة للقارات، 650 راساً نووياً ثقيلاً على الصواريخ البالستية المنطلقة من الغواصات[1].

المرحلة الثانية: تستكمل مع حلول عام 2003 (او مع نهاية عام 2000) اذا شاركت الولايات المتحدة في عملية الخفض على الجانب الروسي، وسوف يخفض الجانبان خلالهما اجمالي الرؤوس لديهما الى ما بين 3000-3500 رأس نووي. وسوف يجري خلال هذه المرحلة التخلص من جميع الصواريخ البالستية العابرة للقارات الفائضة عن المرحلة الاولى، والاكتفاء بنشر 500 رأس نووي منصوبة على تلك الصواريخ، كما يكتفي الجانبان بنشر ما لا يزيد عن 1750 رأس نووي على الصواريخ البالستية المنصوبة على الغواصات.

وبموجب هذه المعاهدة سوف تخفض الولايات المتحدة اجمالي الرؤوس المحمولة على الصواريخ البالستية المنصوبة على الغواصات الى 1750 رأس ولذلك سوف يجري التخلص من 554 راساً وسوف يجري تحقيق ذلك عن طريق تخفيض اعداد الغواصات او تخفيض عدد الصواريخ المحمولة على الغواصات او تخفيض عدد الروس النووية المحملة على الصواريخ البالستية بالغواصات. وسوف تلتزم الولايات المتحدة بنشر 500 راس نووياً على الصواريخ البالستية العابرة للقارات، و1750 راساً نووياً على الصواريخ البالستية المحمولة على الغواصات.

اما روسيا فانه من المعتقد ان يجري ازالة جميع الصواريخ من طراز (اس اس -18) و(اس اس -19) و(اس اس -24) لاستحالة تخفيض حمولتها من الرؤوس النووية[2].

---

(1) **احمد ابراهيم محمود "تطورات خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية، العدد112، ابريل 1993، ص187.**

(2) **المصدر السابق، ص187.**

بعد ستون عاماً من الجهود فأن نزع السلاح جابه معضلات لازالت معقدة، اذ ان الاسلحة النووية اصبحت اكثر تطوراً وان الدول الكبرى لازالت تستمر في الاتكال عليها من اجل ضمان امنها القومي. وبعد ستون عاماً على هيروشيما ونكازاكي فأن الدول الحائزة على الاسلحة النووية من الناحية القانونية حرة في نشر واستخدام هذه الاسلحة، فالهيكل الدولي الحالي يجعل من الصعب جداً الاستمرار بشكل حقيقي بنزع السلاح. وبعد كل هذا فأن الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الامن هي التي تمسك بالسلطة الحقيقية في ميدان العلاقات الدولية ولها مصلحة في الحفاظ على تفوقها العسكري في ميدان الاسلحة النووية[1].

ان عملية نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة جرت وفق مستويات اربعة، وكل واحد منها نتاج جهود عقود من المفاوضات:-

1. المستوى الاول: هي مفاوضات موسكو-واشنطن، وهي تلك المفاوضات التي قادت الى معاهدات الحد من الاسلحة الاستراتيجية سالت (1و2) وبعد ذلك معاهدات الخفض من الاسلحة الاستراتيجية ستارت (1و2) لخفض الجيلين من الاسلحة الهجومية.
2. المستوى الثاني: ويرتبط بقوة مع المستوى الاول. ونزع السلاح هنا يتعلق بكبح الانظمة المضادة للصواريخ وان مركزها معاهدة سالت (1)1972 التي يطلق عليها معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ ABM والتي اتفقت بموجبها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على تحديد سقف لاسلحتهما المضادة للصواريخ. ان التحديد الدفاعي هو اساس التحديد الهجومي لان البناء الدفاعي بمقدوره ان يفسر أي توازن هجومي متفاوض عليه.
3. المستوى الثالث: وهو معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية NPT والتي ربما هي الاكثر تأثيراً ونجاحاً لضبط التسلح وهي حجر الاساس التي يقوم عليها نظام الانتشار النووي لفترة ما بعد الحرب الباردة. واليوم بلغ عدد الدول الموقعة عليه 189 دولة كدول غير نووية والتي حصلت

---

[1] Brahma Chellaney" Le desarmement Nucleaire dans l'impassa" Lettre de l'UNIDIR, no 39-1998, P.91.

بموجبها على التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية. والدول النووية هي خمسة بالاضافة الى ثلاثة دول هي الهند والباكستان واسرائيل.

4. المستوى الرابع: معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية حيث يعتقد ان تساهم هذه المعاهدة في ابطاء سباق التسلح منذ ان عدت التجارب النووية ضرورية لاجراء التحديث النووي[1].

وعندما انتهت الحرب الباردة فأن التوقعات قد اتجهت لتقوية وتعزيز هذه المستويات الاربعة اكثر مما كان سابقاً.

ان انهيار الاتحاد السوفيتي في اواخر عام 1991 قد وعد بتراجع هام في المخاطر النووية طالما لا يوجد هناك بديل او صراع سياسي شامل. وان التحلحل الذي امتازت به السياسة السوفيتية انذاك بزعامة غورباتشوف قد ساعد في التوصل الى عدد من المعاهدات مثل: معاهدة ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى لعام 1987 ومعاهدة ستارت (1) 1991 والتي سعت الى خفض الترسانات النووية للدولتين الى حوالي 7000 سلاح نووي لكل طرف ومعاهدة ستارت (2) لعام 1993 التي خفضت الرؤوس الحربية لكل طرف الى حوالي 3000-3500 رأس حربي وان عدد الدول التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في تزايد وان حصول تحول ايجابي في مختلف انواع المفاوضات في ميدان نزع السلاح اصبح واضحاً. ان النجاح في معاهدة ستارت (1و2) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية قد ساهم بدون شك في تعزيز ودعم معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، حيث ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية تضع قيداً على الانتشار وان نهاية للانتشار سوف تشجع القوى النووية على التخلي عن ترساناتها مما يعني بأن العالم يتجه ببطء ضد اسلحة الدمار الشامل ناهيك عن ان التوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية لعام 1993 يعد انجازاً هاماً في هذا الشأن[2].

---

[1] Jonathan Schell "The Folly of Arms Control" Foreign Affairs vol79 no5 September-October 2000, p.25.
[2] Ibid., p.25-26.

في فترة ما بعد الحرب الباردة دخل نزع السلاح في طريق مسدود. ففي اطار معاهدة ستارت (2) ارجأ تاريخ دخولها حيز النفاذ الى عام 2007 وان كلا من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية تسعى الى نشر او خزن حوالي (10000) رأس نووي.

وعلى الرغم من المعاهدات الدولية التي منعت الاسلحة الكيميائية والبايولوجية فأن السلاح الاقوى (السلاح النووي) يبقى الوسيلة الشرعية للامن القومي. فالسلاح النووي ادى الى خسائر بشرية اكبر من الاسلحة الكيميائية والبايولوجية. وان القوى العظمى قد بينت بوضوح بأنها لا تقبل التفاوض بخفض الاسلحة النووية في الاطار المتعدد الاطراف. انها تفضل، في الواقع، الحفاظ على مثل هذه المطالب في مفاوضات معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية اكثر من خفض ترساناتها النووية. فقد ظهرت هناك مشاكل امام عملية ضبط التسلح.

1. عالمية معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.
2. الاحترام الكامل لقواعد نصوص معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.
3. الضمانات الاكثر سعة وفاعلية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
4. دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية حيز التنفيذ.
5. الاجراءات القسرية الدولية ضد التلاعب.
6. اسناد انظمة اخرى لعدم الانتشار.
7. رفض الدخول في سباق التسلح التقليدي.
8. الحل السلمي للخلافات بين الدول واحترام اولوية القانون[1].

ان القوى العظمى مازالت تبقي اسلحتها النووية في حالة انذار دائم وان اربعة او خمس دول حائزة على الاسلحة النووية قد اثرت التمسك بموقف البدء بالضربة الاولى وتحافظ على استراتيجيات تمكنها من ربح حرب محدودة، ان اية من الدول الخمس الكبرى لم تنظم الى معاهدة اخلاء جنوب شرق اسيا من الاسلحة النووية في حين استثنيت قاعدة دياغوغارسيا الامريكية من معاهدة اخلاء افريقيا من الاسلحة النووية. ومنذ نهاية الحرب الباردة فأنه على الرغم من دعاوي الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة للمطالبة بنزع السلاح الا انها لا تعمل سوى على تقوية التفوق العسكري لها. ان نزع السلاح يعني للقوى

---

(1) **Brahma Chellaney, Op. cit., p.91.**

العظمى تحقيق مصالحها القومية. فطبقاً للتقرير المعنــون باســتراتيجية الامــن القومي عام 1996 فأن الولايات المتحدة كونها قوة عظمى تسعى للحفاظ علــى القطبية الاحادية معنية بعدم الانتشار والسيطرة على التسلح اكثــر مــن نــزع السلاح. والاخر نفسه كان بالنسبة للقوى العظمى اثناء الحرب الباردة. فالولايات المتحدة قد طبقت مع الاتحاد السوفيتي ضبط التسلح علــى المــستوى الثنــائي. وخلال تلك الفترة فأن المبادئ والقواعد لضبط التسلح كانت تفترض بأن يــتمكن الاعداء من الاتفاق والعمل على ممارسة الضغوط على القادة السياسيين للتهدئة وضبط النفس. ومنذ نهاية الحرب الباردة فأن المبادئ والقواعد المتعلقة بــضبط التسلح لم تتغير كثيراً. وبفضل دخول العالم عصر المعلوماتية فــأن الولايــات المتحدة تهيمن اليوم على العالم الا انها غير قادرة على فرض ارادتها على كــل القضايا، كما برهنت سلسلة التجارب النووية الهندية والباكستانية[1].

ان من مصلحة الولايات المتحدة الابقاء على نظام عدم الانتــشار وقــد سعت الى عدم دخول اعضاء جدد ولكن جهودها باءت بالفشل. فالنظام يواجــه اليوم معضلة خطيرة فاذا ما قبلت دول جديدة في النادي النووي فأن نظام عــدم الانتشار يبدأ بالتفكك. ولكن اذا ما رفض قبول الحقيقة الجديدة فأنه سيتم تجاوزه بسرعة بواسطة الاحداث وسينتهي بالانحلال. ان الاحداث الاخيرة تدعو العــالم ان يتخذ موقفاً من نزع السلاح النووي الذي اقصي الى المرتبة الثانية. لقد اصبح من الضروري ان نطرح اليوم الموقف بطريقة اخرى. فالعالم اليوم اخذ يبتعــد عن جدول اعمال نزع السلاح. وان الاولويات الجديدة تنطوي على ضمان بــالا تحصل الدول غير النووية على الاسلحة النووية والعمل على ترك القوى النووية لان تعمل على استقرار ردعها وتقوية قوتها العسكرية بفــضل التكنولوجيــات المتقدمة ومن اجل جعل نزع السلاح هدف حقيقي فأنه مــن المناســب اتخــاذ اجراءات من شأنها ان تهدف الى جعل الاسلحة النووية غير مشروعة والوصول الى تخفيض تدريجي للترسانات النووية. ان الاهمية قد اعطيت لجدول الاعمال الذي اصدر اعلاناً في 9 حزيران 1998 والذي دعت فيــه حكومــات جنــوب افريقيا والبرازيل ومصر وايرلندا والمكــسيك ونيوزلنــدة وســلوفينيا والــسويد حكومات الدول المالكة للاسلحة النووية والدول الثلاث النووية بأن تلتــزم دون لبس بازالة اسلحتهم وقدراتهم النووية والاعلان عن اتخاذ اجراءات عملية والبدء

---

[1] **Ibid., p.93.**

بمفاوضات لهذا الغرض. ان هذا الاعلان يوضح ايضاً بأنه على المجتمع الدولي ان يعتبر الاحتفاظ بهذه الاسلحة في مطلع الالفية الثالثة غير شـرعي. وحتـى الوقت الحاضر فأن المبدأ الذي يحكم نزع السلاح وضبط التسلح يقوم على عدم المساس بالترسانات النووية للدول الكبرى. وحينما تقبل الدول الكبرى معاهـدة تتعلق بضبط التسلح فأنها تسعى للحفاظ على مصالحها بالدرجة الاولى[1].

وخلال عقد من انتهاء الحرب الباردة فأن المخاطر النووية قـد ازدادت مرة اخرى وان مجمل التقييدات قد ضعفت. فقد اجرت الهند والباكستان سلـسلة من التجارب النووية مؤدية الى ايجاد واجهات لحرب باردة اقليمية. وفي صيف 1999 فان لجنة رسمية في الهند قد طرحت فكرة اقامة ثلاثي ردع نووي بحري وبري وجوي. فيما كانت كوريا الشمالية تسعى الى بناء ترسانة نووية ووسـائل ايصالها. وفي مطلع عام 2000 فان المخابرات الامريكية اكدت بانها غير قادرة على تطمين الامريكان بان ايران ليست في طريق بناء الاسـلحة النوويـة. ان برامج الاسلحة النووية لكوريا الشمالية والعراق وايران نبهت الكونغرس الـى ضرورة الاستمرار في بناء الدرع الصاروخي. فضلاً عن ان انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة ABM ربما لا يثير روسيا فقط بقدر ما يثير الصين ايضاً. وان نشر نظام دفاعي في تايوان او اليابان ربما يقود الصين الى بناء اسـلحتها الهجومية[2].

كما ان اجراء تجربة منفردة من قبل دولة صغرى ربما يثير سلسلة من النتائج التي تضع ضغوطاً شديدة على كل جانب من جوانب نظام السيطرة على اسلحة الدمار الشامل وسوف لا يؤدي أي فعل نووي الى اثارة نتائج تـصعيدية على الدول المعنية فقط وانما سيؤثر على جميـع دول العـالم. أي ان تطـوير الاسلحة النووية ووسائل ايصالها سوف يخلق ضغوطاً لعمل مثلها بما يؤدي الى اثارة موجة من الافعال وردود الافعال[3].

وفي السنوات العشرة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي فـان الحقيقـة الاولى التي ينبغي ملاحظتها هو ان ضبط التسلح النووي اسوء بكثير من الايام

---

(1) **Ibid., p.94.**
(2) **Jonathan Schell op. cit., p.27.**
(3) **Ibid., p.27.**

الاخيرة للحرب الباردة . وقد يبدو ان الخطر النووي يتراجع الا انه يتصاعد مع ان اتفاقات ضبط التسلح تتزايد الان. ان عدة اسباب وراء ذلك. وان احدها هو الزيادة المستمرة للحصول على التكنولوجيا النووية. فالقدرات العلمية والفنية التي تقوم عليها الاسلحة النووية اخذت تنتشر. وهناك دول لديها القدرة الى الوصول الى انتاج الاسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة. فالسويد على سبيل المثال تمتلك مثل هذه القدرة النووية ولكنها لا ترغب في حيازة القنبلة النووية. وليبيا من جهة اخرى كانت لديها الرغبة في حيازة الاسلحة النووية ولكن لم يكن لديها القدرة الكاملة على انتاجها. وبمرور الزمن يزداد عدد الدول التي لها مثل هذه القدرة. فاسرار القنبلة النووية لم تعد كذلك واخذت تنتشر والامر نفسه بالنسبة لتكنولوجيا الصواريخ والاسلحة الكيميائية والبايولوجية. وفي الغرب يعتقد البعض بان التقييدات لمنع انتشار الاسلحة النووية هي ذات دور محدود وان النتائج يمكن ان تتأتى من التأثير على اولئك الراغبين في حيازة هذه الاسلحة التي تشمل الوسائل الدبلوماسية والسياسية[1].

ان العنصر الاخر الذي تميزت به فترة ما بعد الحرب الباردة تمثل في ظهور التكنولوجيا الدفاعية النووية المضادة وفي الولايات المتحدة فان سلامة الامة تعتمد على القدرة المطلقة وغير المساومة لكل طرف لابادة قدرة الطرف الاخر والتي تعني العمل على منع الحرب من الاندلاع وهذا ما قامت عليه معاهدة سالت(1). وباضعاف هذه الهشاشة فان تعزيز الدفاع يضعف استقرار الردع. بالاضافة الى ذلك فان الدولة التي تتاكل قوتها الهجومية بسبب زيادة قدرتها الدفاعية ستعمل على اعادة بناء قوتها الهجومية من جديد[2].

ان العنصر الثالث التي تميزت به هذه الفترة يتمثل في قرار القوى النووية بالاحتفاظ بترساناتهم النووية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. فحينما انتهت الحرب الباردة فان الولايات المتحدة استمرت في سياسة الردع النووي للاتحاد السوفيتي سابقاً ومن ثم روسيا الاتحادية لاحقاً مترافقاً بمفاوضات خفض التسلح. وان هذا الاستمرار شكل احد اهم القرارات الهامة في العصر النووي[3].

---

(1) Ibid., p.30.
(2) Ibid., p.29.
(3) Ibid., p.30.

معاهدة تقليص الاسلحة الهجوميةSORT.

بدأ فصل جديد من الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية والعلاقات الروسية-الامريكية في 24 أيار/مايو 2002 حين وقع الرئيس بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين المعاهدة الروسية-الامريكية لتقليص الاسلحة الهجومية (SORT) في موسكو. وقننت المعاهدة التعهدات التي قطعها بوش وبوتين في لقاء قمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 لتنفيذ تخفيضات كبيرة في القوات الاستراتيجية الامريكية والروسية.

وتلزم سورت كلا الدولتين بخفض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة عملياً بحيث لا تتجاوز الاعداد الكلية لمثل هذه الرؤوس الحربية (2200) لدى كل طرف مع حلول 31كانون الاول/ديسمبر2012.

وهذا يتضمن خفضاً بمقدار ثلثي العدد الحالي للرؤوس الحربية المنشورة، كما انه يقتضي تخفيضات الى ما دون السقف المحدد بـ3500 رأس طبقاً لمعاهدة ستارت(2). وتختلف سورت(SORT) عن الاتفاقيات الروسية-الامريكية السابقة لخفض الاسلحة في انها لا تلزم الطرفين بتنفيذ اجراءاتهما لخفض الاسلحة على نحو متطابق، اذ انها تذكر المعاهدة بوضوح ان كل طرف يحدد لنفسه ترتيب اسلحته الهجومية الاستراتيجية وبنيتها، وذلك بناء على الحد الكلي لعدد مثل هذه الرؤوس الحربية. ولهذا السبب فانها لا تفرض حدود ثانوية على عدد وسائط ايصال الاسلحة النووية الاستراتيجية(الصواريخ البرية العابرة ولكن التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة) بحيث يستطيع كل طرف نشر فئات محددة من الاسلحة او حضرها[1].

---

[1] شانون ن. كيل "الحد من انتشار الاسلحة النووية ومنع انتشارها والدفاع ضد الصواريخ البالسيتية" في كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي"، معهد ستوكهولهم لابحاث السلام الدولي، بيروت، الكتاب السنوي 2003، ص919-920.

ان التوقيع على هذه المعاهدة اعطى دفعاً جديداً لعملية نزع السلاح والمتوقفة منذ ستارت (2) عام 1993. ان الاتفاقية الجديدة تنطوي على احتمال ان تبدأ روسيا والولايات المتحدة اخيراً بتعديل اوضاع قواتهما النووية، التي هي بالتأكيد الناتج الابرز والابقى لسباق تسلح القوتين العظميين وجعلها متماشية مع علاقة سياسية جديدة غير خصامية، كما ان المعاهدة تقنن فكرة الامن المتساوي لكلا الطرفين وهي فكرة مهمة من الناحية الرمزية، بقدر ما تلزم الولايات المتحدة بأجراء خفض جاد لقواتها النووية حتى مستوى مماثل للخفض الذي تجريه روسيا. وفي الوقت نفسه تدل سورت على تغيير جوهري في شكل ومضمون عملية الحد من الاسلحة فهي ليست معاهدة تقليدية من معاهدات الحرب الباردة تتوخى ادارة تنافس القوتين العظميين بفرض حدود متوازنة وتتحقق منها بعناية على الاسلحة النووية الاستراتيجية.

انها معاهدة غير متناظرة من حيث ان الولايات المتحدة حصلت بشكل رئيسي على كل شيء ارادته، لكن يتعين تقدير هذا اللاتناظر ضمن سياق اوسع. ان سورت جزء واحد من "صفقة متكاملة" روسية امريكية اشمل، تتضمن عنصر كبح استراتيجي. انها تشمل اوسع من ذلك ولاسيما فيما يتعلق بالتشاور والتنسيق في ميدان مكافحة ووقف انتشار اسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن تعاون اقتصادي وعلمي متزايد. انها تشمل صفقة متكاملة وهذا مما يتسم بجاذبية خاصة بالنسبة لروسيا[1].

---

(1) المصدر السابق، ص925-926.

المبحث الثاني

العوامل الدافعة والمشجعة على نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة نقلة كبيرة في ميدان ضبط التسلح لجأت اليها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. وترجع اسباب ذلك الى عدة عوامل:

1. عبء سياسة سباق التسلح. ففي اثناء الحرب الباردة كانت سياسة سباق التسلح تشكل عبئاً باهضاً واستنزافاً اقتصادياً حقيقياً لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. وان سباق التسلح نشأ اصلاً في اطار الاستراتيجية الامريكية الرامية الى استنزاف الاتحاد السوفيتي السابق اقتصادياً من خلال دفعه نحو اعطاء الاسبقية الاولى للمسألة الامنية على حساب القضايا الاقتصادية والاجتماعية عبر اجباره على مضاعفة الانفاق الدفاعي والانخراط في سباق لا نهائي في مجال التسلح. وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحاً كبيراً انعكس في تحميل الاتحاد السوفيتي السابق اعباء اقتصادية كبيرة للغاية في مجال التسلح، مما اصابه العجز في النهوض في القطاعات الاقتصادية مما سارع في انهياره. ان سياسة سباق التسلح لم تكن باهضة الثمن بالنسبة للاتحاد السوفيتي فقط وانما كانت باهضة الثمن ايضاً بالنسبة للولايات المتحدة التي تحملت وحدها اعباء التسلح داخل المعسكر الغربي مما اضعف قدرتها على التنافس في مجالات التطوير التكنولوجي المدني في مواجهة حلفائها الغربيين مثل اليابان والمانيا. لذا شكل تخفيض الانفاق العسكري مطلباً ملحاً للولايات المتحدة من اجل انعاش اقتصادها العسكري مثلما اصبحت روسيا غير

قادرة اصلاً على تخصيص اية موارد للحفاظ على قدراتها[1] لقد وصلت النفقات العسكرية الامريكية خلال ولايتي الرئيس ريغان الى 2.4 ترليون دولار وما تكبده الاتحاد السوفيتي كان ضخماً ايضاً. وكان الامريكان يخصصون 6% من مجمل الانتاج القومي للانفاق الدفاعي في حين كان السوفيت يوجهون ما يزيد عن 16% وبذلك يجسدون القوة العظمى التي تعاني من اختلال اتزان قدراتها الاقتصادية ومتطلبات امنها[2].

2. لقد اصبحت اعمال خفض التسلح تمثل جزءاً رئيسياً من مجمل حركة التفاعلات السياسية بين روسيا والولايات المتحدة، حيث تهدف القيادة الروسية الى اقامة اطار جديد من علاقات الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة بما يساعد على خلق قاعدة اكثر متانة للمصلحة المشتركة بين الدولتين انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية ضرورية تتمثل في مساعي روسيا للحصول على اكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الغربية. وفي هذا المجال ابدت روسيا مرونة واضحة في مفاوضات خفض التسلح بصورة اقرب الى الاعتراف بالاسبقية العالمية للولايات المتحدة، ولم يعد هدف القيادة الروسية التنافس مع واشنطن الامر الذي اعطى قوة دفع اضافية لجهود خفض التسلح، وانعكس اساساً في قبول روسيا لمبدأ "الخفض غير المتوازن" في المجالات المختلفة للتسلح، بما ينطوي على ذلك من التزام روسيا باجراء تخفيضات اكبر من تلك التي يلتزم بها الطرف الآخر[3].
3. تطوير العقائد العسكرية للولايات المتحدة وروسيا الاتحادية فقد طورت الولايات المتحدة استراتيجية (الردع الادنى)، بينما كان الاتحاد السوفيتي السابق قد سبقها في تبني مبدأ (الكفاية المعقولة)، ويرتكز هذان التطويران على ان انتهاء الحرب الباردة وزوال مخاطر اندلاع حرب شاملة بين الشرق والغرب لابد ان يدفع نحو اتخاذ اجراءات فعالة لخفض التسلح، بما يخفض التوتر العالمي وينهي احتمالات المواجهة النووية في العالم. وتقوم استراتيجية الردع الادنى الامريكية على ان انخفاض حدة

---

(1) احمد ابراهيم محمود "تطورات خفض التسلح: ازالة مخلفات الحرب الباردة" السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد 112 ابريل 1993، ص186.

(1) روبرت مكنمارا "ما بعد الحرب الباردة" ترجمة محمد حسين يونس، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991، ص86-87.

(2) احمد ابراهيم محمود "تطورات خفض التسلح" مصدر سبق ذكره، ص186-187.

الاخطار والتهديدات لابد ان يدفع تلقائياً نحو اجراء تخفيضات مناسبة في مستوى الردع الاستراتيجي، بحيث يتناسب مستوى الردع مع مستوى التهديدات عند حدودهما الدنيا، وتنطلق هذه الاستراتيجية من الاعتقاد بان ارتفاع مستوى الردع عن مستوى التهديد انما يفقد الردع مصداقيته، حيث يصبح التهديد بالعقاب في مثل هذه المسألة غير ذي مصداقية لانه يفوق كثيراً مستوى العداء المحتمل. ومن ثم فان التهديدات الفعلية او المحتملة المدركة من جانب الولايات المتحدة لا تحتاج الى استراتيجيات الردع المعروفة، وانما تحتاج فقط الى استراتيجيات للردع الادنى تتناسب مع المستوى الضئيل نسبياً للتهديدات ولقدرات الخصوم. وعلى الجانب الاخر يرتكز مبدأ الكفاية المعقولة الذي تبنته ايضاً روسيا الاتحادية على الاحتفاظ باقل حجم ممكن من القوات والاسلحة والمعدات اللازمة لتحقيق الحماية ضد المعتدي بدون الاحتفاظ بقدرات الهجوم الشامل[1].

4. تعتقد الولايات المتحدة ان الحاجة الى الاسلحة النووية سوف تستمر - نظرياً في الاقل. ولكن التحدي الذي ستواجهه القوى العظمى سوف يتركز في تحديد اساليب الاستخدام، كما ان دور الاسلحة النووية اخذ يتغير، ولكن من المؤكد انه سيمكن انهاء المهام المحتمل ان توكل اليها بعدد اقل من القنابل، لذلك سارعت الادارة الامريكية، نظراً: للتغييرات في اوربا الشرقية وحل حلف وارسو الى تغيير ستراتيجيتها النووية. صحيح ان الدور الاساسي للاسلحة النووية الامريكية سيظل مركزاً تجاه روسيا ولكن مع تناقص احتمالات نشوب حرب نووية شاملة او استخدام الامكانيات النووية على نحو واسع فان سياسة خفض التسلح شكلت احدى اولويات الادارة الامريكية، لاسيما قيام القيادة الروسية بتركيز جهودها لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية واحتواء المحاولات الانفصالية القائمة على اعتبارات قومية[2].

5. انكشاف المجتمع الروسي: لقد تميز المجتمع الروسي، ومنذ بداية اصلاحات غوربا تشوف، في ظل الاتحاد السوفيتي السابق، بدرجة انكشاف عالية للمؤثرات الغربية الحضارية والثقافية والايديولوجية وقد ازدادت درجة وعمق هذا الانكشاف في عهد يلتسين على اثر تصاعد

---

(1) المصدر السابق، ص187.

(2) مراد ابراهيم الدسوقي "اعادة تقديم السياسة النووية للقوى العظمى في عالم متغير" السياسة الدولية، العدد (106) اكتوبر 1991، ص147.

التوترات الاجتماعية لعملية الاصلاح وتعميق الاجراءات المتبعة تجاه التحول الى اقتصاديات السوق وما استتبع ذلك من قلق غربي تمت ترجمته على هيئة كميات كبيرة من المساعدات المالية وصلت الى اكثر من 25 مليار دولار لانقاذ الرأسمالية الوليدة في روسيا. لقد جاءت المساعدات الامريكية لروسيا دائماً مغلفة بغلاف متين من المصلحة القومية الامريكية، فعلى سبيل المثال كانت احد اهم مطالب يلتسين اثناء انعقاد قمة فانكوفر مع الرئيس الامريكي بيل كلنتون هو ان تقوم الولايات المتحدة بتعديل شروط التجارة مع روسيا. ومن المعروف ان الدول الغربية كانت تضع شروطاً قاسية للتجارة مع الاتحاد السوفيتي السابق طبقاً للقرار الامريكي المعروف باسم جاكسون-فانيك والذي يحرم الاتحاد السوفيتي من مكانة الدولة الاولى بالرعاية[1]. ولهذا فان عملية نزع السلاح ستسهل من حصول روسيا على المساعدات المطلوبة بقدر ما تمهد لها التفرغ لعملية البناء الاقتصادي الداخلي.

منذ عام 1991 فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق قد تبنيا عبر مجموعة من الاجراءات الرسمية مبادرات غير مسبوقة في ميدان ضبط التسلح. فقد سعيا الى اجراء تخفيض جوهري للترسانات النووية الستراتيجية في اطار معاهدات ستارت تتمثل في:-

1. الغاء الاسلحة النووية التكتيكية من اسلحتهم العملياتية.
2. الالتزام ببرنامج طموح لتفكيك الترسانات النووية.
3. اعادة تهديف صواريخهم بحيث لم تعد موجهة ضد بعضهما البعض.
4. وضع القاذفات الاستراتيجية في خارج حالة الانذار.
5. اتخاذ مجموعة من المبادرات المتفق عليها من اجل تجنب مساومة امن الاسلحة النووية ولا سيما في اطار روسيا الاتحادية الهشة سياسياً.
6. قيام العملاقين في المساهمة بمستوى ثنائي بتطوير الامن.

---

[1] اماني محمود فهمي "المأزق الروسي بين ضروريات الاصلاح وحدود الديمقراطية" السياسة الدولية، العدد (113) يوليو 1993، ص234-235.

7. ان المنافسة النووية قد تركت المكان الــى ارادة لخفــض المخــاطر النووية بواسطة افعال متفق عليها والى تقديم مساعدات مادية وفنيــة.
ومن بين التطورات الاساسية على المستوى الثنائي نشير الى مايلي:-
أ- المفاوضات التي قادت ثلاث دول سوفيتية (روسيا البيضاء واوكرانيا وكازاخستان) للتخلي عن ان تكون دول حائزة على الاسلحة النووية.
ب- التمديد غير المحدد وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في عام 1995.
ج- التحريم التام للتجارب الذرية، هدف غير مجــدي للــسيطرة علــى الاسلحة النووية منذ ثلاثة عقود، قد تجسد في معاهدة رسمية للحظر الشامل للتجارب الذرية لعام 1996 والتي بواسطتها تلزم وضع حد نهائي للتجارب الذرية وهذا يعني وضع نهاية بشكل ضمني لمفهوم صنع اسلحة نووية جديدة[1].

وبعد مشاورات طويلة فقد قبلت البرازيل والارجنتين ايقاف برنامجهــا النووي وقد قبلتا نظام الضمانات الدولية مثلما تماماً بالنــسبة لجنــوب افريقيــا، فبتشجيع من نلسون مانديلا فان القارة الافريقية قد اعلنت، علــى غــرار قــارة امريكا اللاتينية والكاريبي وجنوب الباسيفيكي، منطقة خالية من الاسلحة النووية عرفت بمعاهدة بلندابا. وحتى اواسط التسعينات فان الاسلحة النووية قد عرفــت تراجعاً منظماً. وفي عام 1996 فان القائد السابق للاسلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة دعا الى الالغاء الشامل للاسلحة النووية، وهذا الاعلان جاء ليسجل فــي حملة اكثر سعة يقودها رؤوساء دول سابقين، ضباط متقاعدين، وموظفين كبــار متقاعدين وخبراء من جميع دول العالم. فضلاً عن ان عدة شخصيات مثل ســام نان قد قدموا دعمهم لاقتراحات تدعوا الى وضع الاسلحة النووية خارج حالــة الانذار والغاء المواقف لامتلاك هذه الاسلحة[2].

نزع السلاح في مواجهة الارهاب

---

(1) **Janne Nolan "Dix annees de desarmement et de securite: Un Heritage nunce" UNIDIR, Geneve, no 39, 1998, 4, p.84.**
(2) **Ibid., p.84-85.**

بعد الهجمات على الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2001 بدأت عدة دول في دراسة ما يمكن ان يسهم به الحد من التسلح لمواجهة الارهاب. لقد كان الحد من التسلح يهدف تاريخياً الى ضبط سلوك الدول. واصبحت مسألة كيفية جعل احكام الضبط والمنع في الحد من التسلح تستحوذ على عاملين فاعلين من غير الدول اكثر اهمية في سياق الجهود الدولية الاكثر نشاطاً لمكافحة الارهاب. وبالاضافة الى نزع السلاح وضبط انشطة الدول الاطراف، تهدف الاتفاقيات الرئيسية المتعددة الاطراف والمتعلقة بالاسلحة البيولوجية والاسلحة الكيميائية ايضاً الى منع انتشار مثل هذه المواد او منع حيازتها غير المشروعة. ونتيجة لذلك، ينبغي لانظمة هذه الاتفاقيات ان تساعد في حصر وصول عاملين من غير الدول الى المواد والخبرة في اشخاص معتمدين. وللنهوض بهذا الدور على نحو فعال لابد من تلبية شروط معينة:

اولاً: لا مفر ان تعتمد الاتفاقية من قبل دول تمتلك طاقات وطنية ذات صلة باغراض الاتفاقية.

ثانياً: لابد ان تقوم تلك الدول التي تتبنى اتفاقية ما بتنفيذها كاملة. ففي عام 2002 كان هناك حاجة الى سن قانون جنائي كجزء من اجراءات وطنية فاعلة لتطبيق التزامات الاتفاقيات وهذا دور بارز في مناقشة دور الحد من التسلح في مواجهة الارهاب. وعلى سبيل المثال قرر اطراف اتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 عقد اجتماعات بشأن اعتماد اجراءات وطنية لتطبيق المحظورات المحدودة في الاتفاقية "بما في ذلك سن قانون جزائي"[1].

وقد اتخذ الاتحاد الاوروبي اجراءات لمكافحة الارهاب ومنها التزامات بتجريم امتلاك واستخدام وتهريب الاسلحة من مختلف الانواع. ويتطلب بعض هذه القرارات تشريعاً لتطبيق وطني تسنه الدول الاعضاء. وكان التأثير الوحيد للاهتمام الدولي لمكافحة الارهاب تجدد مناقشة منع الانتشار، بما في ذلك وضع ضوابط على الصادرات. وفي عام 2002 عرفت الولايات المتحدة منع الانتشار كمسألة مركزية بالنسبة الى سياسة أمنها القومي وشددت بخاصة على ضرورة فهم أي روابط بين الجماعات التي تخطط لاعمال ارهابية والدول المعادية التي

---

[1] ايان انطوني "الحد من انتشار الاسلحة في ظل البيئة الامنية الجديدة" في كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي 2003 معهد ستوكهولهم لابحاث السلام الدولي، بيروت، 2004، ص881.

تسعى للحصول على اسلحة الدمار الشامل وانظمة الايصال الصاروخية. وتأكدت اهمية هذه المسألة بالاعلان عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة اسلحة الدمار الشامل في كانون الاول/ديسمبر 2002[1].

وفيما يتعلق بموقف روسيا والولايات المتحدة من هذه المسألة، فلدى كل من الدولتين التزام قوي بمكافحة الارهاب وبحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل. غير ان خلافات تبقى حول العلاقة بين هذين الهدفين. وعلى نحو خاص تختلف الدولتان حول كيف ينبغي استخدام اجراءات مراقبة الصادرات كجزء من مجهود واسع لمنع الارهابيين من الوصول الى اسلحة الدمار الشامل[2].

وقد اوجز الرأي العام الامريكي في الارتباط وثيقة لاحظت ان الروابط الحالية والمحتملة في المستقبل بين الجماعات الارهابية والدول الراعية للارهاب روابط خطرة بوجه خاص وتستدعي اهتماماً خاصاً. وبصورة اكثر تحديداً ان الدول الراغبة في حيازة اسلحة الدمار الشامل هي تلك الدول التي تعادي الولايات المتحدة. وليس من قبيل الصدفة ان هذه الدول المعادية على نسق واحد للولايات المتحدة هي من الدول التي تعتبر دولاً راعية للارهاب وعلاوة على ذلك اعتقدت الولايات المتحدة ان البرامج التي تديرها كيانات روسية ساهمت في تطوير قدرات نووية واسلحة كيميائية فضلاً عن تكنولوجيات استطاعت ان تساعد في حيازة انظمة صواريخ بالستية[3].

---

[2] المصدر السابق، ص882.

[1] المصدر السابق، ص883-884.

[2] المصدر السابق، ص884-885.

المبحث الثالث

معوقات نزع السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة

ان غرض ضبط التسلح هو تعزيز الاستقرار الدولي وتقليل مخاطر الحرب. ذلك هو الاجراء الحقيقي لاي اتفاق لضبط التسلح. وبصورة عامة ان افاق الصراع بين القوى العظمى هي منخفضة على المدى القصير، ولكن تبقى روسيا في منطقة رمادية، جزئياً شريك وتهديد محتمل، وهكذا فان سلوك روسيا وطبيعة العلاقات الروسية-الامريكية قد تحولت. ولحد الان فان هذا الوضع لم يصب في العقيدة القائمة، والتي هي الدمار المؤكد الشامل. وان روسيا اخذت تواجه على السواء توسع الناتو والتعطل الراسخ لاسلحتها التقليدية، ربما تشعر بانها مجبرة لاعادة تقويم اسلحتها النووية، ولاسيما اسلحتها النووية التكتيكية. وانه يمكن القول بان الامن الروسي حول توسيع الناتو يبدو قد تأثر باعتبارات سياسية، وان ذلك لا يقلل من التأثير الذي سببه على المخططين العسكريين الروس. وبعد كل ذلك فان السياسة الامريكية قائمة على التطويق الاستراتيجي لروسيا. وان انتماء بولندا الى الناتو يقوم على مخاوف تاريخية من روسيا. وان احد المحللين الروس نيقولاي سوكولوف يقترح بأنه اذا حدث توسع جديد للناتو فان احد الخيارات يجب ان تكون وضع اسلحة نووية تكتيكية في كالينغراد والتي تقع بين لتوانيا وبولندا[1].

---

[1] Robert Manning "a The Nuclear Age: The Next chapter" Foreign Policy, Winter, 1997, 1998,p.77.

وفي الولايات المتحدة مثلما هو في روسيا فان الاتجاهات السياسية تشهد تحفظاً عميقاً تجاه أي خفض جوهري لدور الاسلحة النووية. لنتذكر التصريحات الحديثة الروسية والتي طبقاً لها ان الاسلحة النووية هي مثار الاهتمام الكبير لتعويض التراجع في الاسلحة التقليدية. ومن الجانب الامريكي فان فحوصات الاختبار للقدرات النووية الامريكية الذي جرى في عام 1994 وتم تأكيده في عام 1997 تلزم الولايات المتحدة بالابقاء على قوات استراتيجية ثلاثية قوية والتي ترتكز على تكنولوجات متقدمة تكفي لمضاعفة حجم قوات ستارت(2) وتستطيع ان تلعب دوراً بوصفها غطاء في حالة حصول تغيير سياسي في روسيا الاتحادية او في غيرها[1].

كذلك للصين ترسانة متواضعة من 400 الى 440 سلاح نووي وانها تعمل على تحديث ترسانتها النووية نوعياً، رؤوس حربية اصغر واكثر حدة، وقود صلب، صواريخ ذات مديات بعيدة، صواريخ ذات رؤوس نووية متعددة، وان الصين قد بينت بان قدراتها النووية دفاعية كرادع، الا ان هناك بعض الحالات التي ربما تجعلها تتبنى الردع المحدد(متضمنة استخدام الاسلحة النووية التكتيكية) لانها قوة نووية صغيرة، اذ انها لم تدخل بعد معادلة ضبط التسلح. ولكن وضع الصين كقوة ناهضة والتي اندمجت جزئياً في النظام الدولي الحالي يمكن ان يعطي لقدرتها النووية تأثير على الوضع النووي الراهن في مطلع القرن الحادي والعشرين[2].

الانتشار النووي

لقد كان رد المجتمع الدولي على التجارب النووية للهند والباكستان غير شديد ولم يكن بمستوى ارادة نزع السلاح العالمي. اذ كانت العقوبات الامريكية ضدهما عقوبات مخففة، وان اياً من الدول الغربية الاخرى لم تحذو حذوها. وان سكوت اغلب البلدان، لاسيما بلدان الجنوب، في ادانة هذه التجارب يذكرنا بهشاشة الاجماع السياسي الذي يضمن نظام عدم الانتشار. انها تترجم رأياً مجزأ فالقوى النووية ليست متعلقة بنزع السلاح النووي وان ادانتها للتجارب النووية الهندية والباكستانية لا تكفي للاقناع. ان موقف الولايات المتحدة من الضمانات

---

[1] Janne Nolan op. cit., p.85.
[2] Robert Manning op. cit., p.78.

السلبية في مؤتمر عام 1995 للاطراف لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية يقوم على تفسير الضمانات بوصفها اعلانات سياسية ذات طبيعة غير ملزمة[1].

وبعد التفجيرات النووية الهندية والباكستانية فان عمود اخر لنظام عدم الانتشار قد انجز ان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996 يمكن ان توضع موضع الشك في الولايات المتحدة وغيرها. ان حكومة كلنتون قد التزمت بالتماس مجلس الشيوخ، كلما كان ذلك ممكناً، بتصديق المعاهدة وهو عنصر حاسم في المبادرات الساعية من ان تقبل كل من الهند والباكستان المشاركة في المفاوضات الساعية لخفض التوترات على المستوى الاقليمي وانعاش الامن الدولي. ان رفض مجلس الشيوخ المصادقة على المعاهدة اعلاه نجم عن المخاوف الناتجة عن الفشل في مجال السبق او الاكتشاف للتجارب الذرية الهندية مما قد قوى من مزاعم الذين يرون استحالة تحقق المعاهدة ويضيفون مزاعم جديدة الى اولئك الذين يتشككون او يحذرون من التهديد المتعاظم للضربات المفاجئة من قبل الدول التي تمتلك سرياً قوات صاروخية عملياتية. ان اللجنة المشكلة من قبل الكونغرس المكلفة بتقويم تهديد الصواريخ البالستية استطاعت ان ترسم سيناريوهات مختلفة للهجوم بالصواريخ التي يمكن ان تطلق ضد الاقليم الامريكي وتحدد مجال خدمات المخابرات الامريكية التي لا تستطيع بالضرورة ان تكتشف مثل هذه المخاطر بكفاية بشكل مسبق. ان هذه الاحداث اخذت تعبر عن تقليل الاهمية لضبط التسلح والدبلوماسية لصالح الوسائل العسكرية[2].

وفي شمال شرق اسيا فانه يمكن تصور عدة مشاهد للانتشار. اذ ان سحب المظلة الامريكية سيدفع اليابان التي عندها كل مقومات القدرة النووية بالمطالبة بردع نووي ضد الصين. او انها تفترض بان النظام الجديد في سيؤل يكتشف بان كوريا الشمالية قد حازت على الاسلحة النووية وقررت الاحتفاظ بها كضمان ضد اليابان او كقوة فعالة ضد الصين. وهناك سيناريو اخر اكثر حداثة للانتشار الحقيقي. فاليابان لها خطط طموحة باعادة استخدام البلوتونيوم من الوقود المستخدم. وان كوريا الجنوبية مثل اليابان لها برنامج مدني. واذا كانت كل من سيئول وطوكيو تجمع البلوتونيوم فان لديهما القدرة على الحصول على

---

[1] Janne, Nolan op. cit., p.86.
[2] Ibid., p.86.

الوسائل النووية في المدى القريب. واذا ما وضعت كوريا الجنوبية واليابان تحت المظلة النووية الامريكية فان الخطط النووية الصينية ستتأثر. وفي الشرق الاوسط فان اسرائيل سوف لن تتخلى عن سياسة ضمانها النووي حتى يكون هناك سلام كامل في المنطقة[1].

ويمكن ان نستنتج مايلي من الواقع النووي الراهن:-

1. في الشرق الاوسط وشمال شرق اسيا وجنوب شرق اسيا اخذ ينظر الى الاسلحة النووية كرادع او احدى وسائل الاكراه قائمة على ديناميات الامن الاقليمي. وعلى العكس حينما تعد الاسلحة النووية ذات منفعة معينة ضد القوى النووية الصغيرة، حيث لا تحتاج، مثل هذه التهديدات النووية الناشئة الى كمية من المخزون النووي.
2. تستمر الاسلحة النووية بوضوح في ان تحوز بعض القوة الرادعة. وهناك دراسة ترى انه طالما توجد الاسلحة النووية فان هذا الوجود يؤدي الى اثر رادع-ردع البقاء- ضد حرب تقليدية غير مقيدة.

وسواء أكان جدار ضد اللاتأكدية في حالة روسيا والصين، وكوسيلة للضمان الامني للحلفاء، او لمنع الانتشار فان السلاح النووي يبقى جزء من تعادل الامن العالمي او تعادل الامن الاقليمي[2].

العامل التكنولوجي

ان دخول العالم عصر المعلوماتية في السنوات الثمانينية والثورة التي جاءت بها في الشؤون العسكرية يعد اساس تطور اسلحة اكثر دقة ودماراً. وعقب الثورة العسكرية فان دفاعاً خالياً من القدرة الهجومية هو بدون مصلحة وان التكاليف غير المنظورة قد ازدادت بشكل كبير. كذلك اصبحت الاسلحة التقليدية شيئاً فشيئاً متطورة ودقيقة مثلما اصبحت الاسلحة النووية والصواريخ البالستية وصواريخ كروز اكثر فعالية. واذا كانت صواريخ كروز نسبياً بطيئة وبارتفاع طيران واطئ فانها مثالية من اجل توجيه هجوم الصواريخ البالستية هي اكثر كلفة واكثر قوة والتي ستصبح مع دخول انظمة صواريخ مركزياً شاملة

---

[1] **Robert Manning op.cit.,p.79.**
[2] **Ibid., p.81.**

ومع تحسين التهديف التكنولوجي اكثر فعالية من اجل ادارة المساومة والرعب، وسوف لا يكون ضرورياً برؤوس حربية نووية كيميائية وبايولوجية. ان الجهود الحالية للبحث والتطوير تؤثر من جهة اخرى وتبين بان تكنولوجيات حديثة للابادة الشاملة يمكن ان تظهر في العقود القادمة[1].

الاسلحة النووية عامل سياسي ورمز للقوة الوطنية

ان كل الاحداث التي وقعت منذ الثمانينات كان لها تأثيرات مهمة على نزع السلاح النووي. وان الاكثر حداثة تبين بان للاسلحة النووية ادوار اخرى. انها تظهر كيف ان عملية التسلح قد تمت تحت غطاء نزع السلاح.

ان نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب كانت فرصة تاريخية لدفع نزع السلاح النووي وقيادة العالم نحو شكل حقيقي للامن الجماعي حيث ان سلطة الاكراه لا تتأتى من الدول وحيث ان اسلحة الدمار الشامل لا تصبح عندئذ احدى متطلبات الامن القومي. وان ما يقارب اكثر من عقد ونصف على سقوط جدار برلين فان هذه الفرصة لم تتخذ. وما لم يتخذ موقف جديد فان حرب باردة جديدة ربما تظهر في بداية القرن الحادي والعشرين[2].

ان عالم ما بعد الحرب الباردة يساهم في زيادة المنافسات التجارية والتكنولوجية بين الدول التي كانت منحازة عسكرياً بعضها ضد البعض الاخر. واليوم فان الدول هي اقل استعداداً للتحالف مع حلفاء عسكريين من اجل القضايا الاقتصادية الرئيسة. او اقل استعداداً لتخفيف عدم اتفاقهم الاقتصادي. ان الثنائية السياسية-العسكرية للحرب الباردة قد تركت المكان لهيكل دولي للتعددية الاقتصادية واضحة والتي يوجد في داخلها عالم احادي القطبية سياسياً[3].

ان احدى المعوقات الاساسية لنزع السلاح هو اللجوء المباشر او غير المباشر لحيازة الاسلحة النووية من قبل عدد من الدول من اجل ضمان امنها.

---

[1] Brahma Chellaney, op. cit., p.87.
[2] Ibid., p.87.
[3] Ibid., p.87.

ان هذا العائق قد ازداد بواسطة اكتساب دول جديدة للاسلحة النووية. وقد ذكر الرئيس الامريكي الاسبق بل كلنتون بان الولايات المتحـدة لهـا الواجـب والارادة الصارمة للاحتفاظ بشكل كاف، بقوات نووية استراتيجية من اجل حماية بلدها وحلفائها. ومن الواضح ان قضية نزع السلاح النووي تذهب الى ما وراء امتلاك الدول النووية الخمسة والدول الثلاثة الاخرى والتي هي ليست اطـراف في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.

ان مذهب البدء بالضربة الاولى للولايات المتحدة يعمد اساسياً لـضمان مصداقية مظلتها النووية. وان الدول التي تستفاد منه يجب ان تعلن بوضوح بان امنها يتطلب موقفاً نووياً هجومياً للضربة الاولى ويجب عليهم فيما بعد ان يبينوا بانهم يستطيعون المرور من هذه المظلة. وفي الوقت الحاضر فان المساندة التي تستطيع ان تقدمها هذه الدول الى نزع السلاح هي محدودة نظراً لكونها تتمتـع ايضا بالردع النووي[1].

ان عوامل اخرى تعمل على اعاقة نزع الـسلاح النـووي. ان امـتلاك الاعضاء الدائميين في مجلس الامن للسلاح النووي لا يؤدي الى تقليل الجاذبيـة التي يمكن ان تسببها اسلحة الدمار الشامل. فانه من ناحية نجد بان الدول التي لها الفرصة لان تكون جزء من مجلس الامن الموسع هي تلك الدول التي تنتفع من مظلة نووية. فلا توجد اية دولة عظمى في العالم لا يقوم امنها على اسلحة الدمار الشامل. ان مجرد الامتلاك البسيط للاسلحة النووية يمكن ان يكسب فوائد. وهكذا فان الصين لا تكون بمستوى تطورها الحالي في اطار قوة كبرى اذا كانـت لا تمتلك ترسانة نووية والتي لا تتوقف عن زيادتها ولا يصبح الرئيس الامريكـي كلنتون حليفاً لها. وبالنسبة لروسيا، الم تستفاد من مساعدة ماليـة قـدرها 12,5 مليار دولار قدمها صندوق النقد الدولي لو لم تكن دولة نووية عظمى؟. اولئـك الذين شاركوا في هذه الخطة للانقاذ انهم انفسهم قد قبلوا بان دافعهم الرئيسي كان تجنيب روسيا للدمار الاقتصادي وذلك لانها قد تخاطر بمساومة انظمـة القيـادة والسيطرة النووية. وكذلك بعد ان وضـعت عقوبـات اقتـصادية علـى الهنـد والباكستان لقيامهما باجراء التجارب النووية فان الولايات المتحدة قامت برفعهـا تدريجيا[2].

---

[1] Ibid., p.88.
[2] Ibid., p.88.

ان الفائدة العسكرية للاسلحة النووية تنبع من الاعتقاد بان هذه الاسلحة هي ضرورية لردع المعتدين المحتملين وضمان السلام. وهذه البلدان توظف ترساناتها النووية للتعويض عن النقص الذي يمكن ان تعاني منه على المستوى التكنولوجي او في الاسلحة التقليدية من اعدائها المحتملين. اما بالنسبة للولايات المتحدة فانها ترى الردع النووي الفعال ضروري لها اذا ما ارادت ان تحافظ على ردع نووي موسع. وطبقاً للعقيدة العسكرية الامريكية الرسمية اذا ما هوجمت المصالح الحيوية الامريكية فان الرد يجب ان يكون موسعاً وساحقاً. وان المسؤولين الامريكان قد اعتقدوا بان هذه الاستراتيجية قد سمحت لردع عدة اخطار التي كان من الممكن ان تهدد مصالحهم الوطنية. لماذا لم يستخدم العراق اسلحته الكيمياوية عام 1991؟ طبقاً لوزير الدفاع الامريكي الاسبق وليم كوهين ان العراق لم يضع رؤوساً حربية كيميائية في صواريخه التي اطلقها لاننا ارسلنا له رسالة "لا تفكر ابداً اذا ما قصفت قواتنا باسلحة كيميائية فانه لن يعد هناك بلداً. وان العراق قد فهم الرسالة ولم يستخدمها"[1].

وهكذا يبدو بان نزع السلاح سيبقى عملية لا تنتهي وصعبة وان الاسلحة النووية لن تختفي في المستقبل المنظور ما لم تقل فائدتها السياسية ومشروعيتها كوسائل للحفاظ على الامن[2].

ومنذ عام 1995 فان عدة جوانب ايجابية للتعاون الروسي-الامريكي لما بعد الحرب الباردة اخذت تختفي. وهناك عدة تفسيرات، منها توسيع حلف شمال الاطلسي والى رغبة الامريكان في نشر نظام الدفاع الصاروخي وصواريخ المسرح والى الفقدان الحاسم للاموال والوسائل التي كانت تمتلكها روسيا الاتحادية من اجل تحمل مسؤولية تفكيك اسلحتها ومنشاتها من اجل الدفاع ضد الحوادث والسرقات والاعمال الارهابية. وان حماسة الادارة الامريكية في ذلك الوقت في ميدان نزع السلاح قد ضعفت ولاسيما منذ عام 1994 بعد حصول الجمهوريين على الاغلبية في الكونغرس. وقد مارس الجمهوريون اسلوب كبح التصديق على المعاهدات ومارسوا ضغوطهم، بشكل متقابل، من اجل الحصول على تمويل بعض البرامج العسكرية وكانت لديهم مشاريع طموحة لانظمة الدفاع ضد الصواريخ والاحتفاظ بامكانية الاستمرار بتحديث الانظمة الصاروخية. وكان

---

(1) **Ibid., p.89.**
(2) **Ibid., p.89.**

الزعماء الروس في تلك الفترة يبدون استياءهم لعدم استشارتهم من قبل القادة الامريكان حول بعض القرارات الرئيسية المتخذة خلال المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية. وبالنسبة للروس فان مسألة فقدان دورهم كدولة عظمى يعد امراً حساساً جداً. انهم يرون من جهة اخرى بان الولايات المتحدة تتجاهل بشكل واضح مصالحهم بسبب تأثيرها العسكري والاقتصادي المتزايد. ومن جهة اخرى فان الولايات المتحدة تبدو مهتمة بشكل اكبر بالصين والتي تراها على السواء لاعب رئيسي وتهديد محتمل متزايد (في الاقل في بعض المناطق)[1].

كذلك يمكن ان نؤشر ظهور مشاكل جديدة تتعلق بالامن مثل انتشار اسلحة الدمار الشامل وزيادة في التطرف والقومية والارهاب الدولي والجريمة وتجارة المخدارت. وان اعادة استخلاص الدروس دعت الى مرونة اكبر لاسيما المراجعة الرباعية التي اجرتها الولايات المتحدة ومراجعة الدفاع الاستراتيجي للمملكة المتحدة والكتاب الابيض للصين حول الدفاع والقرارات الفرنسية لاعادة الهيكلية قد طرحت في ايار 1998. ان المراجعة الرباعية للدفاع قد اكدت بان القوات الامريكية يجب ان تكون قادرة على خوض حربين في ان واحد وفي مسرحين للقتال مختلفين، في حين لم يكن لهذا السيناريو ممكناً خلال الحرب الباردة. وكنتيجة لذلك فان الانفاق العسكري وهيكل القوات الامريكية قد حافظ على مستوى يساوي 77% مما كان عليه في اكثر فترات الحرب الباردة حراجة 1976-1990[2]. وربما يعد الحصول على أسلحة الدمار الشامل أكثر سهولة من كان في فترة الحرب الباردة، وان عدة خبراء يعطون اسباب عديدة لوجود تهديد بالارهاب ازداد بعد نهاية الحرب الباردة. وان هذه التهديدات تتوزع على اساس المعايير الاثنية والدينية والجماعات المختلفة القادرة على الحصول على الاسلحة الكيمائية والبايولوجية وحتى النووية من اجل اجراء تحولات هامة وتكبيل خسائر هائلة بالارواح، الا ان الشيء الملفت للنظر هو ان تحديث القوات الامريكية وانظمة الدفاع المضادة للصواريخ البالستية او المسرح، وايضاً توسيع الناتو سيسمح بردع او محاربة الارهاب الدولي وتجارة المخدرات ومحاربة

---

[1] **Rebecca Johnson "La Securite de l'apres guerre Froide: Les Occasions manquees" Forum duDesarmemeat no Un 1999, UNIDIR, U. N. Geneve, p.10.**
[2] **Ibid., p.11.**

الجريمة والتطرف، ان الجزء الاكبر من الاموال والتخطيط قد كرس الى مثل هذه البرامج العسكرية مشابهة لتلك البرامج ايام الحرب الباردة. ان هذه الزيادة في القدرات العسكرية الامريكية ستؤدي بدورها الى اثارة ما يدركه الروس والصينيون كتهديد وما ينعكس على خططهم الخاصة بالدفاع. ان ذلك يؤكد الفرضية بان الاسلحة النووية ستستمر في ان تكون اساس المستقبل المنظور. وبعد مواجهة لتهديدات الحرب الباردة في عالم تكون فيه الاسلحة النووية معبأة فان القوات الامريكية قد اعيد تعريف دورها في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث تكون الاهداف كثيرة. وفيما يخص روسيا الاتحادية التي تمتلك اليوم قوات مسلحة ومثبطة وسيئة ورديئة التجهيز وقوات مسلحة غير متكيفة حولت كلياً من مفهوم غورباتشوف لعالم خال من الأسلحة النووية في عام 2000 الى التأكيد على دور الأسلحة النووية. ان الكتاب الأبيض للصين حول الدفاع هو من جهته أكثر غموضاً. وفي الحقيقة فان الصين تستمر في التأكيد بأنها ستلجأ الى أسلحتها النووية بشكل انفرادي لأغراض دفاعية، وأنها أعلنت من جهة أخرى، رغبتها في أجراء مفاوضات من اجل الوصول الى معاهدة حول الأسلحة النووية وتطالب بالإلغاء غير المشروط باللجوء الى الضربة الأولى. وكما بينت التجارب النووية الهندية والباكستانية بان الاسلحة النووية اخذت تدرك دائماً كوسيلة اساسية للقوة والهيبة[1].

وفي الوقت الذي قامت فيه الحرب الباردة على المنافسة الايديولوجية والعسكرية فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة لاسيما في سنواتها الاولى قد عبرت عن تعاون من اجل الدفاع الجماعي وعرضت فرصة لصياغة فكر جديد في الامن. ان هذه المرحلة انطوت على اعادة تقويم تهديدات جديدة وانطوت على بلورة واعداد استراتيجيات جديدة لتحديد اهداف الدول وعبرت في الوقت نفسه على مستوى اعلى من الاستعدادات العسكرية. وعالم اليوم يبدو غير مستقر ويجمع اقتصاديات غير مندمجة وحروب اثنية واقليمية. ان القيادة العسكرية الامريكية قد استطاعت اتخاذ الاحتياطات اللازمة من اجل الحفاظ على استعدادات عسكرية عملياتية للقوات الأمريكية لمواجهة احتمالات عودة التهديد الروسي في الحالة التي تقع فيها روسيا في ظلام من الفوضى أو في نظام شيوعي كما يدعي زيكانوف أو في التطرف القومي كما يدعي جيرنوفسكي[2].

---

[1] **Ibid., p.12.**
[2] **Ibid., p.12.**

إدارة جورج دبليو بوش ومأزق ضبط التسلح

أول ما قام به الرئيس جورج دبليو بوش هو الانسحاب من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ ABM في أول أيار/مايو 2001 تلك المعاهدة التي جسدت مبدأ توازن الرعب النووي وفق مبدأ الدمار المؤكد. ان المعاهدة تسمح بوجود دفاعات صاروخية بالستية محدودة وانه طبقاً لبعض الحسابات فان ظهور التهديد الصاروخي البالستي في بعض الدول مثل كوريا الشمالية وايران هو تهديد لامن الولايات المتحدة. لذا فان الاخيرة قد بينت بانه ما لم تعدل المعاهدة فانها ستنسحب انفرادياً. وبدون شك فان الانسحاب الانفرادي يكون مكلفاً. اذ ان ذلك يضع علامة استفهام امام جهود نزع السلاح الامريكية-الروسية وربما تتعرقل العملية. وربما ترد الصين عن طريق تحديث ترسانتها النووية الاستراتيجية الى ما وراء ما خطط له. وان تحديث الترسانة النووية الصينية يقود الى تطوير بناء نووي هندي الامر الذي يدعو الباكستان لتحذو حذوه. ان سباق للتسلح هجومي-دفاعي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين هو غير محتمل، في الاقل، في المستقبل المنظور، لان كل من روسيا والصين تواجه معوقات اقتصادية هامة. مع ذلك، فان الغاء المعاهدة ربما يدفع روسيا والصين لان تكونا اقل تعاوناً على مستوى قضايا الامن التي تهم الولايات المتحدة، وخصوصاً، تلك القضايا التي تتطلب مقاومة انتشار الصواريخ البالستية واسلحة الدمار الشامل وربما تقود الى زيادة التعاون الصيني-الروسي العسكري، ولاسيما، في مجال الوسائل المضادة الدفاعية للصواريخ البالستية. وبشكل اوسع ان الغاء معاهدة ABM سوف يحرر الاهتمام الدولي حول احادية الولايات المتحدة، اذ ربما يكون رد فعل حلفاء امريكا سلبياً، معتقدين بان الولايات المتحدة سيكون رد فعلها عالٍ للتهديد المطروح بواسطة انتشار الصواريخ البالستية. والمشكلة هو ان لروسيا مصلحة محدودة في تعديل المعاهدة. اذ ان الموقف الروسي تجاه التعاون مع الولايات المتحدة قد تزعزع نتيجة توسيع الناتو وبسبب الانهيار الاقتصادي الروسي عام 1998 والحرب ضد الصرب في كوسوفو والغضب الغربي ضد السلوك الروسي في الشيشان[1].

---

[1] **Dean A. Wilkening "Amending the ABM Treaty" Survival Vol 42 Spring 2000, The International Institute for strategic studies, London, p.30.**

كذلك رفض الكونغرس الأمريكي معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية وذلك لان الإدارة الأمريكية ليست في وارد حرمان نفسها من أمكان تنفيذ صناعة أسلحة جديدة وهي تحتفظ لنفسها بامكان القيام بتجارب فعلية بالرغم مما عنـــدها من وسائل التجارب الافتراضية. كما ان ملحقات المعاهدة تصبح بدورها هشة، والمحادثات حول مراقبة تصدير المواد الانشطارية متوقفة حالياً بسبب التصلب الامريكي. كذلك تعرضت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الـــى تحـديات خطيرة بسبب التجارب النووية الهندية والباكستانية واتهـــام ثـــلاث دول تـــشكل (محور الشر) بتنفيذ برامج اسلحة الدمار الشامل، والنووية منها من نوع خاص وهي العراق وايران وكوريا الشمالية. وهي من الدول الموقعة علـــى المعاهـــدة والتي انسحبت منها كوريا الشمالية في عام 2002. امـــا بالنـــسبة الـــى الهنـــد والباكستان واسرائيل فانها من الناشرين الجيدين وبالتـــالي لا تـــستحق العقـــاب الامريكي. بذلك تسمح واشنطن لنفسها، بعد شنها الحرب العالمية على الارهاب بقراءة انتقائية لنشر الاسلحة النووية، مميزة الدول بحسب من ليس معنا فهو مع الارهاب معادلاً للحق الاستثنائي في ما يخص معاهدة حظر انتـــشار الاســـلحة النووية. اما المعاهدات الدولية الهادفة الى حظر باقي انواع اسلحة الدمار الشامل (البيولوجية والكيمائية) فليس فيها ما يشجع على المحصلة، والولايات المتحـــدة هي من الدول التي تملك الوسائل القانونية لتطبيـــق معاهـــدة حظـــر الاســـلحة البيولوجية الموقعة عام 1972، وهي النموذج الاول لمعاهدة دولية تلغـــي هـــذا النوع من الاسلحة. وليس لهذه المعاهدة أي نظـــام للتحقـــق، لكـــن مـــؤتمرات المراجعة التي تعقد كل خمس سنوات فتحت الباب في هذا الميدان مثل مـــؤتمر جنيف المنعقد في العام 1991 حيث شكلت مجموعات مـــن الخبـــراء لاعـــداد اقتراحات لتحسين اعمال الرقابة بمبادرة من فرنسا وعدد من الدول الغربية هذا العمل الذي استغرق عشر سنين ذهب ادراج الرياح في 25 تموز-يوليو 2000 حين رفض مساعد وزير الخارجية الامريكي المقترحات الجديدة فـــي مجملهـــا بداعي انها "تعاكس المصالح التجارية والامن الامريكي، ولاسيما في ما خـــص برنامجها للدفاع ضد الاسلحة البيولوجية، من دون ان تضمن مقابل ذلك التخفيف من نشر الاسلحة البيولوجية، وهذه الحجج نابعة من مجرد المصلحة الـــصناعية الانانية (حماية الصناعة الوطنية) ذات المبادئ القانونية غير المتوقعـــة ومنهـــا الخشية من الملاحقات الجزائية التعسفية للمواطنين الامريكيين. اضف الى ذلـــك ان الولايات المتحدة اتهمت دولاً مثل ليبيا وايران وكوريا الـــشمالية والـــسودان والعراق واخيراً كوبا بعدم احترام المعاهدة. وجاءت ازمة الجمرة الخبيثة التـــي

اعقبت احداث 11 ايلول-سبتمبر لتثير الشكوك في ان الامــريكيين قــد نفــذوا برنامجاً خاصاً بالاسلحة البيولوجية اكثر تطوراً ما يستدعيه الدفاع ضد هذا النوع من التهديدات. وبالعكس فان معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية الموقعة عام 1993 تتضمن نظام للرقابة، لكن الولايات المتحدة لم تصادق عليها الا في نيسان-ابريل 1997، وكان بالنسبة اليها بمثابة الكارثة. فاذا كان الكونغرس، بادخاله اجراءات جديدة جدية عليه، يغير من طبيعة هذا النظام الذي كان المفاوضون الامريكييون انفسهم قد فرضوه[1].

اما فيما يتعلق بالاتفاق على مراقبة صــادرات التكنولوجيــا البالــستية (MTCR) فانه يبقى اتفاقاً شرفياً لم يمنع ثماني وعشرين دولة من امتلاك هــذه التكنولوجيا بحسب خبراء واشنطن. اضف الى ذلك ان البيــت الابــيض بعــد اصطدامه بمعارضة عدد من الحلفاء لمشروع الدفاع الوطني ضد الــصواريخ، قرر توسيع مظلته يشمل عدد من الدول الشريكة وصولاً الى روسيا وهذا ما لا يمكن ان يتحقق على الارجح بدون نقل التكنولوجيا الحساسة في خرق محتمــل لاتفاق الرقابة على تصدير التكنولوجيات البالتسية. كما ان اتفاق كوكــوم الــذي وضع لمنع تصدير التكنولوجيا الى الاتحاد السوفيتي، وقد سمي فــي مــا بعــد "تسوية واسنار"، فقد فاعليته مع توسيعه تدريجياً ليضم ثلاثة وثلاثين شريكاً منهم دول كثيرة من خارج حلف الاطلسي، وكثيــراً مــا يلتــف عليــه المفاضــون الامريكيون ليمنعوا بيع التكنولوجيات غير الحساسة الى من تــصفهم واشــنطن "الدول المارقة"، وفي مجال الاسلحة التقليدية فليست المحصلة اقل اثارة للقلــق. فالمعاهدة الدولية حول الالغام المضادة للاشخاص التي وقعت في العــام 1997 في اوتاوا لتوضع موضع التنفيذ في الاول من اذار/مارس عام 1992، لم تقبــل به الولايات المتحدة لاسباب عديدة منها حماية قواتها المتمركزة فــي المنطقــة المنزوعة السلاح بين الكوريتن، ولرغبتها في الاستمرار في تــصدير الالغــام المشتركة المضادة للمدرعات وللاشخاص، فاذا بواشنطن تقف من ذلك الى جانب الصين الشعبية التي تصدر الالغام من تصنيعها[2].

---

[1] بيار كونيزا واولفية لوبيك "عودة النزاع حول معاهدات نزع السلاح: واشنطن تضرب الهندسة الامنية الدولية". لوموند دبلوتيك، تموز، 2002، انظر
Http://www.mondilploar.com/July.2002

[1] المصدر السابق.

ازدياد النفقات العسكرية العالمية

في عام 2002 يقدر الانفاق العسكري العالمي بنحو (794) مليار دولار أي نحو (2.5) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ويبلغ معدل الزيادة في ذلك العام ضعف المعدل في عام 2001 حيث وصل الى (6%) بالمعدلات الحقيقية. والمستوى الحالي للانفاق العسكري العالمي اعلى باربعة عشرة بالمئة بالمعدلات الحقيقة مما كان عليه ادناه في عام 1998 في اعقاب الحرب الباردة حيث بلغ في عام 1988 (910) مليار دولار بالاسعار ومعدلات الصرف الثابتة لعام 2000. وقد شكلت الولايات المتحدة معظم الزيادة في عام 2002 (ثلاثة ارباعها)، يليها الصين 11% وروسيا والبرازيل والهند (شكلت كل منها 2-3% من الزيادة العالمية)[1].

وفي عام 2003 ازداد الانفاق العسكري العالمي بنحو (1%) بالمعدلات الحقيقية وذلك معدل زيادة ملحوظ بل هو ملحوظ اكثر الى الزيادة بنسبة 6% التي سبقته في عام 2002 وهكذا ازداد انفاق العالم على الاسلحة في سنتين بنحو 8% بالمعدلات الحقيقية ليصل الى (956) مليار دولار (باسعار الدولار الحالية) في عام 2003، وترجع الاسباب الرئيسية لارتفاع الانفاق العسكري العالمي الى زيادة الهائلة في النفقات العسكرية في الولايات المتحدة التي تشكل، باعتبارها القوة الاعظم الوحيدة، نحو نصف اجمالي العالم. فبعد عقد من التخفضيات في النفقات العسكرية في الفترة 1987-1998 والزيادات المعتدلة في الفترة 1998-2001، اطلقت التغيرات التي ادخلت على العقيدة والاستراتيجية الامريكية في اعقاب هجمات 11 سبتمبر –ايلول 2001 زيادات هائلة في الانفاق العسكري في عام 2002 و2003 ويرجع كثير من الارتفاع الى المخصصات الاضافية لتغطية العمليات العسكرية في افغانستان والعراق والى انشطة مكافحة الارهاب بشكل عام[2].

---

[1] اليزابيث سكونز وآخرون "النفقات العسكرية" في كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب السنوي SIRRI 2003 معهد ستوكهولهم لابحاث السلام، بيروت، 2004، ص467-468.
[2] اليزابيث سكونز وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص463-464.

لقد بلغ طلب ميزانية الدفاع للسنة المالية 2004، المقدم من قبل ادارة بوش في 3 شباط 2003 رقم (379.9) مليار دولار في سلطة ميزانية الدفاع بزيادة (1.53) مليار دولار عن ميزانية عام 2000 اخر ميزانية وضعتها ادارة الرئيس بيل كلنتون[1]، وعندما تضاف المخصصات الاضافية للعمليات العسكرية في السنتين الماليتين 2003 و2004 البالغتين (62.6) و(65.6) مليار دولار على التوالي ترتفع مصروفات السنة المالية 2003 اكثر بكثير. وهي تمثل زيادة مقدارها 23% بالمعدلات الحقيقية على السنة المالية 2002 و38% عن السنة المالية 2000. وتتوقع الادارة للسنوات الاربع المالية 2005-2008 استمرار المستويات العالية لسلطة الميزانية والمصروفات، بل انها ترتفع بنحو 2 مليار دولار سنوياً، او اكثر بقليل من 2.3% بالمعدلات الحقيقية[2].

ان مستوى الانفاق المرتفع في الميزانية العادية لوزارة الدفاع الامريكية والحرب على الارهاب تساهم بشكل كبير في العجز والدين الاتحادي الامريكي. وقدر تقرير لمكتب الميزانية في الكونغرس في اب-اغسطس 2003 ان عجز الموازنة سيصل الى رقم قياسي مقداره (480) مليار للسنة المالية 2004، ما يجعل الدين الاتحادي يبلغ (7.5) ترليون دولار للسنة المالية 2004[3].

اما بالنسبة لروسيا فالنفقات العسكرية تتجه نحو الارتفاع بشكل ثابت منذ ان بلغ مستواها الادنى عام 1998. وفي الفترة 2000-2003 ازداد الانفاق العسكري بمعدل 1% سنوياً بالمعدلات الفعلية. وتظهر الميزانية المعتمدة لعام 2004 زيادة ابطأ وبالنظر الى التضخم المتوقع البالغ 12% من المنتظر ان يرتفع الانفاق العسكري الوطني الذي يبلغ اجمالية 411.5 مليار روبل نحو (14 مليار دولار) بنحو 4% بالمعدلات الفعلية. وسترتفع النفقات العسكرية الاجمالية لسنة 2004 المقدرة وفقاً لتعريف سيبري بـ(632) مليار روبل بما يعادل 21 مليار دولار[4].

---

[3] المصدر نفسه، ص476.

[1] المصدر نفسه، ص475.

[2] المصدر نفسه، ص483.

[3] المصدر نفسه، ص500-501.

اما النفقات العسكرية الصينية الرسمية فقد عادت في عــام 2003 الــى اتجاهها طويل الامد. فقد بلغت ميزانية الدفاع الرسمية لسنة 2003، كما قدمت في اذار-مارس 2003، (185.3) مليار يوان نحو 22 مليــار دولار، بزيــادة مقدارها 9.6% بالمعدلات الرسمية وجاء ذلك بعد سنتين من الزيادات التي تفوق الاتجاه في 2001 و2002 حيث بلغت 17.7% و17.6% على التوالي والتــي ترجع بشكل جزئي، في الاقل، الى ارتفاع رواتب وعلاوات جــيش التحريــر الشعبي في اعقاب حظر الانشطة التجارية العديدة في عام 1998. كــذلك الــى ضمان امن الصين ووحدتها والى رغبتها في ان تكون قوة كبرى في عالم متعدد الاقطاب والى مساعيها في تحديث قواتها المسلحة وتطويرها والاســتفادة مــن التكنولوجيا الحديثة[1].

التسلح والتراجع في الاقتصاد الامريكي

يرتكز الاقتصاد الامريكي على حماية صناعات البلاد فــي وجــه أي منافسة اجنبية في اسواقها الداخلية المتمتعة بطاقة ضخمة، هذا العامل الذي يبقى في ايامنا هذه عنصراً مهماً في السياسة الامريكية. لكن تراجع هذا الاقتصاد عن احتلال ما كان له من موقع مهيمن في العالم الصناعي المعاصر بــات يــشكل بالتحديد احدى نقاط الضعف في الهيمنة الامريكية في القرن الحادي والعشرين. فالولايات المتحدة تستورد من سائر دول العالم كميــات كبيــرة مــن البــضائع المصنعة مما يولد لدى اصحاب المصالح التجارية كما فــي اوســاط النــاخبين الامريكيين رد فعل مطالبته بنظام الحماية. فقد قام نــوع مــن التنــاقض بــين ايديولوجيا العالم الخاضع لنظام التبادل الحر تحت الرعاية الامريكية من جهــة وبين المصالح الماسة لاطراف فاعلة فــي الولايــات المتحــدة تعــرض هــذه الايديولوجيا مصالحها للخطر من جهة اخرى[2].

واحدى وسائل حل هذه المشكلة تكمن في تنمية تجارة الاسلحة، وهي من الفوارق الاخرى بين الامبراطوريتين البريطانية والامريكية. فمنذ الحــرب العالمية الثانية بنوع خاص بلغت عملية تراكم الاسلحة في زمــن الــسلم فــي

---

(1) المصدر نفسه. ص497-498.

(2) اريك هوبسبوم "الامبراطورية الامريكية الىاين؟" العالم الدبلوماسي باريس، حزيران، 2003، مجلة شهرية

http/www. Mondipoalar. Com.

الولايات المتحدة مستوى غريباً لا سابق له في التاريخ الحديث وهذا ما يفسر السيطرة التي يمارسها المركب الصناعي العسكري الامريكي. ان الحركة التي امتازت بها صناعة التسلح الامريكية قد تزايدت بشكل ملموس حتى قبل نهاية الحرب الباردة واستمرت بعدها[1].

وحركة التسلح هذه قد حولت الولايات المتحدة الى قوة مهيمنة في العالم الغربي. ففي مطلق الاحوال كان هذا التفوق يمارس على رأس تحالف حيث لا احد بالتأكيد كان يتوهم في شأن الاهمية النسبية للحلفاء. فقد قامت السلطة في واشنطن وليس في أي مكان آخر[2].

يبدو ان العالم على درجة من التعقيد بما لا يسمح بسيطرة دولة واحدة. ولا ننسى ان الولايات المتحدة وبأستثناء التفوق العسكري، مرتهنة لموارد تنقص او في طريقها الى النقصان. ومع ان اقتصادها عظيم الا ان الحيز الذي يحتله في العالم يتضاءل. ولذلك فهي معرضة على المدى القصير كما على المدى الطويل، لتآكل دورها[3].

(3) المصدر السابق
(1) المصدر السابق.
(2) المصدر السابق.

المبحث الرابع

ضبط التسلح والردع

لقد اشر وبشكل واسع ان الدوافع والتأكيدات لسياسة ضبط التسلح قــد تغيرت جذرياً منذ نهاية الحرب الباردة. ففي خلال فترة الحرب البــاردة كــان التركيز الاساسي يجري على تجنب الحرب مع الاتحاد السوفيتي. وقد تعــززت جهود ضبط التسلح بأن حل استقرار علاقة الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، هذه العلاقة التي انغمست في سباق تسلح نووي غير مقيد مع تنفيــذ اجراءات لتجنب الحرب النووية من خلال الحوادث وسوء الفهم. ان هذه الجهود قد تركزت ايضاً على ايقاف انتشار الاسلحة النووية الى دول جديدة. واليوم فان تهديد الحرب النووية مع روسيا قد تلاشى وابدل بمجموعة مختلفة من التهديدات من الارهاب وانتشار الاسلحة النووية، بضمنها اسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ البالستية والاسلحة التقليدية المتقدمة ولاسيما عند الدول غير الصديقة للولايات المتحدة. وهكذا فان تركيز ضبط التسلح قد تحول اساساً الى الــسيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبايولوجية وتكنولوجيــا ايصال الصواريخ[1].

وبدون شك ان السيطرة على انتشار الاسلحة الصغيرة والاسلحة التي تقتل في الصراعات المدنية وبأختصار اصبح جدول اعمال نزع السلاح اكثــر تعقيداً. ولكن مع تغير بيئة الامن الدولي من خلال عدم تماثل مركز الولايــات

---

[1] Nina Tannealad "US Arms control Policy in a Time Warp" Ethics and International Affairs, Carnegie council on Ethics and International Affairs, New York U.S.A. vol 15 no1-2001. p.55-56.

المتحدة بعد الحرب الباردة قد اعاد اثارة السؤال ما اذا كان ضبط التسلح في مصلحة الولايات المتحدة؟.

وبدون شك فان نظرتين تسود الولايات المتحدة حول ضبط التسلح:

النظرة الاولى: وهي وجهة نظر منفتحة واقعية تقوم على ان الامن يمكن ان يتحقق بشكل افضل من خلال بناء تسليحي احادي وتشكيل الاحلاف لتعزيز قوة الدولة. ان هذه الرؤية شكوكية في قيمة الاتفاقيات الدولية السائدة.

النظرة الثانية: وهي ذات آفاق ليبرالية تؤكد بان الامن يمكن ان يتحقق بشكل افضل من خلال الاتفاقيات السياسية والمؤسسات لتقييد سباق التسلح وتقليل التوترات وبناء الثقة.

وعلى الرغم من ان وجهتي النظر قد وجد له انعكاساً على السياسة الامريكية فان النظرة الليبرالية قد هيمنت. ومنذ الحرب العالمية الاولى وخلال القرن العشرين فان قادة الولايات المتحدة قد التقوا مع قادة الدول المضادة لهم في انشاء مؤسسات سياسية لحل الخلافات وتنظيم ضبط التسلح والرد جماعياً على تهديدات الامن. وفي كلا الشكلين الثنائي والجماعي فان قادة الولايات المتحدة قد طوروا اتفاقيات دولية ومؤسسات وآليات من اجل تقييد سباق تسلح غير مسيطر عليه وخفض امكانية اندلاع الحرب وتنمية بناء الثقة والعلاقات السلمية. وفي عدة حالات فان هؤلاء القادة قد اذعنوا للمعاهدات التي لم تصادق عليها الولايات المتحدة مثل سالت (2) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية بسبب التوقعات غير المستقرة حول سلوك الدول الاخرى. ومنذ انتهاء الحرب الباردة فان الولايات المتحدة قد ساندت السياسات التفتيشية المتزايدة للوكالة الدولية للطاقة الدولية التي تفتش المواد النووية[1].

وعلى الرغم من المساندة الامريكية العامة لضبط التسلح الامريكي- السوفيتي خلال الحرب الباردة فان اقلية مهمة في المؤسسة الدفاعية الامريكية والكونغرس قد اظهرت شكاً عميقاً لمثل هذه الاتفاقيات لضبط التسلح.

---

[1] **Ibid, p.56.**

وفي بعض الفترات مثل الخمسينات ومطلع الثمانينات فـان الولايـات المتحدة قد اعاقت جهود ضبط التسلح. ان هذه النظرة الشكوكية قد عادت مـرة اخرى الى المقدمة. فرفض مجلس الشيوخ الامريكي المصادقة علـى معاهـدة الحظر الشامل للتجارب الذرية لعام 1996. وفي عام 1997 فان النقاشات حول تصديق معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية قد عكست المعارضة لعملية نزع السلاح في الولايات المتحدة. وفي نقاشات معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية فان بعـض اعضاء مجلس الشيوخ قد عبروا عن شكوكية كبيرة حول الاتكال عن المعاهدات الدولية لنزع السلاح. وقد اوقف ستة وعشرون عضواً فـي مجلـس الـشيوخ الامريكي تصويتهم على المعاهدة على الرغم من الحقيقة بانها قد نوقشت من قبل رؤوساء جمهوريون[1].

ان تفحص سليم لاتفاقيات ضبط التسلح هـو مهـم ويجـب الا يـسمح بغموض المنافع في ضبط التسلح. وفي بيئة امنية مركبة كثيراً اليوم فان التعاون في اطار ضبط التسلح يبقى اساسياً. وفي اطار الامن، كما هـو فـي المنـاطق الاخرى، فان العولمة قد جعلت العالم اكثر ترابطاً مما يضعف قدرة الدولة على توفير الامن بشكل انفرادي وبعد عام 1962 فان القادة الامريكان والسوفيت قـد حققوا ذلك الامن في العصر النووي ليس بشكل انفرادي وانما بـصورة تعـاون متبادل. واكثر صحة اليوم فبينما تكون اجراءات الامن الانفـرادي ضـرورية ولكنها ليست كافية بسبب طبيعة التهديدات. فعلى سبيل المثال اذا نجحت الولايات المتحدة بنشر نظام دفاع صاروخي، فانه لا يحميها من القنابـل الملقـاة علـى الموانئ والسفن او التي تطلق من الطائرات او من قبل الارهاب بـشكل عـام. بالاضافة الى ذلك، بينما تسعى بعض الدول الى تجنب تهديد الانتشار النـووي ببناء سلاح واحد فقط فان مثل هذه الترسانة ربما تثير رداً ممـاثلاً مـن قبـل الآخرين وتؤدي الى سباق تسلح متعدد[2].

ان الرد على تهديدات الانتشار يتطلب اجراءات منسقة مثل الـسيطرة على الصادرات وجماعات الممولين التي يمكن ان تقلل من الوصول الى السلاح. واتفاقيات نزع السلاح واجراءات بناء الثقة تقلل من دوافع الاخرين للحـصول

---

(1) Ibid, p.56-57
(2) Ibid, p.57

على السلاح. ان تقييد الاخرين يتطلب من الولايات المتحدة ان تكون راغبة في تقييد نفسها. ان الاتفاقيات الدولية تريد ان تدرك بوصفها شرعية اكثر، لذلك تريد ان تكون هذه الاتفاقيات اكثر قدرة للاذعان[1].

وعلى الرغم من التغييرات الواسعة في العالم فان الهدف الاساسي للولايات المتحدة في سياسة ضبط التسلح هو الحفاظ على الردع في حين انها تتكره لبقية دول العالم. ولحد الان فان الاتكال المستمر للولايات المتحدة على التهديد النووي والترسانات الكبيرة يقوض جهودها في اطار ضبط التسلح. وهذا يؤثر على الامن الامريكي على المدى البعيد. انها ترسل اشارة الى بقية دول العالم بان الاسلحة النووية هي مفيدة وشرعية. وان أي ضبط تسلح شامل يساهم في ردع بعض الدول وليس كل الدول والنتيجة يبقى الامن هشاً ويواجه صعوبات كثيرة.

وعلى الرغم من ملاحظة العديد ممن توقعوا بان نهاية الحرب الباردة سوف تكون فرصة لخفض هام في دور الاسلحة النووية في سياسات الدفاع، الا ان المخاوف من انتشار الاسلحة الكيميائية والبايولوجية اصبح اكثر جدية في عقول المخططين العسكريين الامريكيين في الحفاظ على عدد كبير من الاسلحة النووية وحتى اعطاءها اياها دور جديد. لقد خص مخططي البنتاغون الاسلحة النووية دوراً هاماً في سيناريوهات المضادة للانتشار. ان الولايات المتحدة تنفق حوالي 20مليار دولار سنوياً لصيانة قواتها النووية بما في ذلك عدة الالاف من الاسلحة النووية. ان قائمة الاهداف النووية تبدو انها انخفضت الا انها قد ازدادت حوالي 20% خلال السنوات الخمس الاخيرة. وفي ضوء ما يرى من اتساع في دور الاسلحة النووية فان الولايات المتحدة تستمر في الحفاظ على حقوقها لتحديد استخدامها ولمقاومة نزع السلاح النووي[2].

الا ان نزع السلاح فكرة جاء زمنها ووقتها وان الردع هي فكرة جاء وقتها وانتهى. ان مفهوم وتجربة الردع المستقر كان واحداً من المستلزمات الرئيسة لعملية ضبط التسلح لمرحلة الحرب الباردة. ان ضبط التسلح الثنائي

---

(1) Ibid, p.57
(2) Ibid, p.58

الامريكي-السوفيتي واتفاقيات التعاون الامني قد قننت فهماً مشتركاً حول الاسلحة النووية وحافظت على الردع كمعاكس لاستخدام الاسلحة النووية. وهكذا فالردع- مساهمة لعدم الاستقرار اصبح بمثابة الدور المقبول للاسلحة النووية للقوة العظمى، وحتى الشكل المقبول للمنافسة السياسية بين القوى العظمى. وبالتأكيد بعد اتفاقيات سالت في السبعينات فان قاعدة الردع اصبحت اكثر مؤسساتية والردع اصبح مرادف لاي هدف عسكري من أي نوع يسعى الى تحقيقه. ان مناصري كلا مذهبي الردع المؤكد المتبادل والتفوق النووي برروا موقفهم بالادعاء بان نهجهم سيعزز الردع. ان شرعية الردع قد تم تحويلها حتى قبل نهاية الحرب الباردة. وقد انتقد الردع علىاسس واعتبارات اخلاقية وانه كان مبرراً فقط اذ كان خطوة في طريق نزع السلاح[1].

لقد اثيرت مسألة الردع بعد نهاية الحرب الباردة فيما اذا كان يشكل مبدأ منتظماً. في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تعد مسألة الردع هدفاً رئيساً من اهداف الولايات المتحدة في مجال ضبط التسلح اذا اخذ الانتشار النووي يقوض نظام الردع المعمول به خلال الحرب الباردة وذلك نتيجة لنقص في ادراك الاطراف الاخرى وغياب مواجهة شاملة وكبيرة واخذ يطرح ماذا تردع الاسلحة النووية الامريكية؟.

بالاضافة الى التأثير الاكثر احتمالاً هو العمل على تعزيز مصالح الاخرين في الحصول عل الاسلحة النووية مثل تجارب الهند والباكستان النووية[2].

وفي الواقع ان اغلب الدول ليست على مستوى الذهاب خارج معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية NPT او الحصول على قدرة نووية، لانها ترى في نظام عدم الانتشار، على الرغم من النقص فيه، بانه يخدم امنها. اما الدول المترددة فترى في الحصول على الاسلحة النووية فوائد الهيبة. وغالباً ما يكون هذا ديدن الدول الضعيفة. اذ ان حصولها على الاسلحة النووية سيشجع الدول المجاورة لها، افتقاداً للتوازن، على حصولها على الاسلحة النووية ايضاً وهذا ما سيفسر بنظام عدم الانتشار. ان بعض المحللين يرون بان الردع بعد انتهاء

---

[1] Ibid, p.59
[2] Ibid, p.60

الحرب الباردة اصبح اكثر سعة وموزع بشكل غير عادل وان نظام احلاف الولايات المتحدة هو غير متماثل بشكل كبير حيث انه اخذ يطرح قضايا خطيرة بعد مساواة منصفة مؤدياً الى تهديات امنية للدول الاخرى وقيداً على ردع استراتيجي غير متماثل الذي بواسطته يعني اللجوء الى استراتيجيات واطئة للتعامل مع الارهابيين والاسلحة البايولوجية والكيميائية. اذن الهدف المركزي لضبط التسلح هو للضمان الامني وليس الردع. مع ذلك تمتلك الولايات المتحدة تفوقاً شاملاً بحيث ان امتلاك الاخرين للاسلحة النووية لا يشكل خطراً عليها. ان المصلحة الاساسية للولايات المتحدة في نظر مخططيها، يجب ان تكون في منع الدول الاخرى من الحصول على الاسلحة النووية وعدم مشروعية استخدامها[1].

ان نشر نظام دفاع الصواريخ قد عارضته روسيا والصين وحلف الناتو وغالبية الدول حيث انه يمكن ان يهدد الاستقرار في العلاقات الامريكية مع روسيا والصين ويشكل تهديداً اكبر للولايات المتحدة اكثر من التهديدات المطروحة من قبل الدول الصاروخية الجديدة. ان معاهدة ABM لعام 1972 قد نظر اليها بشكل واسع كحجز الزاوية لاتفاقيات ضبط التسلح ونزع السلاح الموقعة خلال الثلاثين عاماً الاخيرة اذ انه بالغاء الانظمة الدفاعية فانها تقلل الدوافع لكل طرف بالحصول على المزيد من الصواريخ والرؤوس الحربية. وان القادة الروس قد بينوا بوضوح بانهم سوف ينظرون الى الغاء معاهدة ABM تهديداً لردع روسيا النووي ولكن الولايات المتحدة اصرت على ان نظام الردع الصاروخي NMD لا يطرح مثل هذا التهديد. ولكن هذا يعني ان الحكومة الامريكية سوف تستمر في قبول ترسانة نووية روسية كبيرة اكثر بكثير من اقتطاعات كبيرة في الاسلحة النووية الروسية. والرئيس بوتين قد اوضح بان روسيا مستعدة لاجراء اقتطاعات كبيرة في رؤوسها النووية، ولكنها ليست على استعداد على القيام بذلك اذا قامت الولايات المتحدة ببناء نظام دفاع صاروخي الذي يخرق معاهدة ABM. وكما ذكر احد المسؤولين الروس حول انحياز امريكا نحو الحلول التكنولوجية مثل نظام الدفاع الصاروخي NMD اذ تفضل الادارة الامريكية التجاوب بالتزاماتها مع المؤسسة الصناعية-العسكرية[2]. ان ابرز مؤيدي NMD يقولون انه سوف يجعل الردع غير فعال. وهذا سيكون

(1) Ibid, p.61
(2) Ibid, p.62

بابدال الردع بشيء آخر هو دفاع الصواريخ. مع ذلك فان النتيجة الحالية لنشر دفاع الصواريخ سوف يكون من المحتمل ردع دائم. وان استمرار تهديدات دفاع الصواريخ سوف يزعزع الاتفاقيات الدولية للسيطرة على انتشار الاسلحة النووية وسيشكل سباقاً جديداً للتسلح ويعمل على تهديد الردع النووي للصين وروسيا بالاضافة فانه يؤدي الى اشعال فتيل سباق التسلح في آسيا. النتيجة هي تدمير نظام الاستقرار الاستراتيجي[1].

ان نظام عدم الانتشار قد اقيم بواسطة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الموقعة في عام 1968 والتي مددت الى ما لا نهاية في عام 1995 وقد تم ذلك من قبل العملاقين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وان المعاهدة قد بينت بان العالم سيكون اكثر امناً اذا لم يمتد الانتشار الى ما وراء الدول الخمسة (الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، بريطانيا، فرنسا، والصين) التي كانت تمتلك في ذلك الوقت الاسلحة النووية. انها قد عكست المقولة بانه كلما زاد عدد الدول الحائزة كلما زادت المخاطر من الاسلحة النووية. ان الاغلبية الساحقة للدول، مع ذلك، شعرت بان الالغاء الكامل للاسلحة النووية هو الضمان الوحيد ضد استخدامها وقد جسدت هذا الاعتقاد المادة السادسة من المعاهدة بان الاسلحة النووية تعد مشكلة حتى اذا ما استخدمت كرادع فعال ضد بعض التهديدات. ومن اجل اقناع بقية دول العالم للتخلي عن حقها في حيازة الاسلحة النووية فان الدول الحائزة قد وعدت بالتخلي عن ترساناتها النووية وكان عليها ان تعوض الدول غير الحائزة بما يلي:-

1. ضمان عدم استخدام اسلحتها لتهديد الدول غير الحائزة.
2. المساعدة في الحصول على واستخدام التقنية النووية السلمية للدول التي اعلنت عن تخليها عن الاسلحة النووية وقبلت بالتفتيش الدولي.
3. تعزيز الامن لمعرفة بأن المعاهدة ستساعد على ابعاد الدول المجاورة عن حيازة الاسلحة النووية[2].

وعلى هذا الاساس فان الولايات المتحدة والدول الاخرى قد اقامت خلال السنوات الثلاثين المنصرمة نظام قواعد عدم الانتشار. ومنذ ان وقعت معاهدة

---

[1] **Ibid, p.62**

[2] **George Perkovich "Bushs Nuclear Revolution: A regime change in non Proliferation" Foreign Affairs-Mardn-April 2003. http/www. Foreignaffairs org.**

عدم الانتشار NPT فان خمسة دول فقط حصلت على الاسلحة النووية: اسرائيل، الهند، باكستان، جنوب افريقيا وربما كوريا الشمالية. ان الدول الثلاثة الاولى لم توقع على المعاهدة وهي تسعى الى امتلاك الاسلحة النووية اخلاقياً وسياسياً واستراتيجياً على الرغم من ذلك هو ليس قانونياً بشكل مماثل للدول الخمسة. لقد تخلت جنوب افريقيا عن اسلحتها النووية وانضمت الى معاهدة NPT والعراق كان لديه برنامجاً سرياً اكتشف وتم تفكيكه نتيجة لحرب الخليج الثانية. وايران اليوم هي الدولة الوحيدة المعروفة بسعيها للحصول على الاسلحة النووية حيث يتهمها الغرب بانتهاك معاهدة NPT الموقعة عليها. وان ادارة الرئيس بوش تعتقد بان المشكلة تتمثل في حصول الدول الشريرة على الاسلحة النووية. كما تسميها بالدول المارقة. يجب البحث عن سبل تكفل تحقيق هذا الهدف. وان نظام الدفاع الصاروخي NMD هو احد الوسائل لتحقيق ذلك[1].

ومن اجل تعزيز نظام حظر انتشار قوي فان الوقاية يجب ان تؤدي دورها. وان المشكلة في الاستراتيجية الجديدة هي الدول التي تطلق عليها الولايات المتحدة بالشريرة. ان انصار نظام الدفاع المحافظين قد حصلوا على مصداقية لانهم اخذ يركزون على الحقيقة بان عدم الانتشار الفعال يتطلب تغييرات في سياسات او حكومات الدول غير الراغبة في البقاء ضمن قواعد القانون الدولي. والمشكلة هو ان هؤلاء يرتكبون خطأ جسيماً حينما يركزون فقط على الخارجين على القانون وينكرون التحديات المفروضة من قبل الاسلحة النووية بصورة عامة طالما هناك بعض الدول قد سمحت بامتلاك الاسلحة النووية بشكل شرعي وحققت بعض الفوائد التي تنجم عنها عندئذ وان الدول الاخرى في النظام تريدها ايضاً. ان تهديد الانتشار النووي الناجم عن وجود وامتلاك الاسلحة النووية وسرقة المواد النووية ليس مجرد من الانتباه لدول الشر.

ان المتطرفين من انصار حظر الانتشار يقرون بان على الولايات المتحدة ان تحافظ على ترسانة نووية استراتيجية كبيرة ودائمة لردع او احباط أي معتدي ويطرحون بانه يجب ردع الدول الشريرة واحتوائها وازالتها. وهكذا

---

[1] **Ibid,**

فان ادارة جورج دبليو بوش هي لصالح استراتيجية تغيير الانظمة التي تطور ترساناتها النووية[1].

خلاصة حول نزع السلاح

تسير عملية نزع السلاح، منذ نهاية الحرب الباردة، ضمن اتجاهين فمن جهة شهدت هذه المرحلة انجاز العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية بحيث نستطيع القول ان نزع السلاح قد حقق انجازات ايجابية لم تتحقق طوال فترة الحرب الباردة. ويمكن ان نلمس ذلك من خلال تصور حجم الاقتطاعات التي شملت خفض الالاف الرؤوس النووية عند الدولتين الكبيرتين. لقد اصبح ذلك ممكناً حينما لا تسود اجواء الحرب الباردة وان روسيا تحولت الى شريك للولايات المتحدة بدلاً من خصم لها. ومن جهة ثانية فانه بالرغم من التوقيع على العديد من معاهدات نزع السلاح فان الخطر النووي يتصاعد مع عملية انتشار الاسلحة النووية ووسائل ايصالها. وهناك رغبة ملحوظة عند بعض الدول للحصول على التكنولوجيا النووية. فالقدرات العلمية والفنية والتي تقوم عليها الاسلحة النووية اخذت تنتشر بسرعة وهناك دول عديدة لديها القدرة على الوصول الى انتاج اسلحة نووية خلال فترة زمنية محددة لو اتيحت لها ظروف معينة. وفي هذا مخاطر على الامن الدولي.

لقد اصبح واضحاً بأن القيود على الاسلحة النووية لها تأثير محدود على كبح عملية الانتشار. وبدون شك ان قرار الدول الخمسة الكبرى المالكة للاسلحة النووية للاحتفاظ بترساناتهم النووية بعد انتهاء الحرب الباردة كان قراراً خطيراً بالنسبة للاستقرار في العلاقات الدولية. واصبح واضحاً ايضاً بأن هذه الدول غير راغبة في التخلي عن ترساناتها النووية. بل ان الولايات المتحدة زادت من نفقاتها العسكرية وقامت ببناء نظام دفاع الصواريخ الذي بررته بانه احدى الوسائل التي تمنع الهجوم على امريكا. ولكنه سلاح ذا حدين اذ انه يمثل من جهة ابتزازاً لروسيا في فترة حالكة تمر بها ولكنه من جهة ثانية قد يدفعها للسعي نحو سباق تسلح جديد. صحيح ان الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد تقتضي التكافؤ في القوة العسكرية ولكن الدول عادة تبحث عن مخارج لامنها اذا اشتد الخناق عليها. ان تطوير الولايات المتحدة لقدراتها النووية لا يخرج عن عوامل داخلية امريكية وعوامل دولية. مع كل ذلك يبقى نزع السلاح احد اهم الانجازات التي يفتخر بها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

---

(1) **Ibid**


@Ahmedyassin90


@Ahmedyassin90